ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵓⵔⵉⴷⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵔⵉⴷⵜ
ROYAUME DU MAROC
المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL
DE L'EGALITÉ ET DE LA FAMILLE

حصيلة منجزات

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

2021 - 2017

www.social.gov.ma

الفهرس

تقديم 5

مجال التنمية الاجتماعية 9

تعزيز وتطوير منظومة المساعدة الاجتماعية..... 12

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي 26

تأهيل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة..... 28

دعم مبادرات التأهيل الاجتماعي وتعزيز سياسة القرب 29

مجال النهوض بحقوق المرأة وحمايتها 37

سياسات عمومية وبرامج تنفيذية 39

الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري..... 43

بنيات مؤسساتية للاستقبال والتكفل والحماية..... 50

آليات تواصلية وتحسيسية..... 51

مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 57

الأوراش العرضانية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة..... 60

مجال الخدمات والتكفل ودعم القدرات..... 69

مجال الولوجيات وإذكاء الوعي والنهوض بالتنمية الدامجة 77

مجال حماية الطفولة 89

السياسة العمومية المندمجة وبرنامجها الوطني التنفيذي 92

برامج وبنيات مؤسساتية للاستقبال والتكفل والحماية 94

آليات تواصلية وتحسيسية..... 102

النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 105

البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين..... 107

برنامج «أمان « لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين 109

آليات تواصلية وتحسيسية وبحثية 114

مجال حماية الأسرة والنهوض بها..... 119

سياسة عمومية وبرامج تنفيذية 122

الإنتاج التشر يعي والتنظيمي 127

حصيلة جهود الوزارة للحد من تداعيات انتشار جائحة كوفيد - 19..... 135

تقديم

تميزت الولاية الحكومية 2017 - 2021 بكونها ولاية اجتماعية بامتياز، سواء على مستوى تنفيذ التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، أو على مستوى تنفيذ البرنامج الحكومي 2017 - 2021، أو على مستوى تنفيذ برامج والتزامات ومهام وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة. وقد تمت ترجمة الدينامية الاجتماعية للسياسة الحكومية في قطاع التضامن من خلال عدد من الخطط والبرامج الجديدة والمبادرات المتجددة، حيث شملت مختلف مجالات تدخل القطب الاجتماعي الذي يضم، إلى جانب وزارة التضامن و التنمية الاجتماعيةوالمساواة والأسرة، كل من مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

في إطار هذه الديناميكية، قامت الوزارة بإعداد وتنزيل ما لا يقل عن ستة استراتيجيات وخطط وسياسات وبرامج وطنية كبرى، و3 مخططات وطنية تنفيذية، وقرابة 17 برنامجا جديدا، بالإضافة إلى مبادرات اجتماعية كبيرة. كما قامت بإحداث مركزين متخصصين وإعداد إصدار دليلين والقيام ببحث وطني وإحداث كرسي علمي جامعي ومشروع كرسي علمي إضافي، في تخصصين مختلفين،بتعاون مع جامعتين.

وهكذا تم في مجال حماية المرأة والنهوض بأوضاعها، إعداد الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021، ومخططها التنفذي، والبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء 2030 «مغرب التمكين»، كما تم إعداد السياسة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، وبروتوكول «حماية» لمواكبة النساء داخل مراكز الإيواء، و «برنامج تكفل» وهو برنامج تكويني وطني شامل لفائدة الموارد البشرية العاملة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف. كما تم إطلاق وتنفيذ برنامج شامل «برنامج إيواء وتكفل» حيث تم في إطاره إحداث وتهيئة وتجهيز 65 مؤسسة متعددة الوظائف للتكفل بالنساء في وضعية صعبة والنساء ضحايا العنف إضافة إلى 20 فضاء جديدا ستكون جاهزة خلال سنة 2021، ليصل العدد الإجمالي الى 85 فضاء. كما تم إنجاز البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء وإعداد ونشر دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف، وإعداد ونشر أول نشرة إحصائية حول المساواة «نشرة المساواة» والمبادرة إلى إحداث الكرسي الأكاديمي «مغرب التمكين لتعزيز المساواة بين الجنسين» بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وإحداث مركز للتوثيق مختص في قضايا المرأة والنهوض بحقوقها.

وعلى مستوى الأشخاص في وضعية إعاقة تم تفعيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2016 - 2025، ومخططها التنفيذي 2017 – 2021. وإطلاق مشروع إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة وإرساء ورش يؤسس لنظام جديد لتقييم الإعاقة. كما تم لأول مرة تنظيم مباراة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة تم من خلالها إدماج 650 شخصا في وضعية إعاقة بالوظيفة العمومية. إلى جانب إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة، وتوقيع اتفاقيات عدة تهم النهوض بمجال التربية والتعليم للأشخاص في وضعية إعاقة والإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة.

على مستوى البرامج تم إطلاق البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد «رفيق»، وإطلاق البرنامج الوطني «يسر» لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص ذوي اضطرابات التعلم الخاصة (الديسليكسيا) وأسرهم 2020 - 2022، وبرنامج تتبع أجرأة تفعيل خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والبرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة 2018 - 2021، والبرنامج الوطني لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم «برنامج نسمع»، وإطلاق المنصة الرقمية «خدماتي» لتيسير وتقريب خدمة طلب وتسليم شهادة الإعاقة للأشخاص في وضعية إعاقة حيث تم تسليم قرابة 33 ألف شهادة إلى حدود 6 يوليوز 2021، كما تم إطلاق الحملة الوطنية الأولى للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك يوم الاثنين 14 يونيو 2021 بالرباط، تحت شعار «الإعاقة ماشي عائق .. لنشارك وننطلق».

وعلى مستوى حماية الطفولة، تم تنزيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015 - 2025، وبرنامجها الوطني التنفيذي 2015 - .2020. وتم إطلاق برنامج «ولادنا» للأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، حيث تم إحداث سبع لجن إقليمية لحماية الطفولة، وإحداث سبع «مراكز المواكبة لحماية الطفولة»، وإطلاق مسار إحداث عشر مراكز إضافية.كما تم في إطار برنامج «اولادنا» إحداث خمس أدوات كبرى لتحقيق الالتقائية بين الخدمات العمومية القطاعية وتم تنفيذ برنامج للتكوين عن بعد في مجال حماية الطفولة من خلال تنظيم 13 دورة تكوينية على مدى أحد عشر شهرا وبمعدل ثمانين مشاركا في كل دورة، وإنشاء منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل بمدار الحماية مع العمل على تعميمها على سبعة أقاليم.

وتم إطلاق خطة عمل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول في تجربة نموذجية شملت مدن الرباط وسلا وتمارة، وتوسيع التجربة لتشمل أربعة أقاليم وعمالات جديدة وهي: طنجة ومكناس ومراكش وأكادير، في أفق تعميمها وطنيا. كما تم إطلاق مشروع برنامج وطني مندمج للنهوض بكفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري (كفالة)، يتضمن ثمانية وستون (68) تدبيرا يهم الوقاية من الإهمال و توفير حماية ورعاية ملائمة للأطفال المحرومين من السند الأسري؛ وتطوير منظومة الكفالة والرعاية وتسريع مساطرها وتعزيز التتبع والمراقبة؛ والرفع من عدد الأسر المغربية التي تتولى كفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري؛ وتوفير المعرفة حول وضعية الأطفال المحرومين من السند الأسري. كما تم تفعيل برنامج «مدن بدون أطفال في وضعية الشارع»، حيث تم توسيع الإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع بإحداث سبع إسعافات جديدة ليرتفع مجموعها إلى تسع إسعافات، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني الفاعل في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع بدعم 28 مشروعا للجمعيات برسم السنة المالية 2020، بمبلغ يناهز 3.261.104,00 درهم. ومواصلة دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال من طرف التعاون الوطني بما معدله 27 مليون درهم سنويا.

كما تم إطلاق برنامج «مواكبة» الأطفال والشباب بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة بـ 25 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف مواكبتهم في مجالات الإدماج الاجتماعي المتعلقة بالاندماج في سوق الشغل، والسكن، والتغطية الاجتماعية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. كما تم إطلاق الحملة الوطنية التواصلية لحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال والإهمال، وإطلاق دليل للأسر لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت.

وعلى مستوى الأسرة، تم إعداد مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها، التي تتضمن، إضافة إلى الرؤية، أربعة محاور استراتيجية و 12 هدفا استراتيجيا. ومواصلة تفعيل برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية و برنامج التربية الوالدية، وبرنامج الإرشاد الأسري.

وعلى مستوى الأشخاص المسنين، تم وضع «البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020 - 2030»، يتضمن 4 محاور استراتيجية و15 هدفا و98 تدبيرا. كما تم وضع وتنزيل برنامج «أمان « لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين. وإعداد وتفعيل برنامج عمل المرصد الوطني للأشخاص المسنين برسم 2020، والعمل على مشروع إحداث الكرسي الأكاديمي للأشخاص المسنين بالتعاون مع جامعة محمد الخامس بالرباط.

وفي مجال التنمية الاجتماعية، تم تنزيل برامج الدعم الاجتماعي في إطار تفعيل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والذي يشمل برامج تهم تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، واقتناء الأجهزة الخاصة و المعدات التقنية، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والمساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال، كما يشمل برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى. وفي نفس المجال تم تعزيز وإصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمساهمة في تفعيل البرنامج الوطني للتخفيف من موجة البرد وتساقط الثلوج.

وعلى مستوى المساهمة في جهود الحكومة في محاربة انتشار جائحة كوفيد والحد من تداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، أطلقت الوزارة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني وكذا وكالة التنمية الاجتماعية، وبتعاون مع السلطات المحلية والجماعات الترابية والجمعيات وغيرهم من المتدخلين، مبادرات متعددة وكذا إجراءات لحماية فئات عريضة من الأشخاص في وضعية هشة، وصلت في مجموعها 60 إجراء ومبادرة من بين 400 إجراء اتخذته الحكومة للتصدي لوباء كورونا. ويواصل القطب الاجتماعي، الذي يضم الوزارة ومؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، تنفيذ هذه المبادرات والإجراءات وتعزيزها. وفي هذا الإطار تم تنظيم أول أكبر عملية جمع وإيواء الأشخاص في وضعية الشارع في بلادنا خلال فترة الحجر الصحي لحمايتهم من الإصابة بالوباء بصفتهم الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى. حيث تم، بفضل التعاون الفعال بين مختلف المتدخلين، التكفل بما مجموعه 7523 شخص في فضاءات الاستقبال المخصصة لهم، وإدماج ما مجموعه 6906 شخص في أسرهم، منهم 1566 تم إدماجهم مباشرة دون الاستفادة من التكفل داخل فضاءات الاستقبال. كما نجحت الاجراءات المتخذة من طرف الوزارة بتعاون مع مؤسسة التعاون الوطني، في حماية المتكفل بهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية من الإصابة بالوباء.

وعلى المستوى التشريعي تميز الانتاج التشريعي والتنظيمي للوزارة خلال الفترة المشار إليها أعلاه بالغنى إن على المستوى الكمي أو الكيفي، حيث تمكن من خلاله القطاع من الوفاء بالتزاماته التشريعية، كما عمل على انتاج نصوص أخرى في المجال التنظيمي، وذلك إما تطبيقا للقوانين السالفة الذكر أو استجابة لحاجة القطاع في تنزيل السياسات العمومية والبرامج الوطنية ذات الصلة؛

ونقدم في وثيقة حصيلة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، تفاصيل مجمل الإنجازات التي قامت بها وزارة التضامن خلال الولاية الحكومية 2017 - 2021 من خلال محاور موضوعاتية.

جميلة المصلي

وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

مجال التنمية الاجتماعية

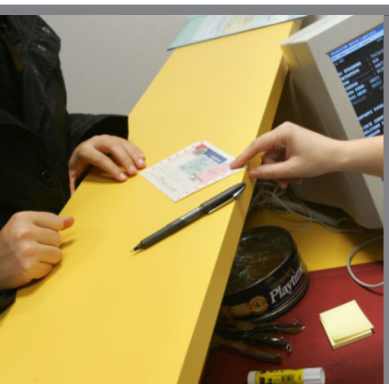

مجال التنمية الاجتماعية

يخرط القطب الاجتماعي، الذي يضم إلى جانب وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، في جهود الحكومة لمراكمة الإنجازات المتحققة في مجال النهوض بالأوضاع الاجتماعية للفئات الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ضمن سياسة اجتماعية وحقوقية مندمجة تسعى لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنات والمواطنين، دون أي استثناء.

وتواصل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مساهمتها في تنزيل ورش إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية، بتعاون مع مختلف المتدخلين، باعتباره أولوية استراتيجية لتطوير برامج الدعم والحماية الاجتماعية وإحداث نقلة نوعية في هذا المجال، وفق نظام متكامل يرتكز على الاستهداف الناجع للفئات المعنية بالمساعدة الاجتماعية، والذي سيمكّن من النهوض بمستوى عيش الأسر والأفراد، نساء ورجالا وأطفالا، وتحقيق آثار مباشرة وملموسة على حياتهم، وتحصينهم وحمايتهم من المخاطر المجتمعية، سيما خلال فترات الطوارئ الاقتصادية أو الصحية المختلفة، مما سيعزز إدماجهم في التنمية.

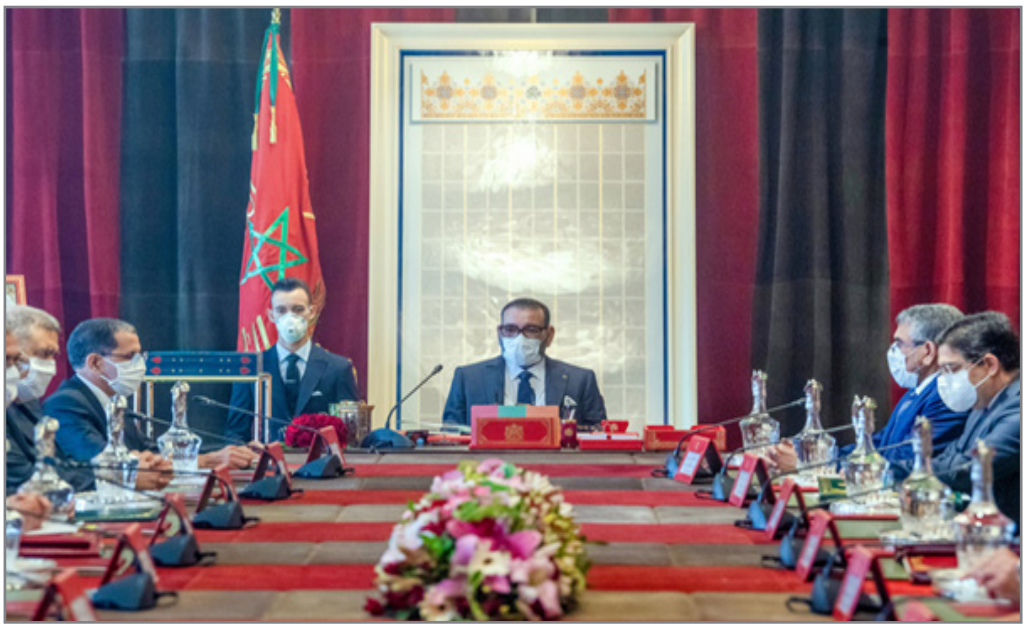

وقد صادق المجلس الوزاري المنعقد يوم 11 فبراير 2021 برئاسة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على مشروع القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

تعزيز وتطوير منظومة المساعدة الاجتماعية

تنزيل برامج الدعم الاجتماعي في إطار تفعيل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

يتم تمويل عدة برامج للمساعدة الاجتماعية من خلال صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بـ:

- **تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة**، من خلال دعم الخدمات التربوية و التأهيلية والتكوينية و العلاجية الوظيفية، التي تقدمها الجمعيات داخل المؤسسات المتخصصة أو المؤسسات الدامجة.
- **اقتناء الأجهزة الخاصة و المعدات التقنية**، التي يستعملها الشخص في وضعية إعاقة من أجل التنقل والحركة، والأجهزة التعويضية لدعم و تصحيح وظيفة عضو معين، و الأجهزة البديلة التي تحل محل عضو معين.
- **تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة**، من خلال الدعم المالي لإحداث أنشطة مدرة للدخل، و دعم المشاريع الفردية أو الجماعية على شكل تعاونيات أو مقاولات.
- **المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال**، من خلال تهيئة و تجهيز المرافق الاجتماعية التي تقدم خدمات للأشخاص في وضعية إعاقة، و إحداث فضاءات للقرب لتلبية حاجيات و متطلبات هذه الفئة من المجتمع.

وهذه البرامج تم التفصيل فيها في محور الإعاقة، وسنكتفي في هذا المحور بما يتعلق بـ «**برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى**».

مواصلة تفعيل برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

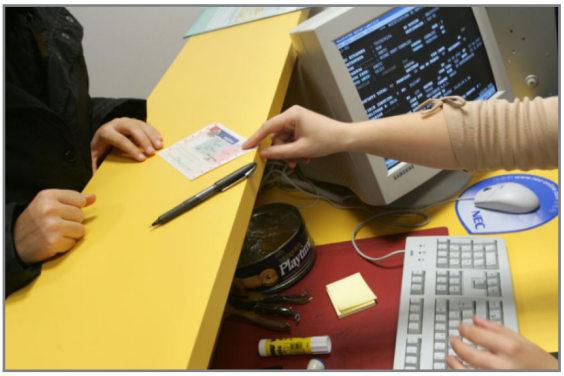

حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، تمثل النساء الأرامل نسبة 9.8% من بين النساء البالغات 15 سنة وما فوق، أي 1.198.085 أرملة، 465.802 منهن ربات الأسر أي 39% من الأرامل. كما أن 199.832 من النساء الأرامل البالغات من العمر 15سنة أو أكثر هن ذوات الإعاقة (أي 17% من النساء الأرامل). وهذه المعطيات تؤكد حاجة هذه الفئة من المواطنات إلى دعم مباشر لذلك تم في بداية سنة 2015 إطلاق برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، في إطار البرامج الممولة من صندوق دعم التماسك الاجتماعي، لمساعدتهن على تحمل أعباء الحياة، خاصة ما يتعلق بتمدرس أطفالهن أو التكفل بأطفالهن في وضعية إعاقة، بعد وفاة المعيل.

ومند إطلاق البرنامج استفاد منه إلى حدود 02 يوليوز 2021، ما مجموعه 114.851 أرملة كن بدون دخل قار قبل اعتماد البرنامج، وتعول المستفيدات ما مجموعه حوالي 195.000 يتيم ويتيمة. وبلغت كلفة البرنامج الإجمالية مند إطلاقه حوالي مليارين و876 مليون درهم. ويتم العمل حاليا على اتخاذ الاجراءات اللازمة لملائمة تدبير البرنامج مع المنظومة الجديدة للاستهداف المحدثة بموجب القانون 72.18، لاسيما ما يتعلق منها بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

ويمكن تقديم أهم مؤشرات حصيلة البرنامج مند إطلاقه إلى غاية 02 يوليوز 2021 فيما يلي:

- مجموع الملفات المودعة لدى مصالح وزارة الداخلية: حوالي 125.429 طلب
- مجموع الملفات التي توصلت بها كتابة اللجنة المركزية الدائمة : 123.861 طلب
- عدد الأرامل المقبولات بشكل نهائي : 114.851 أرملة
- عدد الطلبات المرفوضة: 8.230 طلب
- عدد الطلبات في طور الدراسة : 780 طلب
- جدول التوزيع الجغرافي لتنزيل برنامج دعم الأرامل مند انطلاقه إلى غاية 02 يوليوز 2021

الجهة	المجموع	عدد الطلبات المقبولة
الدار البيضاء - سطات	20372	18781
مراكش - آسفي	17252	16261
فاس - مكناس	16388	15152
الرباط - سلا - القنيطرة	15260	13861
بني ملال - خنيفرة	11643	10772
طنجة - تطوان - الحسيمة	10916	9921
الشرق	10154	9713
سوس - ماسة	10122	9502
درعة - تافيلالت	8635	8123
كلميم - وادنون	1765	1638
العيون - الساقية الحمراء	1098	904
الداخلة - وادي الذهب	256	223
المجموع	**123861**	**114851**

التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تعزيز وإصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تولي الوزارة عناية خاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، باعتبارها إحدى آليات التدخل في مجال العناية والنهوض بأوضاع النساء والأطفال في وضعية صعبة، والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين بدون عائل أو مورد. ويقدم التعاون الوطني دعما ماليا سنويا لهذه المؤسسات، التي تتولى تدبيرها جمعيات من المجتمع المدني، في إطار المساهمة في السير العام لهذه المؤسسات. ويبين الجدول أدناه تطور عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخّصة وفق القانون 14.05، والحاصلة على منح الدعم السنوية لمؤسسة التعاون الوطني منذ سنة 2015:

السنة	عدد المؤسسات	الطاقة الاستيعابية	المنحة بالدرهم
2015	930	79.012	146.002.000,00
2016	957	81.203	148.778.000,00
2017	985	83.086	146.603.800,00
2018	1023	88.525	155.636.200,00
2019	1059	90.356	155.840.000,00
2020	1075	113158	124.400.000,00

ويبين الجدول السابق أنه خلال الفترة 2016 - 2020 مقارنة مع ما قبلها تم تسجيل ما يلي:

- ارتفاع عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية بـ 15.60%
- ارتفاع الطاقة الاستيعابية بأزيد من 43%.
- وبسبب الإكراهات المالية التي فرضتها ظروف الجائحة خلال سنة 2020 سجل الدعم المقدم للمؤسسات المرخصة تراجعا بنسبة 20% تقريبا مقارنة مع سنة 2019.

وإلى غاية **02 يوليوز 2021** ، **ارتفع عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة** وفق مقتضيات القانون 14.05، إلى **1204 مؤسسة** تتوزع حسب الجهات وحسب الفئات المتكفل بها على الشكل التالي:

الجهة	الأشخاص في وضعية إعاقة	الأطفال في وضعية صعبة	التشرد والتسول	النساء في وضعية صعبة	دور الطالب (ة)	مركب اجتماعي	مؤسسة للمسنين	المجموع
مراكش آسفي	9	18		12	135	6	4	184
فاس مكناس	12	10	2	8	124	8	3	167
سوس ماسة	6	7		2	115	4	3	137
درعة تافيلالت	4	1		1	118		2	126
الدار البيضاء سطات	11	19		1	77	7	5	120
طنجة تطوان الحسيمة	3	12	3	4	85	5	7	119
بني ملال خنيفرة	1	6	1	1	99	5	3	116
الرباط سلا القنيطرة	14	11	3	3	60	6	5	102
الشرق	6	6	1	5	45		5	68
كلميم واد نون	1	8			39	1	1	50
العيون الساقية الحمراء	3	3			2	2	2	12
الداخلة وادي الذهب		1	1	1				3
المجموع	**70**	**102**	**11**	**38**	**899**	**44**	**40**	**1204**
النسبة المئوية	**6%**	**8%**	**1%**	**3%**	**75%**	**4%**	**3%**	**100%**

وتتوزع الطاقة الاستيعابية لهاته المؤسسات، حسب الجهات وحسب الفئات المتكفل بها على الشكل التالي:

الجهة	الأشخاص في وضعية إعاقة	الأطفال في وضعية صعبة	التشرد والتسول	النساء في وضعية صعبة	دور الطالب(ة)	مركب اجتماعي	مؤسسة للمسنين	المجموع
مراكش آسفي	524	1779		561	12408	1954	194	17420
فاس مكناس	1224	644	64	1092	8799	1988	190	14001
الدار البيضاء سطات	1486	2161		20	6532	2836	306	13341
سوس ماسة	521	548		26	11512	461	220	13288
درعة تافيلالت	268	88		8	9783		76	10223
الرباط سلا القنيطرة	1282	1260	920	158	3711	1697	206	9234
طنجة تطوان الحسيمة	227	1475	287	458	5100	898	402	8847
بني ملال خنيفرة	20	374	32	20	6824	884	168	8322
الشرق	1427	624	36	251	3065		416	5819
كلميم واد نون	160	410			3742	96	38	4446
العيون الساقية الحمراء	162	178			80	444	120	984
الداخلة وادي الذهب		48	64	225				337
المجموع	**7301**	**9589**	**1403**	**2819**	**71556**	**11258**	**2336**	**106262**
النسبة المئوية	**7%**	**9%**	**1%**	**3%**	**67%**	**11%**	**2%**	**100%**

و يلاحظ أن دور الطالب والطالبة تشكل وحدها 75% من مجموع المؤسسات، وتشكل 67% من الطاقة الاستيعابية.

وتخصص الوزارة في إطار تعاقدي دعما ماليا مهما لتأهيل هاته المؤسسات، يتمثل أساسا في الأشكال التالية:

- إنجاز برنامج لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات والموارد البشرية للعديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمبلغ إجمالي يناهز 49 مليون درهم (مؤسسات رعاية المسنين: 40 مليون درهم ومؤسسات التكفل بالأطفال في وضعية صعبة: 9 ملايين درهم)؛
- في الفترة 2018 - 2019، خصصت الوزارة للمركبات الاجتماعية التي عرفت صعوبات ظرفية في التسيير دعما ماليا إجماليا قدره 15.26 مليون درهم؛
- كما ترصد الوزارة ميزانية سنوية لدعم ومواكبة المراكز الاجتماعية الكبرى، التي تعاني من الخصاص في الموارد، بلغت سنة 2020 في المجموع 13.41 مليون درهم؛

وتعتمد مؤسسة التعاون الوطني مجموعة من التدابير الإجرائية لدعم الجمعيات المشرفة، بما يضمن توحيد وتحسين مناهج العمل في مجال الدعم العمومي المخصّص لهذه المؤسسات، من أبرزها تفعيل برنامج المنح الخاص بالجمعيات المشرفة على تسيير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والجمعيات الشريكة المشرفة على تدبير المراكز والمركبات الاجتماعية، وفق مضامين دليل مساطر معتمد.

افتحاص مشاريع الجمعيات الشريكة

تعتمد مؤسسة التعاون الوطني برنامجا للمراقبة والتتبع والافتحاص لمختلف برامج الدعم المنجزة من طرف الجمعيات الشريكة، وذلك لمعرفة نقط القوة والضعف التي تؤثر على جودة الخدمات المقدمة، وتطوير الإطار العام للشراكة، وإبراز دور وأثر الخدمات المقدمة للمستفيدين، والذي همّ 511 مؤسسة ما بين 2015 و2019. ويبين الجدول أسفله عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المفتحصة موزعة حسب الجهات:

السنة	2016 - 2015		2017 - 2016		2019 - 2018	
الجهة	الأقاليم	المؤسسات	الأقاليم	المؤسسات	الأقاليم	المؤسسات
الداخلة وادي الذهب	1	1	-	-	-	-
الدار البيضاء سطات	14	36	2	4	-	-
الرباط سلا القنيطرة	7	17	7	54	-	-
الشرق	6	9	-	-	7	29
العيون الساقية الحمراء	1	1	-	-	-	-
بني ملال خنيفرة	5	25	-	-	-	-
درعة تافيلالت	5	74	-	-	5	24
سوس ماسة	6	75	-	-	-	-
طنجة الحسيمة تطوان	7	27	-	-	-	-
فاس مكناس	9	42	-	-	-	-
كلميم واد نون	3	20	-	-	-	-
مراكش آسفي	8	73	-	-	-	-
المجموع	72	400	9	58	12	53

ومن أهم الإجراءات والتدابير الأساسية والموازية المتخذة لتحسين ظروف عمل هذه المؤسسات:

- تتبّع ومواكبة الجمعيات المشرفة على تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، سواء للحصول على رخصة فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو تغيير في الرخصة المحصّل عليها وفق القانون 14.05؛
- تنزيل مقتضيات القانون 14.05 بخصوص تحسين وضعية التأطير التربوي والإداري، وتقوية عمل الموارد البشرية بهذه المؤسسات، لتقديم خدمات اجتماعية وتربوية تكفل حقوق المستفيدين؛

• اعتماد منهجية جديدة لتوجيه الدعم لتحسين مستوى التأطير، باعتباره ركيزة أساسية لجودة الخدمات المقدمة لفائدة المستفيدين؛

مواكبة وتوجيه الجمعيات المشرفة على تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لعقد شراكات محلية وجهوية ووطنية من أجل تنويع مصادر تمويلها وسدّ خصاصها، مما يتيح لها الاستفادة من منح ودعم العديد من الجهات، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الترابية وغيرها.

دعم الإسعافات الاجتماعية

تقدم مؤسسات الإسعاف الاجتماعي المتنقل خدمات للرعاية الاجتماعية، على مدار الساعة، حسب احتياجات كل حالة. وتشمل خدمات الرعاية الاجتماعية خدمات في الشارع، بما فيها الخدمات الصحية الأولية، والإطعام وتقديم الملابس والأغطية، بأماكن وجود الأطفال بدون مأوى، والوساطة الاجتماعية من أجل إعادة الإدماج داخل الأسرة أو التوجيه نحو مركز للإيواء المؤقت، وذلك وفق برنامج فردي للخروج من الشارع. كما تقدم الاسعافات الاجتماعية خدمات داخل فضاءات المؤسسة، تشمل الاستقبال، والاستماع، والإيواء المؤقت، والإطعام، والعلاجات الصحية الأولية، والدعم النفسي، والتوجيه والمواكبة بمراكز محاربة الإدمان التابعة لوزارة الصحة، وإعادة الادماج سواء داخل الأسرة أو بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لحماية الطفولة، وتتبع مسار الطفل داخل مؤسسات التربية أو التكوين المهني.

وفي إطار تعزيز الدور الذي تقوم به مؤسسات الإسعاف الاجتماعي المتنقل، تقوم الوزارة بتقديم دعم سنوي للإسعاف الاجتماعي المتنقل بكل من الدار البيضاء ومكناس لتعزيز الخدمات التي يقدمانها للأشخاص في وضعية الشارع بمبلغ 4.3 مليون درهم. كما أطلقت إسعافا اجتماعيا متنقلا جديدا بمدينة طنجة في يناير 2020، بدعم مالي يقدر ب 4 مليون درهم، وتعمل، في إطار اتفاقية للشراكة مع التعاون الوطني، على إحداث ستة (6) إسعافات اجتماعية جديدة، حيث تم رصد 20 مليون درهم لهذا الغرض.

التكفل بالأشخاص في وضعية الشارع

انخرطت الوزارة بمعية مؤسسة التعاون الوطني وبتنسيق مع السلطات المحلية، والجماعات الترابية، والمصالح الخارجية لوزارة الصحة، والجمعيات المعنية، وخاصة في بداية انتشار الجائحة، في تنظيم أول أكبر عملية جمع وإيواء الأشخاص في وضعية الشارع في بلادنا خلال فترة الحجر الصحي لحمايتهم من الإصابة بالوباء بصفتهم الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى.

وبفضل التعاون الفعال بين مختلف المتدخلين تمكنت بلادنا في ظرف استثنائي من وضع هذه الفئة في فضاءات استقبال مهيأة لهم بلغت 163 فضاء حيث تمت حمايتهم من الإصابة بالوباء.

وفي هذا الصدد تم إلى حدود ماي 2021:

- التكفل بما مجموعه 7523 شخص في فضاءات الاستقبال المخصصة لهم، منهم 902 إناث (11.98%)، و6621 ذكور (88.02%)،
- إدماج ما مجموعه 6906 شخص في أسرهم، منهم 1566 تم إدماجهم مباشرة دون الاستفادة من التكفل داخل فضاءات الاستقبال.
- ويوجد في فضاءات التكفل 02 يوليوز 2021 ما مجموعه 1204 شخص.

وتقوم مؤسسة التعاون الوطني بـ:

- المساهمة مع الأطراف المعنية في التتبّع الصحي للأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، ومن إدمان كذلك، على اعتبار أن هذه الفئة تحتاج إلى رعاية طبية، بالدرجة الأولى، لتسهيل ظروف تأهيلها واندماجها؛
- تيسير شروط التكفل الكلي داخل المؤسسات الصحية المختصة بالنسبة لفئة المختلين عقليا، والتي تشكّل أحيانا خطرا على نفسها وعلى محيطها؛
- التكفل الدائم بمجموعة من الأشخاص المسنين بدون عائل أو مورد داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختصة، مع توفير شروط الدعم النفسي والرعاية الطبية والتنشيط الاجتماعي لفائدتها.

وتعمل مؤسسة التعاون الوطني أيضا على الاستمرار في مواكبة أوضاع الأشخاص المشردين والأشخاص بدون مأوى، وتعميم سبل التكفل بهم وإدماجهم، من خلال:

- الاستمرار في تقديم خدمات الإيواء والرعاية بمراكز الاستقبال المؤقتة التي ما زال بعضها مفتوحا حاليا (حوالي 60 فضاء) إلى حين تسوية أوضاع كافة المقيمين بها؛
- تحيين قاعدة البيانات المتاحة لمراكز الإيواء المؤقتة، وتحديد أوجه التكفل، حسب وضعية كل حالة، وحسب سلّة الخدمات الممكنة، من وساطة أسرية، ومعالجة الإدمان، وإدماج دراسي، وتمكين اقتصادي واجتماعي، وتكوين أو تأهيل مهني، وإدماج مؤسساتي، واستشفاء نفسي أو عقلي أو جسدي، واندماج في نسيج الحياة العامة؛
- العمل على تسطير مسار خاص للتكفّل بالأطفال في وضعية الشارع، مع تحديد الفاعلين الذين من شأنهم المساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الكفيلة بتأهيل وإدماج هؤلاء الأطفال؛
- الاستمرار في الإدماج الأسري بالنسبة للحالات التي تستجيب لشروط إعادة الإدماج داخل الأسرة، مع مواكبتها، وتوفير ظروف وشروط عودتها واندماجها؛

- التكفّل المؤقت أو الدائم بالحالات المستعصية، بدون عائل أو مورد أو حماية، وتوجيهها إلى المؤسسات والمراكز الاجتماعية المختصة، للاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتاحة، من إيواء، وتغذية، وتطبيب، وتكوين، ورعاية، وتنشيط، وإدماج، وخاصة بالنسبة لفئات النساء والأطفال والمسنين في وضعية صعبة أو في وضعية هشاشة؛
- مواكبة الفئات التي هي في طور الإدماج، حسب طبيعة كل حالة، والسهر على حسن سير اندماجها، تفاديا لعودتها إلى الشارع، بتعاون وشراكة مع مختلف المتدخّلين، من سلطات عمومية، وجماعات ترابية، ومجتمع مدني، وخواص وغيرهم.

آليات المساعدة الاجتماعية للتعاون الوطني:

تقدم مؤسسة التعاون الوطني كل سنة سلة من الخدمات الاجتماعية المتنوعة لأزيد من **نصف مليون شخص** في وضعية هشاشة عبر تغطية ترابية لمختلف عمالات وأقاليم المملكة، وشبكة تفوق **4000** من المؤسسات والمراكز، وحوالي **3000** جمعية شريكة، مما يجعل منه فاعلا اجتماعيا حيويا.

اعتبارا لأهمية البرنامج الحكومي الاجتماعي الجاري (2017 - 2021) الذي أعطى الأولوية لتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي عبر محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وفي إطار تنزيل السياسات والبرامج الاجتماعية التي تشرف عليها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والموجّهة أساسا لدعم الأسرة، وحماية الطفولة، والنهوض بأوضاع النساء، والاعتناء بالأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة، يواصل التعاون الوطني، من خلاله مخططات عمله السنوية، إنجاز مجموعة من الأوراش والبرامج الرامية إلى تعزيز أداء المؤسسة في مجالي المساعدة الاجتماعية والتضامن، وتنزيل وتطوير برامجه وخدماته الاجتماعية الموجّهة أساسا للنساء والأطفال في وضعية صعبة، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمسنين بدون عائل أو مورد.

واستفاد من خدمات المساعدة الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة التعاون الوطني ما بين سنتي 2016 و2019، زهاء 1.700.000 شخصا في وضعية هشة، 69 بالمائة منهم نساء، وخلال سنة 2020، بلغ عدد المستفيدين من خدمات التعاون الوطني، في مجالات الرعاية والمساعدة والتكوين والمواكبة والإدماج، ما يزيد عن 450 ألف مستفيدا ومستفيدة، موزّعين وفق الجدول الآتي :

جدول عام حسب المحاور والخدمات إلى نونبر 2020

البرنامج/الخدمات (1/2)	عدد المراكز	المستفيدون			
		ذكور %	إناث	إناث %	المجموع	
المساعدة الاجتماعية (الاستقبال، الاستماع، التوجيه، التتبع الفرداني والمواكبة...)	**214**	**41.830**	**41,90%**	**57.997**	**58,10%**	**99.827**
مراكز المساعدة الاجتماعية	55	7.778	32,33%	16.277	67,67%	24055
مراكز التوجيه والمساعدة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	67	29.677	53,59%	25.700	46,41%	55.377
وحدات حماية الطفولة	30	3.640	56,34%	2.821	43,66%	6.461
فضاءات متعددة الوظائف للنساء	62	735	5,27%	13.199	94,73%	13.934
الخدمات الاجتماعية للتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة		**16.794**	**51,71%**	**15.684**	**48,29%**	**32.478**
مؤسسات رعاية الأطفال في وضعية صعبة (تخلي، اهمال...)	96	5.878	65,80%	3.055	34,20%	8.933
مؤسسات رعاية النساء في وضعية صعبة	27	79	1,41%	5.543	98,59%	5.622
مؤسسات رعاية الأشخاص في وضعية إعاقة	74	5.428	60,70%	3.514	39,30%	8.942
مؤسسات رعاية الأشخاص المسنين	60	2.745	52,63%	2.471	47,37%	5.216
مؤسسات رعاية الأشخاص في وضعية صعبة	7	2.664	70,76%	1.101	29,24%	3.765
المساعدة على الاندماج والإدماج الاجتماعي		**109.358**	**35,72%**	**196.784**	**64,28%**	**306.142**
مراكز التربية والتكوين	1.469	17.842	17,33%	85.102	82,67%	102.944

البرنامج/الخدمات (2/2)	عدد المراكز	المستفيدون			
		ذكور %	إناث	إناث %	المجموع	
مراكز التكوين المهني	65	4.223	62,30%	2.556	37,70%	6.779
مؤسسات الرعاية الاجتماعية لدعم التمدرس	931	43.399	45,24%	52.534	54,76%	95.933
رياض الأطفال	910	18.253	49,98%	18.265	50,02%	36.518
فضاءات محو الأمية	329	555	4,05%	13.163	95,95%	13.718
مراكز تأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة	119	3.577	55,22%	2.901	44,78%	6.478
دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	352	10.736	63,44%	6.187	36,56%	16.923
دور المواطن	50	10.773	40,12%	16.076	59,88%	26.849
الاعانات الاستعجالية و العمل الانساني		**10.082**	**64,02%**	**665 5**	**35,98%**	**15.747**
الاعانات العينية لفائدة الأشخاص في وضعية اعاقة	_	10.082	64,02%	5.665	35,98%	15.747
المجموع العام	***4223**	**178.064**	**39,20%**	**276.130**	**60,80%**	**454.194**

(*) ملحوظة: بعض المراكز تقدم خدمات متعددة

المساهمة في تفعيل البرنامج الوطني للتخفيف من موجة البرد وتساقط الثلوج:

باعتباره فاعلا عموميا في مجال المساعدة الاجتماعية. دأب التعاون الوطني منذ سنة 2014 على تنظيم حملات لمواجهة موجة البرد القارس وتساقط الثلوج، والتي حققت نتائج إيجابية لارتكازها على تعبئة الشركاء على المستوى المحلي من أجل التدخل لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة باعتبارها الأكثر تأثرا بقساوة الظروف المناخية. وتم بتاريخ فاتح دجنبر 2020 إصدار مذكرة عدد 212/33000 موجهة المنسقين الجهويين للتعاون الوطني وكذا المندوبين الإقليميين، لحثكم على ضرورة توفير ظروف الحماية والرعاية لهذه الفئة.

وتتدخل مؤسسة التعاون الوطني في البرنامج الوطني للتخفيف من موجة البرد و تساقط الثلوج من خلال:

- المشاركة في الاجتماعات المركزية على مستوى وزارة الداخلية في إطار هذا البرنامج.
- تعبئة المصالح الخارجية للتعاون الوطني

- الرفع من جاهزية مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الاستقبال
- المشاركة الفعالة في اجتماعات اللجان الإقليمية لليقظة والتتبع والانخراط في تنزيل مخططاتها
- توفير الأفرشة والأغطية للفئات في وضعية صعبة،

وقد أسفرت التدخلات خلال حملة الشتاء 2020 - 2021، وإلى حدود 2 مارس 2021عن نتائج مهمة، نجملها فيما يلي:

- تم اقتناء 20204 غطاء وفراش بغلاف مالي بلغ أزيد من 3 ملايين درهم (3.039.333)

بلغ عدد الحالات المسجلة، والتي استفادت من مختلف خدمات المساعدة الاجتماعية التي قدمها التعاون الوطني ما مجموعه 2342 حالة.

ونقدم حصيلة تدخل التعاون الوطني في الفترة 2018 - 2021 كالتالي:

مجموع الحلات المسجلة في الفترة ما بين 2018 و 2021 حسب الجنس

موسم الشتاء	مجموع الحالات	الإناث		الذكور	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2019 - 2018	3067	409	13,34	2658	86,66
2020 - 2019	2642	344	13,02	2298	86,98
2021 - 2020	2342	243	10,88	2099	89,62
المجموع العام	**8051**	**996**	**12,37**	**7055**	**87,63**

مجموع الحالات المسجلة في الفترة ما بين 2018 و 2021 حسب العمر

الفئة العمرية	عدد الحالات			المجموع	النسبة %
	2019 - 2018	2020 - 2019	2021 - 2020		
ما بين 40 و 60 سنة	1252	1082	903	3237	40,21
ما بين 60 و 80 سنة	654	549	610	1813	22,52
ما بين 20 و 40 سنة	818	708	623	2149	26,69
أكبر من 80 سنة	79	73	47	199	2,47
أقل من 20 سنة	264	230	159	653	8,11
المجموع	**3067**	**2642**	**2342**	**8051**	**100%**

مجموع الحالات المسجلة في الفترة ما بين 2018 و2021 حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	عدد الحالات			المجموع	النسبة %
	2019 - 2018	2020 - 2019	2021 - 2020		
متشرد	2533	2213	1847	6593	81,89%
متسول	86	81	92	259	3,22%
بدون روابط أسرية	97	92	61	250	3,11%
حالة مركبة	176	123	36	335	4,16%
عابر سبيل	89	56	231	376	4,67%
بدون هوية	86	77	75	238	2,96%
آخر	0	0	0	0	0,00%
المجموع	**3067**	**2642**	**2342**	**8051**	**100,00%**

وضعية الاستفادة من الخدمات التي يقدمها التعاون الوطني في مواسم الشتاء في الفترة ما بين 2018 و2021

الخدمة المقدمة	عدد الاستفادة من الخدمة المقدمة *			المجموع	النسبة %
	2019 - 2018	2020 - 2019	2021 - 2020		
إيواء الحالة بالمركز	1994	1781	1636	5411	48,66
خدمات صحية	917	871	821	2609	23,46
استغنى عن الخدمة المقدمة	276	234	65	575	5,17
إدماج الحالة في الأسرة	347	339	380	1066	9,59
مساعدات عينية داخل الأسرة /محل إقامة الشخص المسن	324	272	45	641	5,76
تسهيل التكفل من طرف شخص آخر	3	3	64	70	0,63
في طور المتابعة (بعد انتهاء موسم الشتاء)	238	205	304	747	6,72
المجموع	**4099**	**3705**	**3315**	**11119**	**100,00**

(*) ملحوظة: يمكن لشخص واحد أن يستفيد من أكثر من خدمة، لذلك فمجموع الخدمات أكبر من مجموع الحالات المستفيدة.

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي

• القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

ينص القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع بالبرلمان في شهر مارس 2021، على الحماية الاجتماعية التي تقي من مخاطر المرض، والمخاطر المرتبطة بالطفولة، والمخاطر المرتبطة بالشيخوخة، ومخاطر فقدان الشغل، وتخويل تعويضات جزافية لفائدة الأسر التي لا تشملها الحماية من هذه المخاطر، ويؤكد أن تعميم هذه الحماية الاجتماعية سيتم دون الإخلال بالسياسات العمومية المختلفة التي تعتمدها الدولة في هذا المجال، إذ ستتم مواصلة تنفيذها وفق الأهداف المحددة لها، وفي مقدمتها السياسات العمومية المندمجة المعنية بالأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة.

ويستهدف القانون الإطار، الذي يؤسس لمبادئ وأهداف إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية، حماية الفئات الفقيرة والهشة والأسر ذات الدخل المحدود، علما أن تفعيل تنزيل هذا القانون الإطار سيتم بعد المصادقة على النصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة لتطبيقه وفق منطوق المادة 19 منه.

• القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

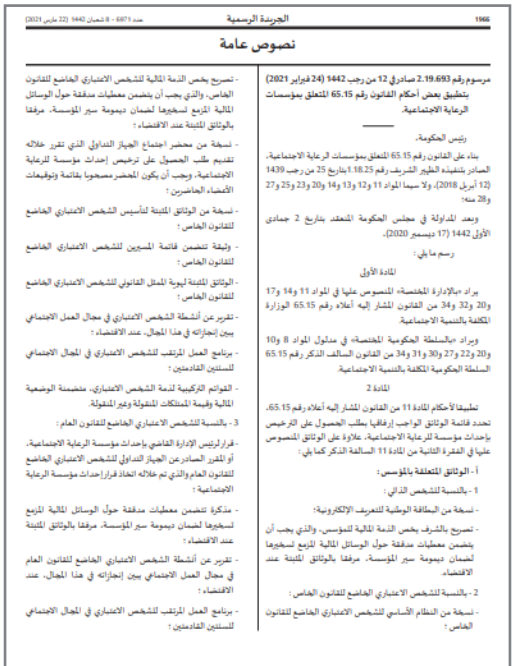

1966 الجريدة الرسمية عدد 6971 – 8 شعبان 1442 (22 مارس 2021)

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.19.693 صادر في 12 من رجب 1442 (24 فبراير 2021) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.25 بتاريخ 25 من رجب 1439 (12 أبريل 2018)، ولا سيما المواد 11 و12 و13 و14 و20 و23 و25 و27 و28 منه؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 2 جمادى الأولى 1442 (17 ديسمبر 2020)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يراد بـ«الإدارة المختصة» المنسوص عليها في المواد 11 و14 و17 و20 و32 و34 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 65.15 الوزارة المكلفة بالتنمية الاجتماعية.

ويراد بـ«السلطة الحكومية المختصة» في مدلول المواد 8 و10 و20 و22 و27 و30 و31 و34 من القانون السالف الذكر رقم 65.15 السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية الاجتماعية.

المادة 2

تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 65.15، تحدد قائمة الوثائق الواجب إرفاقها بطلب الحصول على الترخيص بإحداث مؤسسة للرعاية الاجتماعية، علاوة على الوثائق المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 11 السالفة الذكر كما يلي :

أ - الوثائق المتعلقة بالمؤسس :

1 - بالنسبة للشخص الذاتي :

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية؛

- تصريح بالشرف يخص الذمة المالية للمؤسس، والذي يجب أن يتضمن معطيات مدققة حول الوسائل المالية المزمع تسخيرها لضمان ديمومة سير المؤسسة، مرفقا بالوثائق المثبتة عند الاقتضاء.

2 - بالنسبة للشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص :

- نسخة من النظام الأساسي للشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص؛

- تصريح يخص الذمة المالية للشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص، والذي يجب أن يتضمن معطيات مدققة حول الوسائل المالية المزمع تسخيرها لضمان ديمومة سير المؤسسة، مرفقا بالوثائق المثبتة عند الاقتضاء؛

- نسخة من محضر اجتماع الجهاز التداولي الذي تقرر خلاله تقديم طلب الحصول على ترخيص إحداث مؤسسة للرعاية الاجتماعية، ويجب أن يكون المحضر ممضيا بقائمة وتوقيعات الأعضاء الحاضرين؛

- نسخة من الوثائق المثبتة لتأسيس الشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص؛

- وثيقة تتضمن قائمة المسيرين للشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص؛

- الوثائق المثبتة لهوية الممثل القانوني للشخص الاعتباري الخاضع للقانون الخاص؛

- تقرير عن أنشطة الشخص الاعتباري في مجال العمل الاجتماعي بين إنجازاته في هذا المجال، عند الاقتضاء؛

- برنامج العمل المرتقب للشخص الاعتباري في المجال الاجتماعي للسنتين القادمتين؛

- القوائم التركيبية لذمة الشخص الاعتباري، متضمنة الوضعية المالية وقيمة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة.

3 - بالنسبة للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام :

- قرار لرئيس الإدارة الفاصي بإحداث مؤسسة الرعاية الاجتماعية، أو المقرر الصادر عن الجهاز التداولي للشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام والذي تم خلاله اتخاذ قرار إحداث مؤسسة الرعاية الاجتماعية؛

- مذكرة تتضمن معطيات مدققة حول الوسائل المالية المزمع تسخيرها لضمان ديمومة سير المؤسسة، مرفقا بالوثائق المثبتة عند الاقتضاء؛

- تقرير عن أنشطة الشخص الاعتباري الخاضع للقانون العام في مجال العمل الاجتماعي بين إنجازاته في هذا المجال، عند الاقتضاء؛

- برنامج العمل المرتقب للشخص الاعتباري في المجال الاجتماعي للسنتين القادمتين؛

يعزز القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الصادر بالجريدة الرسمية تحت عدد 6667 بتاريخ 23 أبريل 2018، دور العاملين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، كما سيحدّد بتفصيل، في نصوصه التنظيمية، آليات الرقابة ونظام الحكامة بهذه المؤسسات. وتواصل الوزارة عملها لإخراج النصوص التطبيقية لهذا القانون، والذي ينسخ القانون رقم 14.15 المتعلق بشروط فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والتي تتضمن 3 مراسيم و20 قرارا،

مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين

صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، بتاريخ 3 فبراير 2021، وتمت إحالته على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، حيث قدمته وزيرة التضامن في اللجنة بتاريخ 4 ماي 2021، وتمت مناقشته ومدارسته التفصيلية بنفس اللجنة بتاريخ 22 يونيو 2021، وهو في طور اسكمال المصادقة.

ويسعى مشروع هذا القانون إلى تحديد التزامات وشروط ولوج مهنة العامل الاجتماعي، والصلاحيات الموكولة للعاملين الاجتماعيين، وكذا الضمانات الأساسية الممنوحة لهم لأداء مهامهم على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى تدقيق سلة الخدمات التي سيقدمها العاملون الاجتماعيون، وإحداث آلية وطنية للعاملين الاجتماعيين وتحديد اختصاصاتها، وذلك في إطار استكمال ورش تأطير العمل الاجتماعي، وملاءمة المقاربة المؤسساتية الجديدة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية مع وضعية العاملين الاجتماعيين، والتأسيس لقواعد عمل اجتماعي مهني ومحترف.

وتنتظم مضامين مشروع هذا القانون في 25 مادة وزعت على ستة أبواب، تشمل أحكام عامة، وشروط مزاولة مهنة العامل الاجتماعي، وقواعد مزاولة مهنة العامل الاجتماعي، والنظام التمثيلي، ومعاينة المخالفات والعقوبات، إلى جانب أحكام انتقالية وختامية.

وكانت الحكومة قد صادقت، في اجتماع مجلسها المنعقد بتاريخ 28 ماي 2020، على مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.

تأهيل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

ينظم التكوين بالمعهد في أسلاك ووحدات، و يتولى تسليم و تحضير الشهادات التالية: الإجازة في الدراسات الأساسية، الإجازة المهنية، الماستر، الماستر المتخصص، الدكتوراه. وقد أتاح صدور المرسوم رقم 2.15.449 المتعلق بإعادة تنظيم المعهد الوطني للعمل الاجتماعي سنة 2016 إحداث تحول جذري في مهامه، يمكن رصده من خلال المحطات الأساسية التالية:

تم سنة 2018 صدور دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة في الدراسات الأساسية والإجازة المهينة بموجب القرار رقم 1339.18

وتم سنة 2019:

- تأسيس أول أجهزة الحكامة: مجلس المؤسسة واللجنة العلمية
- ا عتماد الوحدة الجديدة لسلك الإجازة المهنية في العمل الاجتماعي
- انطلاق الدراسة بسلك الإجازة المهنية في العمل الاجتماعي في شتنبر 2019

وتم خلال سنة 2020:

- إنهاء دراسة لإعداد مخطط تنمية المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة.
- مضاعفة عدد الطلبة المسجلين الجدد خلال السنة الأولى ليبلغ 120 طالبة وطالب، ورفع سن التسجيل من 22 إلى 24 سنة.

ويعمل المعهد على مضاعفة عدد خريجيه لتلبية الحاجة القائمة، وجميع خريجيه يندمجون في سوق العمل.

دعم مبادرات التأهيل الاجتماعي وتعزيز سياسة القرب

1. الشراكة مع الجماعات الترابية

واكبت الوزارة خلال الفترة ما بين 2018 و2021 مختلف محطات مسار ورش تنزيل الجهوية المتقدمة، وبادرت إلى **إطلاق 57 مشروعا اجتماعيا** بشراكة مع الجماعات الترابية، **بميزانية إجمالية بلغت 120.5 مليون درهم**، تهم المجالات التالية:

البرنامج الوطني «مدن ولوجة»

يندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخطط العمل الوطني (2017 - 2021)، ويعد هذا البرنامج أحد البرامج المهيكلة التي تهدف إلى تنفيذ إحدى الحقوق الأساسية المتضمنة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

من أجل تفعيل هذا البرنامج وقعت الوزارة 20 اتفاقية شراكة مع الجماعات الترابية لتنفيذ مشاريع تهم إنجاز الدراسات المسحية والتصاميم وإرساء الولوجيات بكل من: جهة الدارالبيضاء سطات، الرباط سلا القنيطرة، الشرق، طنجة تطوان الحسيمة، بني ملال خنيفرة، فاس مكناس، سوس ماسة، مراكش آسفي، درعة تافيلالت، الداخلة وادي الذهب. وذلك بمساهمة مالية إجمالية تقدر ب 56 مليون درهم.

• البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 «مغرب التمكين»

يندرج هذا البرنامج ضمن إجراءات المحور الأول من الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» الخاص ب «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا»، وهو يأتي أيضا استجابة للتنزيل الترابي لمضامينها على المستوى الترابي، وذلك من خلال وضع أسس شراكة مؤسساتية نموذجية لخلق الالتقائية المجالية لتنفيذ كل من البرنامج الجهوي للتنمية ومحاور البرنامج الوطني «مغرب التمكين».

وتعمل الوزارة على تفعيل هذا البرنامج من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية، تروم النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء بالجهة عبر التأهيل والتمكين، خاصة اللواتي يوجدن في وضعية صعبة أو المنحدرات من أوساط هشة، وقد وقعت الوزارة 09 اتفاقيات شراكة برسم سنة 2019 - 2021 مع الجهات التالية: الداخلة وادي الذهب، الشرق (2 مشاريع)، طنجة تطوان الحسيمة، فاس مكناس، وسوس ماسة، كلميم واد نون، مراكش آسفي، بني ملال خنيفرة، وتبلغ المساهمة المالية الإجمالية للوزارة 31 مليون درهم.

• إصلاح وتعزيز منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

من أجل تعزيز دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية، باعتبارها إحدى أهم آليات المساعدة الاجتماعية ضمن منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، وتحسين ظروف المتكفل بهم داخل هاته المؤسسات، أبرمت الوزارة مجموعة من اتفاقيات الشراكة تهم إحداث وتأهيل 28 مركزا اجتماعيا، بشراكة مع الجماعات الترابية والتعاون الوطني وبعض الفاعلين المعنيين على المستوى الترابي، برسم سنوات 2018 - 2019 - 2020 - 2021، وذلك بالجهات التالية: طنجة تطوان الحسيمة، الدارالبيضاء سطات، سوس ماسة، فاس مكناس، وتبلغ المساهمة المالية الإجمالية للوزارة 33.5 مليون درهم.

• عقد البرنامج بين الدولة وجهة فاس مكناس

وقعت الوزارة مع جهة فاس مكناس سنة 2020 عقد برنامج بين الدولة وجهة فاس مكناس لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية في برنامج التنمية الجهوية 2020 - 2022. وقد واكبت مصالح الوزارة مسار تدقيق المشاريع مع الشركاء والتعاون الوطني في انتظار التوقيع على اتفاقيات الشراكة الخاصة بمساهمة مالية للوزارة تقدر ب 15 مليون درهم لتنفيذ الالتزامات المدرجة في عقد البرنامج والمتجلية في المشاريع التالية:

- برنامج تأهيل 19 مركز اجتماعي خاص بالأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة؛
- البرنامج الجهوي لإحداث ثلاثة فضاءات متعددة التخصصات للنساء؛
- خلق خدمات الإسعافات الاستعجالية المتنقلة.

ونقدم نموذجا لبعض المشاريع ذات الصلة بإصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية كالتالي:

• اتفاقية شراكة لإنجاز مشروع تجهيز المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات بشفشاون في إطار برنامج محاربة الهشاشة (2018)

وقعت الوزارة اتفاقية شراكة مع عمالة إقليم شفشاون ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المملكة والمندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بشفشاون والمندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بشفشاون سنة 2018، في إطار برنامج محاربة الهشاشة، لتجهيز المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات بشفشاون، بمساهمة مالية من الوزارة قدرها 500 ألف درهم.

• اتفاقية شراكة لتجهيز المركز الاجتماعي للأشخاص المسنين بدون موارد بالحسيمة في إطار برنامج محاربة الهشاشة (2019)

وقعت الوزارة اتفاقية شراكة مع عمالة إقليم الحسيمة والتعاون الوطني سنة 2019، لتجهيز المركز الاجتماعي للأشخاص المسنين بدون موارد بالحسيمة بالتجهيزات اللازمة، من أجل توفير شروط التكفل وتحسين جودة الخدمات بالمركز لفائدة 400 شخص مسن بالإقليم، وحددت المساهمة المالية للوزارة في مبلغ 1.5 مليون درهم.

يتم اقتناء التجهيزات للمركز الاجتماعي للأشخاص المسنين بدون موارد بالحسيمة، في إطار الدعم المالي المخصص لإحداث مراكز اجتماعية موضوع اتفاقية الشراكة بين الوزارة والتعاون الوطني (75 مركز) رقم 2/2018 بتاريخ 30 - 10 - 2018.

• اتفاقية شراكة لدعم برامج الرعاية الاجتماعية بتراب عمالة الدار البيضاء (2018)

وقعت الوزارة اتفاقية شراكة مع مجلس عمالة الدار البيضاء، بتاريخ 08 نونبر 2018، لمدة 03 سنوات، لدعم برامج الرعاية الاجتماعية بتراب عمالة الدار البيضاء، والمتمثلة في: إنجاز مشاريع وبرامج اجتماعية بكلفة إجمالية تقدر ب 35 مليون درهم في مجال: المسنين 6.2 مليون درهم، الطفولة 8.8 مليون درهم، الإعاقة 20 مليون درهم (بناء 2 مراكز للمسنين+ 10 للإعاقة + 3 للطفولة)، وحددت المساهمة المالية للوزارة في هذا المشروع في مبلغ 15 مليون درهم.

• اتفاقية شراكة لدعم برامج الرعاية الاجتماعية بتراب عمالة الدار البيضاء – العصبة المغربية لحماية الطفولة (2019)

من أجل تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين الوزارة ومجلس عمالة الدار البيضاء برسم سنة 2018، وخاصة مجال الطفولة، وقعت الوزارة اتفاقية شراكة مع مجلس عمالة الدار البيضاء والعصبة المغربية لحماية الطفولة، برسم سنة 2019، لإحداث مركب اجتماعي للطفولة في وضعية إعاقة، بدعم مالي يقدر ب 04 مليون درهم.

• اتفاقية الشراكة لبناء وتجهيز مركزين سوسيو تربويين للأشخاص في وضعية إعاقة بجماعة القليعة وجماعة التمسية (2019)

وقعت الوزارة اتفاقية شراكة مع عمالة إنزكان آيت ملول ودائرة آيت ملول وباشوية القليعة وجماعة القليعة وجماعة التمسية، سنة 2019، لبناء وتجهيز مركزين سوسيو تربويين للأشخاص في وضعية إعاقة بجماعة القليعة وجماعة التمسية، بمساهمة مالية من الوزارة تقدر ب **08 مليون درهم، 04 مليون درهم لكل مركز**.

• اتفاقية شراكة لإحداث ثلاث مؤسسات للرعاية الاجتماعية وتأهيل ورشة للإدماج المهني لفائدة بعض الفئات من الأشخاص في وضعية هشاشة بمدينة تزنيت (2020)

وقعت الوزارة اتفاقية شراكة مع عمالة إقليم تزنيت والتعاون الوطني والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وجهة سوس ماسة والمجلس الإقليمي لتزنيت وجماعة تزنيت ومؤسسة الجنوب للتنمية والتضامن بأكادير، بتاريخ 27 أكتوبر 2020، لإحداث ثلاث مؤسسات للرعاية الاجتماعية وتأهيل ورشة للإدماج المهني لفائدة بعض الفئات من الأشخاص في وضعية هشاشة بمدينة تزنيت، وحددت المساهمة المالية للوزارة في مبلغ 2 مليون درهم.

يتكون المشروع من بناء مركز متعدد الاختصاصات للنساء في وضعية صعبة ووحدة لحماية الطفولة ومركز لرعاية المشردين والعاجزين بدون معيل، بالإضافة إلى تأهيل ورشة للإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة.

• 5 اتفاقيات شراكة مع عمالة مكناس لإحداث وتجهيز مؤسسات للرعاية الاجتماعية (2021)

وقعت الوزارة مع عمالة مكناس في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 05 اتفاقيات شراكة بتاريخ 31 مارس 2021، لإنجاز المشاريع التالية:

- «إحداث مركب طبي واجتماعي ورياضي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد عمالة مكناس» في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- «بناء وتجهيز مركز التأهيل والإدماج السوسيومهني للأطفال في وضعية الشارع على صعيد عمالة مكناس»؛
- «توسيع وتجهيز مركز استقبال الأشخاص المسنين بجماعة مكناس»؛
- «تهيئة وتجهيز المركز الجهوي للرعاية الاجتماعية بجماعة مكناس»؛
- «توسيع وتجهيز مركز الفتح للأطفال الصم بمكناس بإضافة جناح يخصص للتكوين والتأهيل المهني للمستفيدين».

• توقيع اتفاقيات شراكة لدعم مشاريع اجتماعية و سوسيو-اقتصادية بوزان(2021)

وقع التعاون الوطني، (12 أبريل 2021)، عددا من اتفاقيات الشراكة بمدينة وزان مع جمعيات المجتمع المدني ذات مضامين اجتماعية وسوسيو-اقتصادية. تهم:

- اتفاقية شراكة لتحسين جودة الخدمات بدار المسنين بوزان ؛
- اتفاقية شراكة لدعم مركز التضامن والإسعاف الاجتماعي بوزان؛
- اتفاقية شراكة لدعم مشروع إحداث وحدة للغسل والغزل التقليدي للصوف بالفضاء متعدد الوظائف بحي القشريين بهدف التمكين الاقتصادي للنساء في وضعية هشاشة.

2. دعم مشاريع الجمعيات

تعمل الوزارة على تفعيل برنامج الشراكة مع الجمعيات من أجل مساعدة الفئات الهشة على تخطي وضعياتها، وقد خصصت الوزارة:

• نسخة 2017 من البرنامج لدعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، ومراكز الوساطة الأسرية، والإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي للنساء، والنهوض بالأطفال في وضعية الشارع، حيث مولت ما مجموعه 153 مشروعا موزعا على مجموع التراب الوطني، بمبلغ إجمالي قدره 29.6 مليون درهم.

المجال	عدد المشاريع	مبلغ الدعم
الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي للنساء	62	9.398.167,54
النهوض بالأطفال في وضعية الشارع	15	3.571.528,00
دعم مراكز الوساطة الأسرية	24	4.605.780,00
دعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف	52	12.079.269,00
المجموع	**153**	**29.654.744,54**

• نسخة 2019 - 2020 من البرنامج خصصت لدعم المبادرات المحلية في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة، خاصة منهم النساء والأطفال والمسنين ومن هم في وضعية الشارع. وهكذا تم تمويل 175 مشروعا محمولا من طرف الجمعيات، موزعا على مجموع التراب الوطني، بمبلغ إجمالي يقارب 20.67 مليون درهم.

المجال	عدد المشاريع	مبلغ الدعم
الاستماع والتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف	69	7.825.160,00
التمكين الاقتصادي للنساء خاصة في العالم القروي	54	6.367.985,00
تجويد وتطوير خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	11	1.484.392,00
المساعدة والإدماج الاجتماعي للأشخاص المشردين	14	1.879.301,00
المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع	27	3.117.104,00
المجموع	**175**	**20.673.942,00**

3. الشراكة الموضوعاتية مع الجمعيات

خلال الفترة 2017 - 2021: تم تمويل 43 مشروعا للجمعيات بمبلغ إجمالي قدره 75 323 166,00 درهم، حسب المجالات التالية:

المجالات	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الرعاية الاجتماعية		3	2	1		6
الطفولة		3	2	6		11
المسنين			1	5	1	7
الإعاقة	3	3	2	5		13
المرأة			1	3	1	5
الأشخاص في وضعية الشارع					1	1
المجموع	**3**	**9**	**8**	**20**	**3**	**43**

توزيع الدعم المالي حسب الجهات

الجهات	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الدار البيضاء سطات		8236800	9000000			17236800
الرباط - سلا - القنيطرة	2400000	7776000	3832010	27928556		41936566
الشرق				632000		632000
درعة تافلالت				212000		212000
سوس ماسة				1000000		1000000
طنجة تطوان الحسيمة		1490800	4000000		1200000	6690800
فاس مكناس			3000000	490000		3490000
مراكش أسفي		1325000	1500000	1300000		4125000
المجموع	**2400000**	**18828600**	**21332010**	**31562556**	**1200000**	**75323166**

4. برنامج ارتقاء لتأهيل الجمعيات (تقوية القدرات)

ينفذ البرنامج على شكل دورات تكوينية وحصص مواكبة المشاريع وزيارات تبادل الخبرات، تشرف عليه وكالة التنمية الاجتماعية، وتم تنفيذ: 449 عملية تقوية القدرات لصالح 3102 جمعية.

ويبين الجدول التالي تفاصيل تنزيل البرنامج على المستوى الوطني:

الجهات	عدد عمليات تقوية القدرات	عدد الجمعيات المستفيدة
الدار البيضاء سطات	8	56
الرباط سلا القنيطرة	48	334
الشرق	95	660
العيون الساقية الحمراء	57	370
بني ملال خنيفرة	79	550
سوس ماسة	13	100
طنجة تطوان الحسيمة	13	90
كلميم واد نون	58	400
مراكش آسفي	78	542
المجموع	**449**	**3102**

مجال النهوض بحقوق المرأة وحمايتها

سياسات عمومية وبرامج تنفيذية

1. الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021

تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على تنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021، باعتبارها جوابا وطنيا يوحد جهود مختلف الفاعلين والمتدخلين للرقي بأوضاع المغربيات، اعتمادا على مقاربات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، والتدبير المبني على النتائج، والإدماج العرضاني والتنزيل الترابي، بما يضمن حماية النساء من كل أشكال العنف والتمييز، وتعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرار، ويقوّي فرص عملهن وتمكينهن اقتصاديا، ويعزز حقوقهن في علاقتها بالأسرة، فضلا عن نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي.

وتتضمن الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، التي تم اعتمادها بالمجلس الحكومي المنعقد برئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 3 غشت 2017، والتي تعتبر ثمرة النتائج الإيجابية التي حققتها الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الأولى «إكرام 1» 2012 - 2016، 7 محاور استراتيجية موضوعاتية وعرضانية تتنزل على 23 هدفا استراتيجيا و83 إجراء لتحقيقها وفق مؤشرات نوعية وكمية للتقييم وقياس الأثر، بالإضافة إلى القطاع المسؤول عن التنفيذ، والزمن المحدد للتنفيذ.

ولقد تمت سنة 2019 مواكبة 15 قطاع حكومي من أجل إنجاز التحليل المبني على النوع، وتم إنجاز برامج العمل القطاعية على المدى المتوسط التي تنزل مقتضيات الخطة على شكل إجراءات عملية على مستوى ثمان قطاعات. وتشكل هذه العملية منذ 2020 أحد محاور دورية السيد رئيس الحكومة والمتعلقة بالبرمجة الميزانياتية.

كما تم إنجاز الحصيلة السنوية لتنفيذ الحكومية للمساواة «إكرام 2»، برسم سنوات 2017 - 2018 و2019 و2020 وإطلاق الحصيلة الإجمالية للفترة 2017 - 2021.

كما أطلقت الوزارة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، عملية التقييم النهائي بهدف تقييم التقدم المحرز والوقوف على مجهودات مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية التي انخرطت في إعداد وتفعيل التدابير المبرمجة في هذه الخطة وكذا تحديد أهم الإشكاليات والتحديات والآفاق المستقبلية، والخروج بالمقترحات والتوصيات التي ستشكل النواة الأولى لإعداد الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثالثة «إكرام 3».

وسيعمل هذا التقييم الخارجي على معرفة مدى استجابة الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» للحاجيات الجديدة والناتجة عن تداعيات أزمة كورونا على النساء والفتيات وقدرتها على التأقلم مع الأزمات.

2. البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات - في أفق2030 «مغرب التمكين»

اعتمدت اللجنة الوزارية للمساواة، خلال اجتماعها الخامس المنعقد برئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 14 يوليوز 2020، البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات - في أفق2030 «مغرب التمكين»، كإطار مؤسساتي لتطوير الفرص الاقتصادية للنساء والفتيات وتمكينهن في هذا المجال، والذي تم إعداده وفق مقاربة تحقق التقائية برامج ومشاريع مختلف المتدخلين، سواء على المستوى الوطني أو الترابي، كما تمت مناقشة ومدارسة هذا البرنامج في المجلس الحكومي.

ويتضمن البرنامج الوطني المندمج «مغرب التمكين»، والذي تم إنجازه بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، ثلاثة أهداف استراتيجية تتلاءم مع أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، والمتمثلة في:

- الوصول إلى نسبة 30 بالمائة من معدل شغل النساء في أفق سنة 2030، مقابل 19 بالمائة المسجلة خلال 2020؛
- مضاعفة نسبة خريجات التعليم المهني لتبلغ 8 بالمائة في أفق سنة 2030؛
- تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وحماية حقوقهن وتعزيزها.

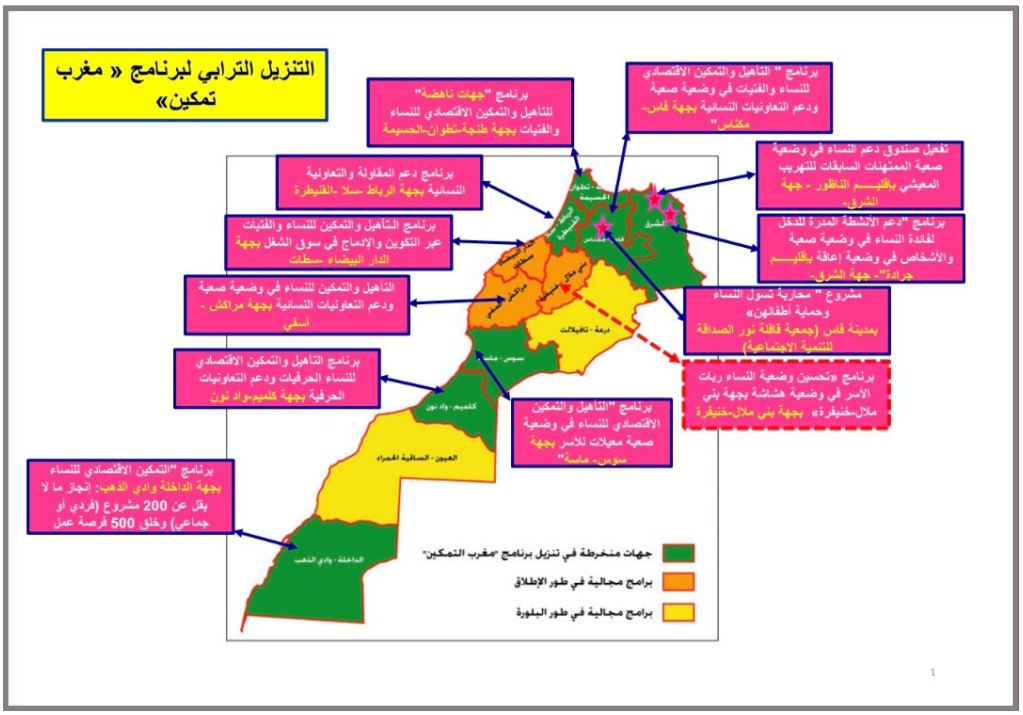

وقد مكن إطلاق التنزيل الترابي لهذا البرنامج، خلال الـ 7 أشهر الأولى بعد المصادقة عليه، من توقيع تسع (09) اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية شملت سبع (07) جهات ومجلسين إقليمين وبرمجة جهتين (02) الدار - البيضاء - سطات وبني ملال - خنيفرة)، وذلك بغلاف مالي بلغ 188 مليون درهما تساهم فيه الوزارة بـ 65 مليون درهم (بنسبة 35 %من الميزانية). ويساهم كذلك في هذه البرامج المجالية عدة شركاء محليين ودوليين.

وتواصل الوزارة عملها مع مختلف المتدخلين، وذلك من أجل توسيع نطاق تنزيل مضامين هذا البرنامج الوطني المندمج ليشمل باقي الجماعات الترابية.

ومن أجل توفير الدعامة العلمية للتمكين الاقتصادي للنساء وتشجيع ودعم البحث العلمي في مجال المرأة، ونشر ثقافة المساواة والنهوض بحقوق النساء والفتيات، تم بتاريخ 7 ماي 2021 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، لإحداث الكرسي الأكاديمي «مغرب التمكين لتعزيز المساواة بين الجنسين» بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق.

3. السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030

أعدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مشروع السياسة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بعد تشاور موسع مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، قبل أن يتم عرضها ومدارستها في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2021.

وتندرج هذه السياسة الوطنية في إطار تنزيل إجراءات البرنامج الحكومي، لا سيما الإجراء المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء، وفي مقدمتها إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء. و تم، في إطار المقاربة التشاركية، عقد 7 لقاءات تشاورية خلال شهري نونبر ودجنبر 2020. كما تم تنظيم أيام دراسية مع الجامعات من أجل فتح نقاش علمي وأكاديمي حول ظاهرة العنف وتعميق المعرفة بمختلف جوانبها من جهة، ومع الجماعات الترابية من أجل تعميق النقاش حول أدوارها في المساهمة في جهود محاصرة الظاهرة.

وقد تم إعداد هذه السياسة الوطنية اعتمادا على الركائز الأربع المعترف بها دوليا في مجال مناهضة العنف ضد النساء، والمتعلقة بالوقاية، والحماية، والتكفل والمتابعة القضائية، وذلك وفق رؤية واضحة ومتقاسمة بين جميع المتدخلين تواكب الإصلاحات القانونية المنجزة في مجال حماية النساء من العنف والتمييز والاستغلال والتعذيب والاتجار في البشر وغيره، وتعزيز النهج الوقائي والتدابير الزجرية والاجتماعية والمؤسساتية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع، مع إعطاء بعد جهوي مجالي لهذه الاستراتيجية يحقق التكامل والالتقائية والنجاعة.

كما تسعى هذه السياسة للمساهمة في حماية وتمكين النساء في وضعية صعبة، سيما في الأزمات، كالنساء اللاجئات والمهاجرات وضحايا الاستغلال الجنسي والإتجار في البشر، والمساهمة في تغيير المعايير الاجتماعية والثقافية التي تطبع مع العنف وجميع الممارسات القائمة على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري

1. القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

الجريدة الرسمية — 2197

مرسوم رقم 2.18.856 صادر في 4 شعبان 1440 (10 أبريل 2019) بتطبيق القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، لا سيما المواد 10 و 11 و 13 و 15 منه ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 21 من رجب 1440 (28 مارس 2019)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة 10 من القانون رقم 103.13 المشار إليه أعلاه، تتألف خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف المحدثة على مستوى المصالح المركزية من الأعضاء التالي بيانهم :

- بالنسبة للقطاع الوزاري المكلف بالعدل :
  - مدير الشؤون الجنائية و العفو أو من يمثله ؛
  - ممثل عن مديرية الشؤون المدنية ؛
  - مساعد أو مساعدة اجتماعية ؛
  - إطار متخصص في الإحصاء.
- بالنسبة للقطاع الوزاري المكلف بالصحة :
  - إطار يمارس على الأقل مهام رئيس مصلحة أو مهام مماثلة ؛
  - إطار متخصص في العمل الاجتماعي ؛
  - إطار متخصص في النظم المعلوماتية.
- بالنسبة للقطاع الوزاري المكلف بالشباب :
  - إطار يمارس على الأقل مهام رئيس مصلحة أو مهام مماثلة ؛
  - إطار متخصص في قضايا المرأة ؛
  - إطار متخصص في الإحصاء.
- بالنسبة للقطاع الوزاري المكلف بالمرأة :
  - إطار يمارس على الأقل مهام رئيس مصلحة أو مهام مماثلة ؛
  - إطار متخصص في قضايا المرأة ؛
  - إطار متخصص في الإحصاء.

دخل القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، منذ سنة 2018 حيز التنفيذ، والذي شكل قفزة نوعية في الترسانة القانونية الوطنية. ويمكن تلخيص حصيلته المرحلية في صدور مجموعة من الأحكام القضائية الصادرة في قضايا العنف ضد النساء تعاقب على العنف النفسي، وتجمع بين أكثر من تدبير للحماية، كمنع المحكوم عليه في قضية عنف زوجي من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان وجودها أو التواصل معها بأي وسيلة لمدة سنة من تاريخ تبليغه هذا القرار والحكم عليه بالخضوع خلال مدة سنة لعلاج نفسي ملائم.

وتواكب الوزارة تنفيذ مقتضيات هذا القانون ومرسومه التطبيقي رقم 2.18.856، الذي يتضمن مقتضيات تنظيمية تخص آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف، وذلك في سياق تعزيز الإطار التشريعي لتحديد شروط تقديم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف. إذ مكن هذا المرسوم من إحداث:

- اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف التي تضطلع بصلاحيات هامة مسندة إليها بموجب القانون، خاصة على مستوى ضمان التواصل والتنسيق بين مختلف التدخلات لمواجهة العنف ضد النساء والمساهمة في وضع آليات لتحسين وتطوير منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف.

- اللجن الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- اللجن المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- الخلايا المركزية واللامركزة للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى المحاكم وكذا القطاعات المكلفة بالعدل والصحة والشباب والمرأة والمديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي.

2. تنصيب اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف ومواكبة عملها

تفعيلا لمضامين قانون محاربة العنف ضد النساء ومرسومه التطبيقي، تم تنصيب «اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف» من طرف السيد رئيس الحكومة يوم 5 شتنبر 2019 وتعيين رئيستها. وتضطلع هذه اللجنة بصلاحيات هامة مسندة إليها بموجب القانون، خاصة على مستوى ضمان التواصل والتنسيق بين مختلف التدخلات لمواجهة العنف ضد النساء والمساهمة في وضع آليات لتحسين وتطوير منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، إضافة إلى اختصاصات أخرى ذات الصلة بتقوية آليات الشراكة والتعاون مع مختلف المتدخلين وتقديم المقترحات وإعداد التقارير.

وخلال السنة الأولى من عملها، نظمت اللجنة الوطنية مجموعة من الأنشطة التواصلية والأيام الدراسية حول موضوع «التكفل بالنساء ضحايا العنف»، وعملت على رصد الجهود المبذولة على مستوى الخدمات المقدمة والوقوف عند الصعوبات، وقد ضمنت خلاصات عملها وكذا توصياتها في التقرير السنوي الأول برسم سنة 2020.

3. معيرة خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف

استحضارا لأهمية معيرة الخدمات التي تقدمها الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء، وتفعيلا لمقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، عملت الوزارة على إعداد نصوصه التطبيقية، خاصة دفتر التحملات الخاص بهذه الفضاءات والذي يتضمن شروط تقديم خدمات تكفلية لفائدة النساء في وضعية صعبة، وفي مقدمتهن النساء ضحايا العنف، والمعايير والمبادئ والمؤهلات المطلوب توفرها في المستخدمين بهذه الفضاءات.

وسيمكّن دخول هذا القانون حيز التطبيق من التحديد الدقيق لاختصاصات المتدخلين في مجال التدبير، ودعم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال المراقبة والتفتيش، مع استحضار البعد المجالي ومبدأ التخصص.

4. بروتوكول «حماية» لمواكبة النساء داخل مراكز الإيواء

لتعزيز منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، تم إعداد بروتوكول «حماية» لمواكبة النساء داخل مراكز الإيواء، بتنسيق مع المتدخلين المعنيين بالتكفل، للخدمات الأساسية الخاصة بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف وخدمات الدعم الاجتماعي وكذا إعداد رؤية مندمجة لتنسيق تدخلات الفاعلين في مجال العنف ضد المرأة. ولقد تم تقديم البروتوكول بمناسبة تدشين المؤسسة المتعددة الوظائف للنساء بتامسنا يوم 4 ماي 2021، باعتباره أحد الالتزامات الواردة في «إعلان مراكش لوقف العنف ضد النساء»، الذي وقعت عليه الوزارة إلى جانب ستة قطاعات حكومية تحت الرئاسة الفعلية للأميرة الجليلة للامريم في مارس 2020.

5. تكوين العاملين في مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف: «برنامج تكفل»

أعدت الوزارة برنامجا تكوينيا وطنيا شاملا لفائدة الموارد البشرية العاملة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، «برنامج تكفل»، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من التعاون البلجيكي، وسيمتد تفعيله على مدى ثلاث سنوات، يتضمن 134 وحدة للتكوين (Modules).

وأنجز هذا البرنامج وفق مرحلتين: الأولى خصصت للقيام بتشخيص الاحتياجات في مجال التكوين، والمرحلة الثانية لصياغة الإطارات المرجعية المتعلقة بمواضيع التكوين.

تنفيذ برنامج تكوين شامل (TAKAFOL تكفل) لجميع المتدخلين في منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف

- بلورة برنامج «تكفل» لتكوين الفاعلين في منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف لثلاث سنوات
- تنظيم الدورة الأولى من التكوين عن بعد لفائدة الموارد البشرية المتدخلة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف، خاصة مسيري الفضاءات متعددة الوظائف وشركاء هذه الفضاءات من 14 إلى 18 دجنبر 2020 بمشاركة حوالي 450 مستفيد ومستفيدة من المحاور الخمس التالية:
- تقنيات الاستقبال والاستماع والتوجيه.
- الإطار المعياري القانوني الوطني لمحاربة العنف ضد النساء.
- الإطار المعياري القانوني الدولي لمحاربة العنف ضد النساء.
- أدوار ومسؤوليات مدراء الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء طبقا للقانون 65.15.
- الأسس النظرية لدورة العنف ضد المرأة.

6. إعداد دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف:

هو دليل عملي يحتوي على بيانات تخص الفاعلين المؤسساتيين المتدخلين في مجال محاربة العنف ضد النساء وحمايتهن، حيث يوفر هذا الدليل معلومات حول الخلايا الموجودة على مستوى

المحاكم، والمستشفيات، ومصالح الشرطة ومراكز الدرك الملكي. . وقد ساهم إنجاز الدليل وتعميمه، خاصة بالنسبة لمراكز الاستماع والارشاد القانوني للنساء ضحايا العنف، في إحداث تعاون وشراكة خدماتية بين جميع المتدخلين، تكريسا لمبدأ تكامل الحق في الحماية من العنف، والحق في ولوج الخدمات المؤسساتية، وأيضا الحق في الحصول على المعلومة.

7. تقوية الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني ودعم مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف:

أولت الحكومة المغربية أهمية كبرى للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز وتحسين خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، وفي هذا الإطار تقدم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة دعما ماليا يمتد على 3 سنوات للمشاريع التي تروم إحداث أو تطوير مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، وخصوصا بالعالم القروي. وقد اعتمدت الوزارة هذه المقاربة في مجال الدعم (3 سنوات بدلا من سنة واحدة) لضمان استمرارية وجودة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز للنساء ضحايا العنف، وهكذا تم دعم 288 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، خلال الفترة ما بين 2012 و2020، بما مجموعه 60.1 مليون درهم.

وفي هذا السياق تم يوم الثلاثاء 9 مارس 2021، إطلاق «مركز الاستقبال والاستماع والتوجيه لفائدة الطالبات ضحايا العنف» بجامعة الحسن الأول بسطات وتم يوم الاثنين 15 مارس 2021، إحداث مركز الاستماع والتوجيه بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة.

8. المساهمة في إحداث ودعم منصة « كلنا معك» للاستماع والدعم والتوجيه

أطلقت هذه المنصة للاستماع والدعم والتوجيه في فبراير 2020، من قبل الاتحاد الوطني لنساء المغرب بشراكة مع وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، ووزارة الصحة، ورئاسة النيابة العامة، والمديرية العامة للأمن الوطني، وجهاز الدرك الملكي، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وبريد المغرب، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لفائدة النساء والفتيات في وضعية هشاشة، وذلك من أجل استقبال شكاياتهن وتظلماتهن وتوجيههن نحو المصالح المعنية بالتكفل، كالنيابة العامة، ومصالح الأمن، والدرك الملكي، والمؤسسات متعددة الوظائف للنساء ومراكز الاستقبال للاتحاد الوطني لنساء المغرب.

كما تهدف هذه المنصة، والتي تعمل 24 ساعة/24 طيلة أيام الأسبوع بواسطة خط هاتفي مباشر (8350)، إلى استقبال طلبات الدعم والتوجيه في مجال التشغيل، والتكوين، والتكوين المهني وإحداث المقاولة أو المشاريع المدرة للدخل على المستوى المحلي والجهوي لجميع النساء.

ويصاحب هذا الإجراء أيضا تطبيق للهاتف المحمول يروم تقديم المساعدة للحالات المستعجلة باستخدام تحديد الموقع الجغرافي. ولقد مكنت هاته المنصة، إلى حدود اليوم، من الوقاية من حالات خطيرة مرتبطة بمختلف أشكال العنف ضد النساء، وكان لها دور هام خلال فترة الحجر الصحي، حيث لم تتوقف خدماتها خاصة تلك الموجهة للنساء ضحايا العنف، بما فيهن النساء المغربيات المقيمات بالخارج.

وخلال فترة الحجر الصحي وضعت وزارة التضامن رهن إشارة المنصة لائحة 63 فضاء هيئت لاستقبال النساء ضحايا العنف.

9. إنجاز البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء:

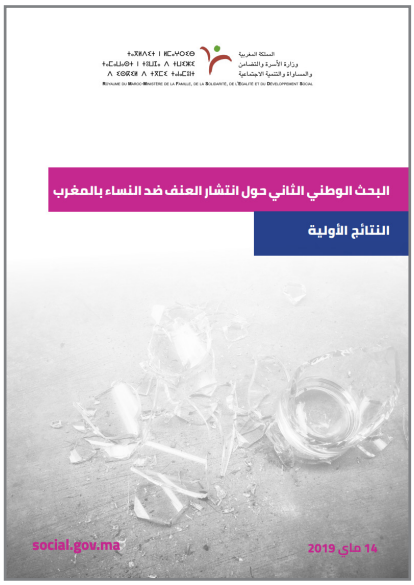

أعلنت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة النتائج الأولية لهذا البحث الوطني بتاريخ 14 ماي 2019، حيث بلغت نسبة انتشار العنف ضد النساء خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ إجراء البحث 54%,4 (في 2019) مقابل 62,8 % في 2009، وهو ما يعكس بداية المنحى التنازلي للظاهرة بفعل الإجراءات المتخذة وعلى رأسها تكريس البعد الزجري من خلال القانون الخاص للعنف ضد النساء وباقي المبادرات المؤسساتية وتلك الخاصة بالمجتمع المدني.

وكانت الوزارة قد أطلقت البحث الوطني الثاني نهاية 2017.

10. إصدار أول نشرة إحصائية شاملة لرصد وضعية المساواة في المغرب: «نشرة المساواة»

أصدرت الوزارة العدد الأول من «نشرة المساواة» برسم سنة 2020، وهي أول نشرة إحصائية شاملة حول وضعية المساواة بين الجنسين في المغرب، في تقاطع مع المؤشرات الدولية وخصوصا أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة - 2030. ومن أبرز أهداف «نشرة المساواة» ، التي أعدها «المرصد الوطني للمرأة»، رصد وقع مختلف البرامج التي تستهدف تحسين وضع المرأة، وأثرها وتتبع وضعية المؤشرات المستهدفة بمختلف الإصلاحات والبرامج. وتحتوي النشرة على قاعدة مؤشرات محينة ومصنفة حسب أنواع الحقوق الاقتصادية والسياسة والاجتماعية وغيرها، وحسب الجنس والمجال الحضري والقروي. وتنطلق في ذلك من رؤية مفادها أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي يؤثر بشكل إيجابي على مشاركة النساء في الحياة العامة السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية....،

11. تدابير أخرى:

- وضع نظام للتدبير الالكتروني للوثائق (GED) المتعلقة بمجال النهوض بحقوق النساء ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، وتجريب العمل به لتقوية قدرات الفريق المسؤول عن الاشتغال بهذا النظام ؛
- إحداث مركز للتوثيق مختص في قضايا المرأة والنهوض بحقوقها؛
- المساهمة في إعداد التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- إعداد تقرير المملكة المغربية بخصوص مواضيع الدورات 61 و62 و63 و 64 و65 للجنة وضع المرأة؛
- تطوير دليل مفاهيمي لصورة المرأة في الإعلام من طرف المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام سنة 2017.

بنيات مؤسساتية للاستقبال والتكفل والحماية

1. شبكة الخلايا المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

منذ تنصيب اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف في شتنبر 2019، تمت تقوية شبكة الخلايا المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، إذ وصلت لأزيد من 96 خلية على مستوى المحاكم، و113 خلية على مستوى المستشفيات، و132 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى مصالح الأمن الوطني، والعشرات من الخلايا بمختلف مصالح الدرك الملكي، بالإضافة إلى الخلايا المركزية المحدثة بالقطاعات الخمس الأساسية (العدل، رئاسة النيابة العامة، الصحة، المرأة والشباب والرياضة) والدرك الملكي والأمن الوطني.

2. إطلاق وتنفيذ برنامج شامل «برنامج إيواء وتكفل»

تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، في إطار «برنامج إيواء وتكفل»، على إحداث المؤسسات متعددة الوظائف، إذ تم إحداث وتهيئة وتجهيز 65 مؤسسة متعددة الوظائف للتكفل بالنساء في وضعية صعبة والنساء ضحايا العنف توفر خدمات الاستقبال والإرشاد والتوجيه والمواكبة والإيواء المؤقت للنساء، في إطار ثلاث اتفاقيات شراكة مع التعاون الوطني لتطوير منظومة إيواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف، إضافة إلى 20 مؤسسة جديدة ستكون جاهزة خلال سنة 2021، ليصل العدد الإجمالي إلى 85 مؤسسة. وذلك بدعم مالي بلغ 86 مليون درهما منذ 2015. وتم مد الفاعلين المؤسساتيين بلائحة هذه الفضاءات.

ولتحقيق عنصر الفعالية، تم وضع خارطة مجالية للمؤسسات المتعددة الوظائف همت كل جهات المملكة بما فيها المناطق القروية بهدف توفير خدمات الاستقبال والإنصات والإيواء المؤقت والإرشاد القانوني وضمان المواكبة الصحية والنفسية والاجتماعية لهذه الفئة، كما تم إصدار دفتر تحملات جديد خاص بالمؤسسات وذلك في إطار تفعيل القانون 65.15 وانسجاما مع المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص إحداث مؤسسات التكفل بالغير.

آليات تواصلية وتحسيسية

1. جائزة تميز للمرأة المغربية

أحدثت جائزة تميز للمرأة المغربية سنة 2014، وتقدم سنويا تقديرا للإسهامات المتميزة، سواء للأفراد أو الهيئات المدنية أو المؤسسات الوطنية، في مجالات النهوض بأوضاع المرأة المغربية. وخصصت دورتها السادسة، التي تم إطلاقها في 26 مارس 2021، لـ «المبادرات المتميزة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد 19 على النساء». وتبلغ قيمة مجموع الجوائز 300 ألف درهم، وتستهدف المشاريع المتميزة للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التي ساهمت في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد - 19على المرأة المغربية.

وتغطي هذه الدورة المجالات التالية:

- إحداث أو ابتكار أو تطوير أنظمة معلوماتية أو حلول رقمية يمكن أن تساعد النساء في الولوج بشكل أفضل إلى الفرص الاقتصادية، خاصة النساء في وضعية هشاشة، والنساء في الوسط القروي؛
- مبادرات لرفع قدرات النساء في مجال إحداث المقاولات والتعاونيات ودعمهن في تطوير وخلق أنشطة مدرة للدخل؛
- ابتكار بنيات أو آليات مجالية لتسهيل ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية؛
- مبادرات نوعية في مجال الإدماج الاقتصادي والاقتصاد التضامني؛
- مبادرات للنهوض بالبحث العلمي في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات؛
- تطوير برامج توعوية وبرامج تكوينية للنهوض بالمعايير الاجتماعية ورفع الوعي بالأدوار الاقتصادية للنساء وانعكاساتها على تحقيق التنمية.

2. الحملات التحسيسية

الحملة الوطنية التحسيسية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء

واصلت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، تنظيم الحملة الوطنية التحسيسية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء، والتي تعزز كل سنة البعد الجهوي والمحلي وإشراك جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، باستهداف مرتكبي العنف وفضاءاته المختلفة. وأصبحت هذه الحملة الوطنية تقليدا وطنيا سجل رصيدا مهما بلغ هذه السنة النسخة 18.

وهكذا، تمحورت الحملة الوطنية الـ 17 لوقف العنف ضد النساء حول «الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات»، تحت شعار «الشباب متحدين، وللعنف ضد النسا رافضين»، والتي أعطيت انطلاقة فعالياتها من العاصمة الرباط يوم 29 نونبر 2019، وذلك من أجل جعل الشباب المغربي حاملا لرسالة اللاعنف ضد النساء والفتيات ومدافعا عنهن، واستثمار قوته الاقتراحية الفاعلة إيجابيا في تغيير العقلية الذكورية وترسيخ مبادئ

المساواة والعدل والإنصاف، سواء من خلال ابتكار وسائل جديدة للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة المشينة أو عبر اقتراح مشاريع مستدامة، من شأنها أن تشكل أرضية للتعاون بين الفاعل العمومي ومختلف الهيئات الشبابية.

وقد جاء اختيار موضوع الحملة الـ 17 متفاعلا مع نتائج البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء، الذي أنجزته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والذي بيّن أن النساء ما بين 18 و29 سنة هن الأكثر عرضة للعنف، سيما العنف الإلكتروني، والعنف الجسدي والجنسي.

أما الحملة الوطنية الـ 18 لوقف العنف ضد النساء، فتمحور موضوعها حول «التكفل بالنساء ضحايا العنف»، تحت شعار «مغاربة متحدين، وللعنف ضد النسا رافضين»، باعتبار التكفل إحدى الرهانات الأساسية لهذه المرحلة التي تستوجب تكثيف الجهود لضمان الولوج الفوري للنساء ضحايا العنف لمختلف الخدمات.

وكان الهدف من اختيار موضوع هذه الحملة الـ 18، التي انطلقت فعالياتها يوم 25 نونبر 2020، المساهمة في إثراء النقاش بين جميع الفاعلين حول مكتسبات وتحديات منظومة التكفل بالمغرب، وفي التعريف بالمرافق المؤسساتية والخدماتية الموضوعة للتكفل بالنساء ضحايا العنف، وتعزيز الثقة لدى النساء للجوء لهذه البنيات والتبليغ عن العنف بكل أشكاله، واقتراح مبادرات تؤسس لمرحلة جديدة نوعية للشراكة والتعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

أما الحملة الوطنية 16، والتي تم إطلاقها بالرباط يوم 26 نونبر 2018 فكانت تحت شعار «تعبئة جماعية ومجتمعية لوقف العنف ضد النساء»، فيما الحملة الوطنية 15، والتي تم إطلاقها يوم 24 نونبر 2017 بالرباط فكانت تحت شعار «جميعا ضد العنف.. #بلغوا_عليه».

الحملة الوطنية الرقمية لمناهضة العنف ضد النساء

وتزامنا مع إعلان بلادنا حالة الطوارئ الصحية جراء انتشار جائحة كورونا بالعالم، أطلقت الوزارة، يوم 28 مارس 2020، الحملة الوطنية الرقمية لمناهضة العنف ضد النساء، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والتعاون البلجيكي، وذلك عبر مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار: «العنف داء...مانزيدوهش على الوباء !».

وقد ساهمت في فعاليات هذه الحملة الرقمية شخصيات فنية وإعلامية ومجتمعية مؤثرة دعت لمنع العنف ضد المرأة والفتيات. وتم فيها تعريف المعرضات منهن لخطر العنف المنزلي بتدابير الحماية والرعاية المتاحة لهن، وتقديم نماذج حول المشاركة الإيجابية للرجال والفتيان.

3. تعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرار:

في إطار سعي الوزارة إلى دعم وتعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرار، فقد تم اعتماد التدابير التالية:

- دعم القطاعات الحكومية في برامج تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية؛
- إنجاز دورات لمواكبة النساء أطر ورئيسات المصالح بالوزارة وتعميم المواكبة على صعيد المديرين المركزيين ورؤساء الأقسام؛
- وضع برنامج لتكوين المكونين لفائدة النساء والرجال في مناصب المسؤولية حول مقاربة النوع ومنهجية مأسسة النوع في السياسات القطاعية الرامية إلى التمكين الاقتصادي؛
- وضع برنامج لتكوين منتخبي ومنتخبات الجماعات الترابية والمرشحات المحتملات للانتخابات حول آليات التواصل السياسي واستعمال وسائل الاتصال الحديثة في الحملات الانتخابية.

مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتهم

أولت المملكة المغربية اهتماما خاصا بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة، وحماية حقوقهم والنهوض بها، من خلال المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري الملحق بها في 8 أبريل 2009، والتي تعتبر تعبيرا صريحا للمملكة المغربية عن التزامها بصيانة وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. هذا الالتزام، الذي يجد أساسه في دستور المملكة الذي وضع قضية الأشخاص في وضعية إعاقة في صلب أحكامه، داعيا في المادة 34 السلطات العمومية إلى أخذ هذه القضية بعين الاعتبار، أثناء إعداد وتنفيذ وتقويم مختلف السياسات العمومية، كما يحظر في تصديره كل أشكال التمييز بما في ذلك القائم على أساس الإعاقة.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، إلى جانب فاعلين عموميين ومجتمع مدني، على إعطاء انطلاقة تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع، تنفيذا للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتدابير مخططها التنفيذي 2017 - 2021، مع الاعتماد الدائم على المقاربة التشاركية مع القطاعات الحكومية والفاعلين الجمعويين والخبراء.

ومن حيث المعطيات العامة حول الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا، أكد البحث الوطني الثاني للإعاقة بالمغرب، الذي أجرته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة خلال سنة 2014، أن نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الوطني هو 6.8 % من مجموع السكان البالغ عددهم 33.304.000 نسمة، أي 2.264.672 شخص في وضعية إعاقة. ولا تختلف نسبة انتشار الإعاقة كثيرا حسب الجنس، إذ تمثل 6.8% وسط الإناث، و6.7% وسط الذكور. وعلى مستوى الأسر، نجد أن كل أسرة واحدة من كل أربع أسر لديها على الأقل شخص واحد في وضعية إعاقة، وهي تمثل 24.5% من مجموع الأسر.

ومن حيث درجة الإعاقة حسب نفس البحث الوطني، تبلغ نسبة انتشار الإعاقة الخفيفة 4.6% من الساكنة، أي ما مجموعه 1531984 شخص، وهو ما يمثل 67.64% من مجموع الأشخاص في وضعية إعاقة. في حين تبلغ نسبة انتشار الإعاقة المتوسطة 1.6% من الساكنة، أي ما مجموعه 532864 شخصا. وتبلغ نسبة انتشار الإعاقة العميقة جدا 0.6% من الساكنة، أي ما مجموعه 199824 شخصا. وتختلف نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية، حيث تبلغ 1.8 % وسط الفئة أقل من 15 سنة، و4.8 % وسط ما بين 15 و59 سنة، و33.7 % وسط 60 سنة فما فوق.

ونقدم فيما يلي أهم المنجزات التي حققتها بلادنا لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة خلال الفترة 2017 - 2021.

الأوراش العرضانية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة

يندرج عمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، الموجه لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار البرامج الحكومية في هذا الصدد وآخرها البرنامج الحكومي 2017 – 2021؛ ولاسيما المحور الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، حيث يتم تنزيل مجموعة من الأوراش المهيكلة، لعل أبرزها تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015 - 2025، والتي صادقت عليها اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ترأس أشغالها السيد رئيس الحكومة في 24 نونبر 2015. وهذه السياسة العمومية يتم تنفيذها من خلال مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017 - 2021، والذي يترجم جميع الالتزامات الحكومية التي تم إعلانها في البرنامج الحكومي.

برنامج تتبع وتنسيق تنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة

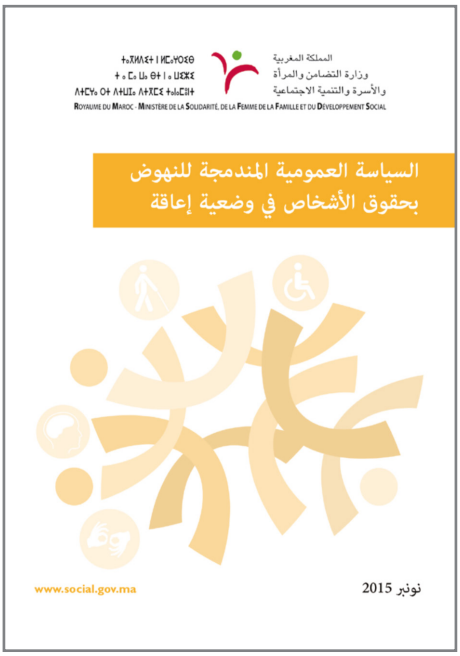

في إطار تتبع أجرأة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ومخططها التنفيذي 2017 - 2021 الذي يضم 24 ورشا، و 150 مشروعا و419 تدبيرا موزعا على 6 مجالات للعمل، واللذين اعتمدتهما اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، على التوالي في 24 نونبر 2015 و17 يوليوز 2017، تباشر وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، إلى جانب مكونات الحكومة، تنفيذ مجموعة من البرامج المهيكلة، المنبثقة عن هذا المخطط الوطني الذي ساهم في إعداده 24 قطاعا حكوميا.

و تشكل هذه المشاريع والبرامج نقلة نوعية في مجال تدبير قضايا الإعاقة ببلادنا، ستيسر تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع.

ومن أجل تتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تعقد اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ تلك الاستراتيجيات والبرامج، وكذا اللجنة التقنية المنبثقة عنها، اجتماعات دورية. وقد تم إعداد تقريرين تفصيليين عن حصيلة تنزيل القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة لها التزاماتها المندرجة في المخطط التنفيذي، الأول نصف مرحلي يهم الفترة 2017 - 2019، وقف على حصيلة هذه المنجزات، وأهم الإشكالات والتحديات التي ميزت المرحلة الأولى من تنفيذ هذا المخطط. والثاني يهم المرحلة 2017 - 2020، حيث وقف على ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير، لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، خلال فترة الحجر الشامل الذي فرضته جائحة كورونا.

بيان المنجزات على مستوى اللجنتين إلى حدود نهاية شهر يونيو 2021:

اجتماعات اللجنة الوزارية

اجتماع 24 نونبر 2015:

- المصادقة على السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 24 نونبر 2015، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة؛
- المصادقة على التدابير الاستعجالية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛

اجتماع 17 يوليوز 2017:

- المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة؛
- الاطلاع على تقرير إعمال المغرب للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي عرض أمام لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سويسرا في 13 و14 و15 غشت 2017؛

• اجتماعات اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية:

عقدت اللجنة التقنية مابين 2016 و2021 ما مجموعه 7 اجتماعات، كما هو مبين في الجدول أسفله:

تاريخ الاجتماع	موضوع الاجتماع
27 يناير 2016	انطلاق إعداد مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعة إعاقة؛
27 يونيو 2016	عرض ومناقشة الصيغة الأولية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعة إعاقة؛
13 يونيو 2017	عرض ومناقشة التحيينات والتعديلات التي تم إدخالها على صيغة المخطط الوطني التي تم إعدادها في 2016، لإحالتها على اللجنة الوزارية؛
12 يونيو 2018	عرض حصيلة إنجاز مخطط العمل الوطني 2017 – 2021 برسم سنة 2017؛ تحديد أهم الاشكالات التي تواجهها، هذه القطاعات، في تنزيل التزاماتها، بغية إحالتها على اللجنة الوزارية لاتخاذ قرارات بشأنها؛
17 يوليوز 2019	عرض الحصيلة النصف مرحلية لإنجاز مخطط العمل الوطني 2017 – 2021 برسم سنوات 2017 و2018 والأسدس الأول من 2019؛ مناقشة الاشكالات التي تواجهها القطاعات الحكومية في تنزيل التزاماتها؛
30 شتنبر 2020	عرض خلاصات الحصيلة النصف مرحلية 2017 – 2019 لتنفيذ مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017 – 2021، ومقترح التوصيات والتدابير الاستعجالية؛ عرض المحددات المرجعية TDR لعملية التقييم الخارجي لإنجازية مخطط العمل الوطني للفترة 2017 – 2019؛ عرض حول خطة تقوية قدرات نقاط ارتكاز القطاعات الحكومية أعضاء اللجنة التقنية؛
09 يونيو 2021	عرض خلاصات الحصيلة الأولية للفترة 2017 – 2020 لتنفيذ مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017 – 2021؛ عرض حول مشروع نظام تقييم الإعاقة بالمغرب؛ عرض حول حصيلة البرنامج الوطني للتربية الدامجة؛ عرض حصيلة المباريات الموحدة للأشخاص في وضعية إعاقة لسنوات 2018 - 2021؛ مناقشة مشاريع القرارات والتوصيات التي سترفع للجنة الوزارية.

التدابير المبرمجة برسم 2021

- عقد الاجتماع الثالث للجنة الوزارية بخصوص التقرير النصف مرحلي لإنجازية مخطط العمل الوطني للفترة الممتدة بين 2017 و2020؛
- تقوية قدرات نقاط ارتكاز القطاعات الحكومية أعضاء اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية؛
- إطلاق تقييم إنجازية مخطط العمل الوطني للفترة 2017 – 2021؛
- تنظيم ندوة لتقديم نتائج الدراسة التي سيتم إنجازها حول تقييم « أجرأة مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة للفترة 2017 - 2021 في دجنبر 2021,

مشروع إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة

استنادا إلى المادة 6 من القانون الإطار رقم 13 - 97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، يتم العمل على وضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وقد أنجزت الوزارة دراسة حول هذا النظام، مكنت من تحديد مختلف مكونات الدعم، وتحديد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين، وتحديد شروط ومسطرة الاستفادة، وتحديد الفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام، وإبراز نمط الحكامة الذي سيعتمد في تدبير الدعم، والأنماط المتعلقة بالتمويل، والشروط والضمانات الكفيلة باستمرارية الدعم.

و سيستفيد من هذا النظام الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، وخاصة الذين هم في وضعية فقر، بالإضافة إلى مراكز الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم. وعلى ضوء هذه الدراسة، سيتم إعداد مشروع نص تشريعي بهذا الخصوص، كما ينص على ذلك القانون الإطار.

وقد خلصت الدراسة إلى تحديد 13 خدمة يمكن أن يستفيد منها الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم في إطار هذا النظام، وحددت الدراسة كذلك المستفيدين من كل خدمة حسب درجة الإعاقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مخرجات الدراسة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 5 دجنبر 2019. حيث تم الاتفاق على أن يستهدف هذا النظام تحسين الخدمات الحالية، وتعزيز مواردها المالية وضمان استدامتها، مع العمل بصفة تدريجية لدعم الحاجيات غير المستجابة حسب الأولوية. ويتم العمل حاليا على إعداد مسودة أولية لمشروع قانون لإرساء نظام الدعم الاجتماعي والتشجيع و المساندة.

مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة

تنفيذا لمقتضيات القانون الإطار رقم 13 - 97 المتعلق بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، خاصة المادة 2 منه التي تنص على تعريف جديد للإعاقة كنتاج لتفاعل الجانب الطبي مع الجوانب الاجتماعية وتلك المرتبطة بالمحيط، وكذا المادة 23 من هذا القانون المتعلقة بإصدار «بطاقة خاصة» بالإعاقة، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مرجعية وطنية لتقييم الإعاقة، تكون دعامة أساسية لإصلاح ورش الحماية الاجتماعية من خلال استهداف ناجع وترشيد أفضل للموارد.

وتم في بداية انطلاقة هذا المشروع إحداث آليات للحكامة، ويتعلق الأمر بلجنة القيادة، اللجنة الاستشارية، مجموعة الخبراء تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية، الهيئات العلمية، جمعيات المجتمع المدني وأشخاص مورد. وتم تنظيم مجموعة من الورشات التفاعلية والتشاورية طيلة مسار تنفيذ هذا المشروع.

وبهدف الاستئناس بالتجارب الدولية في مجال آليات تقييم وتحديد الإعاقة وللتعرف على الممارسات الفضلى في هذا المجال، تم تنظيم ورشة دولية حول تقييم الإعاقة يومي 20 و21 يناير 2020 بالرباط بمشاركة مختصين وخبراء من منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وكذا ممثلين من بعض الدول، التي قامت أو تقوم حاليا بإصلاح أنظمتها التقييمية اعتمادا على التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والصحة والإعاقة كمرجعية.

كما تم إنجاز دراسة مقارنة دولية لآليات تقييم الإعاقة وكذا تحليل للوضعية الراهنة للنظام المعتمد حاليا. وبتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية تم إعداد نماذج لآليات تقييم الإعاقة في أبعادها المتعددة وكذا اقتراح هيكلة تنظيمية لتدبير نظام تقييم الإعاقة. كما تميزت هذه السنة بتنظيم ورشتين تشاوريتين مع شبكات المجتمع المدني خلال شهري فبراير وماي 2021 ، تم خلالها مناقشة مختلف هذه المشاريع والمقترحات.

الولوج الى الوظيفة العمومية

عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، في إطار اختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، على المساهمة في إعداد وتنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع العام، بتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بالإضافة إلى الأمانة العامة للحكومة، وبتأطير ومواكبة من رئاسة الحكومة.

وفي إطار ضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى الوظيفة العمومية، وفي إطار أجرأة مقتضيات المرسوم رقم 2.16.146 صادر في 13 من شوال 1437 (18 يوليوز 2016) بتتميم المرسوم رقم 2.11.621

بتاريخ 25 نونبر 2011 بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، والذي نص على تنظيم مباراة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، تم تنظيم ثلاث مباراة بلغ مجموع مناصب الشغل المحدثة في إطارها 650 منصبا منذ انطلاقها سنة 2018 (50 سنة 2018، 200 سنة 2019، و400 لسنتي 2020 و 2021).

وتم تنظيم النسخة الثالثة للمباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، خلال الفترة الممتدة من 22 فبراير إلى 1 مارس 2021، والتي همت 400 منصبا، وذلك بتجميع المناصب المخصصة في قانوني المالية 2020 و2021. وقد تم تعبئة 30 مركزا من مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني للمساهمة في إجراء هذه المباراة. وبلغت نسبة الناجحين من الأشخاص في وضعية إعاقة حركية 49%، ونسبة الناجحين من الأشخاص في وضعية إعاقة بصرية 44%. ومن حيث النوع، بلغت نسبة الناجحات 30 % من إجمالي المناصب المفتوحة للتباري.

الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار مواكبة وتسهيل الاندماج المهني وتشجيع مبادرات التشغيل الذاتي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، عقدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يوم 03 دجنبر 2020 بالرباط، اتفاقية إطار للشراكة مع وزارة الشغل والإدماج المهني، والتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومكتب تنمية التعاون.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، ودعم إدماجهم في إطار التشغيل المؤجر، ومواكبتهم من أجل خلق مقاولات صغيرة وأنشطة مدرة للدخل، ودعم قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الادماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة، وتعبئة موارد إضافية لدعم إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، والانفتاح على مختلف البرامج و المبادرات العمومية التي توفر الدعم و المواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل.

ويتم وضع برنامج وطني، يترجم أهداف الاتفاقية، ويروم تعبئة موارد الجماعات الترابية للنهوض بتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، ووضع مشاريع لدعم كفاءات الأشخاص في وضعية إعاقة حاملي المشاريع المدرة للدخل من خلال المواكبة والتكوين في تقنيات العمل المقاولاتي.

النهوض بمجال التربية والتعليم للأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار النهوض بمجال التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، تساهم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في هذا المجال، من خلال تقوية الشراكة والتعاقد المؤسساتي لتنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة، عبر اتفاقية إطار للشراكة والتعاون عقدتها الوزارة يوم 03 دجنبر 2020 بالرباط، مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الصحة. وتشكل هذه الاتفاقية وثيقة مرجعية تجمع أهم الفاعلين في حقل التربية الدامجة ببلادنا، بما سيعطي دفعة قوية نحو ترسيخ حق جميع الأشخاص في وضعية إعاقة كيفما كانت نوعية إعاقتهم أو درجة حدتها في ولوج المنظومة التربوية ببلادنا، الشيء الذي سيمكنهم من الاندماج الفعلي في المجتمع.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة و تمكين التلاميذ والطلبة في وضعية إعاقة من التمدرس والتعليم، والعمل على التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين، وذلك بتوفير الخدمات الطبية والشبه الطبية والتجهيزات والبنيات التحتية الملائمة من ولوجيات وأدوات بيداغوجية لإنجاح عملية تعليم المتمدرسين من الأطفال في وضعية إعاقة.

كما ستمكن هذه الاتفاقية من توسيع العرض المدرسي وتطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة، وتطوير عرض الخدمات الطبية والشبه الطبية المخصصة للكشف وتتبع صحة الأطفال في وضعية إعاقة، ودعم إدماج برامج الوقاية وتعزيز الصحة في المناهج التعليمية والحياة المدرسية، وتأطير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات، ووضع برامج وطنية للتكوين والمساهمة في إذكاء الوعي وتحسيس وتعبئة مختلف المتدخلين والشركاء المعنيين.

إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة

تعزيزا لآليات الالتقائية والرصد والتتبع والحكامة، وتنفيذا لالتزامات الوزارة المدرجة في مخطط العمل الوطني، تم إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة كآلية لتقوية الرصد والحكامة في مجال الإعاقة، في 29 مارس 2018. وتتميز هيكلة هذا المركز بتركيبتها المتعددة والتي تضم كلا من القطاعات الحكومية و المجتمع المدني والخبراء.

وتتجلى أهداف المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة في الرصد واليقظة والتقييم الاستباقي لمجال الإعاقة في مختلف أبعادها وتمظهراتها ودعم الإنتاج المعرفي وتطوير الدراسات والبحوث والنهوض بالتوثيق في مجالات الإعاقة؛ وخلق وتعزيز فضاء للتفكير والتشاور وتطوير برامج إذكاء الوعي وتبادل المعلومة بين كل الفاعلين في المجال؛بالإضافة إلر المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم مختلف السياسات والبرامج الوطنية في مجال الإعاقة وإبداء الرأي فيها وتعزيز التنسيق الوطني بخصوص رصد وتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ومن المهام الموكلة للمركز جمع واستثمار وإنتاج المعطيات والبيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة؛ وتقديم الاستشارة والمقترحات في السياسات والقوانين المرتبطة بالإعاقة في كل أبعادها وتجلياتها؛ وإعداد الدراسات والبحوث وتقارير دورية في مجالات الإعاقة؛ و نشر ما يتم إنجازه بكل الوسائل المتاحة والميسرة.

وقد تم إرساء هياكل المركز والمصادقة على القوانين الأساسية التي تضبط حكامته. وخلال سنة 2020 قام المركز بإعداد دراسة تتعلق بتجميع بيبليوغرافية في مجال الإعاقة ببلادنا، وهو أول عمل من نوعه يتم إنجازه بالمغرب في مجال الإعاقة، قدمت نتائجها في ندوة وطنية بمناسبة اليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة يوم 27 ابريل 2021. كما أطلق المركز هذه السنة دراسة حول تقييم تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد عشر سنوات من مصادقة المغرب عليها، وهي حاليا في مراحلها الأخيرة.

مجال الخدمات والتكفل ودعم القدرات

البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد «رفيق»

لتمكين بلادنا من التوفر على الخبرة اللازمة والكافية في مجال تشخيص وتربية وتعليم وتأهيل الأشخاص ذوي التوحد، أطلقت الوزارة برنامج» رفيق «تحت إشراف السيد رئيس الحكومة في 15 فبراير 2019، بهدف: توفير خبرات وطنية ذات كفاءة عالية في مجال التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد ووضعها رهن إشارة القطب الاجتماعي ومراكز التكوين والجامعات؛ وتأهيل أطر المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية العاملة في مجال إعاقة التوحد؛ و تمكين أفراد الأسر المعنية بإعاقة التوحد بالطرق والأساليب الملائمة في المجال؛وترصيد مخرجات البرنامج التكويني قصد دمجها داخل مناهج التكوين الأساس والمستمر لمراكز التكوين والجامعات.

ويستهدف البرنامج، على مدى ثلاث سنوات 2019 - 2021، تكوين 180 إطارا بمعدل 60 إطار سنويا، وتأهيل 3600 من المهنين والأسر المعنية بإعاقة التوحد، بمعدل 1200 مستفيد سنويا. ويضم برنامج التكوين ثلاث مراحل أساسية: مرحلة التكوين النظري؛ و مرحلة التدريب الميداني؛ و مرحلة تصريف التكوين على المستوى المحلي حيث يعمل المتدرب على تنشيط دورات تكوينية لفائدة مهني التكفل بالأشخاص ذوي التوحد والأسر المعنية بالتوحد. ويمكن للمتدرب تنشيط أكثر من دورة في الجهة التي ينتمي اليها.

وقد تخرجت الدفعة الأولى من هذا البرنامج، وهي تعمل حاليا بمختلف المرافق الصحية والاجتماعية والتربوية العمومية. وخلال سنة 2020 تابع الفوج الثاني تكوينه في إطار هذا البرنامج.

و تم إطلاق الفوج الثالث والأخير من برنامج «رفيق»، برسم سنة 2021، يوم 17 ماي 2021، بهدف تكوين 60 إطار في مجال التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد، ينتمون إلى قطاعات مختلفة كقطاع التربية الوطنية، وقطاع الصحة، ومؤسسة التعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والمصالح الاجتماعية التابعة للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة.

وفي إطار مرحلة التصريف المحلي لبرنامج رفيق، الخاص بالفوج الثاني، فقد تم تنظيم، خلال الفترة الممتدة بين 24 ماي و02 يوليو2021، 97 دورة تكوينية لفائدة المهنيين والأسر المعنية بإعاقة التوحد. وتستغرق كل ورشة 5 أيام، و تمحور حول المواضيع التالية: خصائص التوحد؛ و سيرورة التشخيص؛ و التكفل من خلال تقنيات تحليل السلوك التطبيقي (ABA).

وقد استفاد هذه السنة ما مجموعه 1211 مستفيد ومستفيدة، موزعة على 75 إقليم، شملت مختلف جهات المملكة. وقام بتنشيط هذه الدورات التكوينية المكونين خريجي برنامج رفيق برسم سنتي 2019 و2020. وتم توزيع عند نهاية كل دورة تكوينية حقائب بيداغوجية على المستفيدين والمستفيدات من التكوين.

البرنامج الوطني «يسر» لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص ذوي اضطرابات التعلم الخاصة (الديسليكسيا) وأسرهم 2020 - 2022,)

إلى جانب البرنامج الوطني «رفيق»، أطلقت الوزارة البرنامج الوطني «يسر» لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص ذوي اضطرابات التعلم الخاصة (الديسليكسيا) وأسرهم 2020 - 2022، وذلك في إطار أجرأة الشراكة التي تجمع وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والجمعية المغربية للديسليكسيا؛ حيث يهدف البرنامج في مرحلته الأولى إلى تكوين خمسين خبيرا من المكونين، سيتكلفون في مرحلة لاحقة، بتصريف التكوين محليا من خلال تكوين أزيد من 150 ممارسا من الأطر التربوية ومهني الصحة موزعين على 12 جهة، و قد تم تخرج الفوج الأول يوم 02يونيو 2021. كما سيؤمن المرجع العلمي والتدريب العملي التطبيقي للتعامل مع ذوي اضطرابات التعلم مع إعداد الانتاجات العلمية والكتب التدريبية في هذا الشأن.

برنامج تتبع أجرأة خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

تنفيذا لأحكام المادة 18 من قانون المالية 2012، والمادة 25 من قانون المالية 2013 والمادة 13 مكرر من السنة المالية 2014، تم إحداث «صندوق دعم التماسك الاجتماعي»، والذي أصبح اسمه، وفق المادة 15 من قانون المالية لسنة 2021، هو «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي».

ويتضمن الصندوق منذ تأسيسه 4 محاور لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي هذا الصدد، ولأجل أجرأة خدمات الصندوق، تم في 30 مارس 2015، توقيع اتفاقية ثلاثية للشراكة بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ومؤسسة

التعاون الوطني. وبشكل عام تم تخصيص أزيد من 920 مليون درهما من الصندوق لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة ما بين سنتي 2015 و2020.

وعرفت حصيلة تفعيل خدمات هذا الصندوق تحقيق النتائج التالية:

1. بالنسبة لمجال اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية:

رصد له خلال الفترة 2015 - 2020 ما مجموعه 60.40 مليون درهم. حيث تم اقتناء ما يزيد عن 44000 جهاز و معينة تقنية. وارتفعت الميزانية المخصصة لهذا الباب من ما معدله 6 ملايين درهم في السنوات 2015 و 2016 و 2017، إلى أزيد من 16 مليون درهم سنة 2019 وفي سنة 2020.

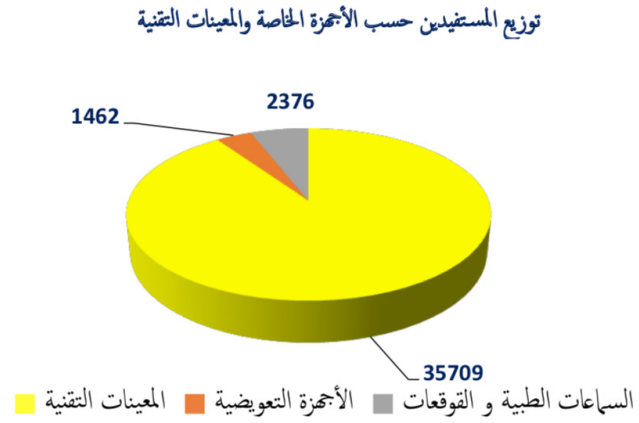

2. فيما يخص تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة

فقد تم تخصيص ميزانية تقدر ب 680 مليون درهم، ما بين 2015 و2020، حيث يبلغ العدد الإجمالي للاستفادة 61147 طفلا قرابة 37% منهم إناث، وذلك كدعم لبرنامج الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجات الوظيفية داخل المؤسسات المتخصصة، ودعم برنامج خدمات دعم الإدماج المدرسي داخل المؤسسات التعليمية العمومية، ودعم برنامج

خدمات الدعم التربوي والتأهيلي داخل المؤسسة. ويصل متوسط كلفة دعم كل استفادة ما يقارب 1110 درهم في الشهر. و ارتفعت الميزانية المخصصة لهذا الباب من قرابة 45 مليون سنة 2015 إلى أزيد من 166 مليون درهم سنة 2019 وفي سنة 2020.

أما بخصوص سنة 2020 فقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة 16923 شخص في وضعية إعاقة، بغلاف مالي بلغ 168 مليون درهم، ستوفر وفرت لهم إلى جانب الخدمات المدعمة في السنوات الماضية خدمات جديدة تتعلق بتأمين النقل، والعلاج الوظيفي المهني.

وعموما تشمل سلة الخدمات موضوع الدعم: التربية الخاصة، العلاجات شبه الطبية (تقويم النطق، الترويض الطبي، النفس حركي، العلاج الوظيفي المهني (Ergothérapie))؛ الدعم والمواكبة النفسية؛ التكوين المهني؛ خدمة النقل المدرسي بالنسبة للجمعيات التي توفرها، وكذا مصاريف تأمين نقل الأطفال المسجلين في لائحة المستفيدين من دعم التمدرس؛ وخدمة المطعمة بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة المهملين المتكفل بهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

3. بالنسبة لتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة:

تم، بين 2015 و2020، تمويل 1809 مشروع مدر للدخل، بغلاف مالي بلغ 75 مليون درهم. استفاد منها 39547 شخص في وضعية إعاقة. وقد بلغت نسبة الإناث ما يقارب 40%.

تطور عدد المستفيدين بين 2015 و2020

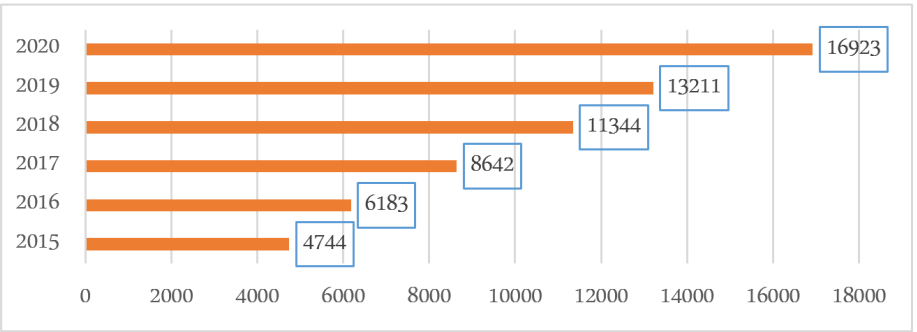

4. في مجال إحداث أو تهيئة أو تجهيز مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة:

وبهدف سد الخصاص الحاصل في توزيع المراكز العاملة في مجال الإعاقة ترابيا وتوفرها على معايير الجودة، وتماشيا مع برنامج تقنين خدمات مؤسسات الرعاية المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة، قامت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة حداث وتجهيز عدد من مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة

COAPH على المستوى الوطني بلغت 77 مركزا في مختلف أقاليم المملكة، تقدم خدمات عمومية موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم. وقد تم تنظيم المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة في هذه المراكز

تفاصيل توزيع الدعومات على الخدمات الأربع من 2015 إلى 2020

	مجالات التدخل	الميزانية بمليون درهم خلال الفترة 2015 - 2020						مجموع كل مجال
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	
1	اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى	6	6	10	5,5	,2716	16,27	60.40
2	تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	44,56	66	97,86	136,8	166,95	166,95	679.12
3	تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل	5	10	15	12,9	16	16	74.9
4	المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال	14	29	35	14,7	6,775	6,775	106.25
	المبلغ الاجمالي	**69,56**	**111**	**157,9**	**169,9**	**206**	**206**	**920.67**

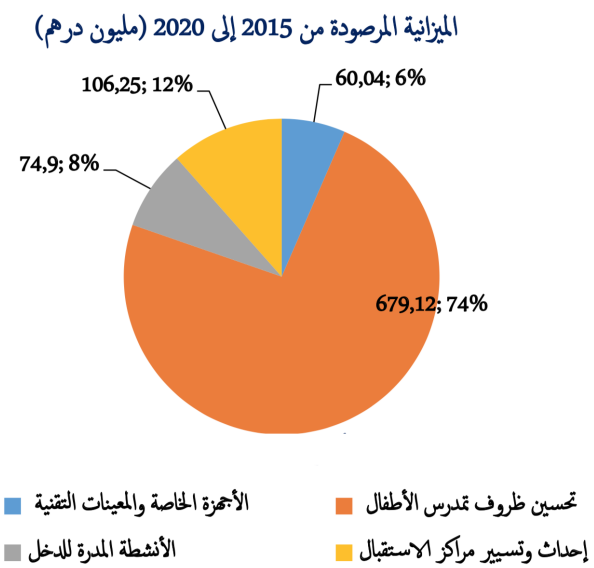

البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة 2018 - 2021

لتقنين وتطوير خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وبعد إصدار القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، تم الشروع في بلورة برنامج شامل للنهوض بجودة خدمات وتأهيل المؤسسات، من خلال:

- إعداد النصوص التطبيقية ذات الصلة بالقانون 65.15، والتي توجد الآن في مراحل المصادقة؛
- مشروع التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- دعم إحداث مراكز جديدة للأشخاص في وضعية إعاقة، وتطوير عمل مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة الموجودة على المستوى الترابي.

الاستقبال والتوجيه ومنح شواهد الإعاقة

بهدف تيسير وتقريب خدمة طلب وتسليم شهادة الإعاقة للأشخاص في وضعية إعاقة، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، في 6 يوليوز 2020، العمل بالمنصة الرقمية للحصول على شهادة الإعاقة www.khadamaty.social.gov.ma. وقد تمت تعبئة 47 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة للإشراف على العملية في أفق تعميمها لتشمل جميع المراكز الـ77.

وقد تم إلى حدود 6 يوليوز 2021 تقديم ما مجموعه حوالي 33.000 شهادة منذ إطلاق الخدمة(خلال سنة تقريبا) وهو ما يمثل أزيد من ثمانية أضعاف ما كانت تسلمه الوزارة سنويا من تلك الشواهد قبل إعتماد «منصة خدماتي» الرقمية.

من جهة أخرى، وقعت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، اتفاقية لتحديث مرافق الاستقبال وتحسين الولوج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لدى الوزارة. وذلك في إطار المشاريع القطاعية المنتقاة في مجال تحسين الاستقبال بالإدارات العمومية الممولة من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية.

البرنامج الوطني لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم «برنامج نسمع»

أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بحضور أعضاء مجلس إدارة مؤسسة للا أسماء للأطفال الصم، البرنامج الوطني «نسمع» لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم»، يوم الجمعة 12 فبراير 2021 بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بمراكش.

يهدف هذا البرنامج إلى الاستجابة لحاجيات الأطفال في وضعية إعاقة سمعية خلال جميع مراحل مسار التكفل، والذي يشمل إجراء العملية الجراحية لزرع القوقعة وما يتبعها من علاجات تمريضية، والضبط التقني لملائمة الجهاز مع القدرات السمعية للطفل، بالإضافة إلى تأمين برنامج حصص للتأهيل الوظيفي من خلال مختصين في تقويم النطق والتخاطب لمدة سنتين على الأقل.

ويستهدف برنامج «نسمع» في مرحلته الأولى أزيد من 800 طفل في وضعية إعاقة سمعية البالغين من العمر 5 سنوات أو أقل، المنحدرين من الأسر الفقيرة لمدة سنتين.

ويتم تنفيذ مكونات هذا البرنامج بتعاون مع وزارة الصحة ومؤسسة للا أسماء للأطفال الصم، والمستشفى العسكري محمد الخامس التابع لمصلحة الطب العسكري للقوات المسلحة الملكية، والمراكز الاستشفائية الجامعية والجمعيات العاملة في هذا المجال.

وقد عملت الوزارة في إطار الشراكة مع مؤسسة للا أسماء بدعم هذا البرنامج بـمبلغ 10 مليون درهم. فيما يتم دعمه أيضا، في هذه المرحلة، من طرف مؤسسات عمومية من بينها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ووكالة المغرب العربي للأنباء والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

في مجال الولوجيات وإذكاء الوعي والنهوض بالتنمية الدامجة

برنامج إرساء وتطوير الولوجيات

بهدف تطوير الولوجيات، عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة منذ سنة 2018 على إطلاق برنامج «مدن ولوجة». كمشروع عملي يستثمر حصيلة نتائج برنامج تحسين الولوجيات لفائدة الأشخاص ذوي الحركة المحدودة الذي أنجزته الوزارة بتعاون مع البنك الدولي (2012 - 2016) بمدينة مراكش، لتوسيع التجربة على المستوى الوطني، تجسيدا للحق في الولوجيات وتكريسا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وتخفيفا لأعباء الإعاقة.

ويعتبر برنامج «مدن ولوجة» تنزيلا عمليا ملموسا لأوراش مهيكلة كالسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2016 - 2025، التي تضم رافعات استراتيجية خاصة بالولوجيات بشتى أنواعها، وكذا مخططها التنفيذي 2017 – 2021، الذي يضم من بين محاوره الستة محورا خاص ببيئة ميسرة للولوج.

كما عزز البرنامج تنزيل الحق في الولوجيات لكونه من الحقوق الأساسية المكفولة لهذه الفئة بموجب أحكام القانون الإطار رقم 13 - 97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها الصادر بتاريخ 19 ماي 2016، والهادف الى ملاءمة التشريع الوطني مع مضامين المادة 9 للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تنص على توفير الولوجيات في بعدها الشامل.

كما أن موضوع الولوجيات بشتى أنواعها مؤطر بموجب مقتضيات القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات، وكذا مرسومه التطبيقي الصادر سنة 2011 والذي يحدد شروط ومعايير الولوجيات. وفي هذا الشأن، تعمل الوزارة بتنسيق مع مجموعة من القطاعات الحكومية الأخرى من أجل استصدار 5 قرارات مشتركة مرتبطة بالتعمير والمعمار والنقل والاتصال.

وقد توج هذا التنسيق بالمصادقة على قرارين مشتركين:

- الأول يخص الولوجيات العمرانية، تم إصداره ونشره في الجريدة الرسمية في فاتح مارس 2018،
- والثاني يهم الولوجيات المعمارية، تم إصداره ونشره بالجريدة الرسمية يوم 10 أكتوبر 2019.
- 3 قرارات أخرى متعلقة بولوجيات مركبات النقل العمومي؛ والبنية التحتية لوسائل النقل؛ وكذا الاتصال، لا زالت في طور الإعداد والمصادقة.

إلى جانب هذا، ومن أجل إغناء وتطوير الرصيد المعياري المغربي في مجال الولوجيات، تعمل الوزارة بتنسيق مع معهد المغربي للتقييس، وعن طريق لجنة التقييس، على الدراسة والمصادقة على العديد من مشاريع معيارية مغربية مرتبطة بمجالات الولوجيات سواء كانت معمارية أو عمرانية أو مرتبطة بمجال النقل أو الاتصال. وقد مكنت هذه اللجنة من الدراسة والمصادقة على أزيد من80 مشروعا معياريا مغربيا.

ويندرج هدا البرنامج أيضا في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تربط وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة و21 جماعة ترابية لمدن الرباط، الدار البيضاء، طنجة، وجدة، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة، سلا، انزكان، أكادير، القنيطرة، تازة، بركان، تطوان، وزان، سوق أربعاء الغرب، آسفي، ورزازات والداخلة و تزنيت.

ويشكل تنفيذ هذا البرنامج فرصة للوقوف على واقع الولوجيات بالمدينة من خلال إجراء تشخيص دقيق للحواجز المادية التي تحول دون المشاركة الكاملة للأشخاص في وضعية إعاقة. ويستند هذا التشخيص على معطيات علمية وتقنية دقيقة، كما يتم تنفيذه بمشاركة ومساهمة للأشخاص في وضعية إعاقة وجمعياتهم، وبتنسيق كامل مع المصالح التقنية للجماعات الترابية الشريكة. ويتم خلال هذه

المرحلة تنظيم العديد من اللقاءات التشاورية والتنسيقية الهدف منها الاتفاق على الفضاءات التي ستشملها عملية التشخيص، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاريع وبرامج التهيئة التي هي قيد التنفيذ من قبل الجماعات الترابية.

كما تعمل الوزارة من خلال هذا البرنامج على المساهمة المادية والمواكبة التقنية في إرساء أشغال الولوجيات اللازمة بالممرات والمرافق والفضاءات المفتوحة للعموم بمراكز المدن، وهي في الحقيقة مساهمة رمزية ذلك أن متطلبات إرساء الولوجيات على المستوى الترابي تفوق بكثير الإمكانيات التي يمكن أن ترصدها الميزانية السنوية للوزارة.

ويشكل هدف تقوية قدرات الفاعلين العموميين المباشرين في ميدان البناء والتعمير والفاعلين الجمعويين العاملين في مجال الإعاقة إحدى الأهداف الأساسية لبرنامج مدن ولوجة، حيث تعمل الوزارة على تنظيم لقاءات تكوينية لفائدة الأطر التقنية المعنية بتتبع تنفيذ مشاريع أشغال الولوجيات. وتعرف هذه اللقاءات تصريف تكوين علمي وتقني متين في مجال الولوجيات سواء من خلال الشق النظري والمعياري أو من خلال ورشات تطبيقية.

أما الجانب الأخير من هذا البرنامج فيهدف إلى تطوير ثقافة الولوجيات من خلال إطلاق حملات توعوية وتحسيسية تروم تغيير التمثلات المجتمعية حول الموضوع وكذا إذكاء وعي الفاعلين بأهمية إدراج الولوجيات ضمن السياسات والبرامج التنموية التي يشرفون عليها.

وتم في 11 نونبر 2020 تنظيم لقاء تواصلي وتفاعلي مع ممثلي الجماعات الترابية الشريكة للوقوف على تتبع مدى تقدم التنفيذ الترابي لهذا البرنامج وكذا تقاسم بعض الممارسات الفضلى التي تم رصدها أثناء اللقاءات التنسيقية مع الجماعات الترابية الشريكة (فاس - سلا - الدار البيضاء) مرتبطة بتحسين وتدبير مجال التهيئة.

ومن أجل حسن إعمال وإرساء أشغال الولوجيات في احترام للخصائص الفنية والمعايير اللازمة في المجال، تم كذلك تنظيم لقاء تواصلي وتنسيقي عن بعد، وذلك يوم الثلاثاء 16 فبراير 2021، مع المصالح التقنية المكلفة بالتعمير والسير والجولان والصفقات للجماعات الترابية السبع (وزان، بركان، سوق أربعاء الغرب، تطوان، آسفي، ورزازات والداخلة) بغية الشروع في إطلاق الدراسات المسحية والتشخيصية لواقع الولوجيات.

و في إطار تعزيز التقائية الجهود، للنهوض بمجال الولوجيات ببلادنا، أبرمت الوزارة، مجموعة اتفاقيات شراكة أهمها:

• اتفاقية مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين في 14 يناير 2020، بهدف استحضار الولوجيات في تنفيذ مشاريع وبرامج الإسكان، وتقوية القدرات في مجال الولوجيات العمرانية والمعمارية، وكذا إطلاق عمليات تواصلية تروم دعم تنفيذ مضامين القرارين المشتركين المتعلقين بالولوجيات العمرانية والمعمارية؛

• اتفاقية مع مجموعة العمران يوم 12 يناير 2021 في مجال تطوير القدرات ودعم ولوجيات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتخصيص شقق ولوجة للأشخاص في وضعية إعاقة وإطلاق شعار إدارة ولوجة لتشجيع المرافق العمومية على توفير الولوجيات.

برنامج دمج بعد الإعاقة في برامج التنمية الترابية

يعتبر دمج بعد الإعاقة في مخططات الحكامة الترابية مدخلا أساسيا لتلبية حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة لأنها تكتسي طابع القرب، حيث تمت المساهمة في مواكبة إعداد مخططات تنموية دامجة لمجموعة من الجماعات الترابية، وذلك تنفيذا لتوجهات السياسة العمومية المندمجة خاصة منها ما يتعلق بالرافعة العرضانية الثانية «دمج بعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية» :

• جهة الرباط - سلا القنيطرة: المواكبة التقنية لإدراج بعد الإعاقة في المخطط التنموي الجهوي،
• جهة مراكش-آسفي: المواكبة التقنية لإعداد المخطط الاستراتيجي الجهوي للإعاقة،
• المجلس الإقليمي لتزنيت: المواكبة التقنية لإدراج بعد الإعاقة في المخطط الإقليمي،
• المجلس الإقليمي لإنزكان: المواكبة التقنية لإعداد المخطط الإقليمي للإعاقة،
• جماعة سلا: المواكبة التقنية لإعداد المخطط الجماعي للإعاقة.

التحسيس والتوعية

بهدف تعزيز صورة إيجابية عن الأشخاص في وضعية إعاقة وتغيير التمثلات السلبية عن الإعاقة، وتوعية الرأي العام بقضية الإعاقة وأهمية ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص في وضعية إعاقة تم إطلاق الحملة الوطنية الأولى للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك يوم الاثنين 14 يونيو 2021 بالرباط، تحت شعار «الإعاقة ماشي عائق .. فلنشارك وننطلق»، تمتد على مدى شهر. وعرف لقاء الإطلاق، سواء حضوريا أو عن طريق المناظرة الرقمية، مشاركة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والهيئات والمنظمات الدولية والشبكات العملة في مجال الإعاقة.

وتم في إطار برنامج الحملة إنتاج وعرض وصلة تحسيسية وتوعوية خاصة بالحملة الوطنية للنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة،يتم عرضها في وسائل الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي

وفي مجال التوعية والتحسيس دائما تواظب وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على:

- تخليد»اليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة»، والذي يصادف 30 مارس من كل سنة، والذي يشكل مناسبة للتعريف بقضية الإعاقة والتحسيس بحقوق هذه الفئة، وتقييم وتثمين المنجزات والخطوات التي قطعتها بلادنا في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وكذا التحديات المرتبطة بقضايا الإعاقة ببلادنا، وتصدر وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بالمناسبة بلاغا سنويا بكل الإنجازات في المجال.
- تخليد «اليوم العالمي للأشخاص في وضعية إعاقة « الذي يصادف 3 دجنبر من كل سنة، حيث اعتمدت منظمة الأمم المتحدة هذا اليوم منذ 1992 كمناسبة للتعريف بقضية الإعاقة والتحسيس بحقوق هذه الفئة،

الشراكة مع الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة

لأجل النهوض بالمبادرات الجمعوية في مجال حماية الأشخاص في وضعية إعاقة وبهدف تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته، تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، على عقد اتفاقيات شراكة مع الجمعيات ذات البعد الوطني في محاور موضوعاتية تحدد سنويا حسب الحاجيات المعبر عنها أثناء تتبع تنزيل السياسة العمومية المندمجة ومخططها التنفيذي 2019 - 2021 ، وأخذا بعين الاعتبار للبرنامج الحكومي 2017 - 2021. كما يتم اعتماد مجموعة من المعايير في اختيار الجمعيات الشريكة، نذكر منها:

- تنظيم جمعوي على شكل جمعية وطنية أو تحالف أو فيدرالية أو شبكة،
- خبرة في المجال الموضوعاتي،
- التغطية المجالية،
- تجربة في تدبير برامج اجتماعية كبرى مع القطاعات الحكومية والهيآت المختلفة،
- تقديم مفصل للمشروع يبين: مبررات المشروع، الفئات المستهدفة، الأهداف، النتائج المنتظرة، المؤشرات، التتبع والتقييم،
- دراسة المشروع من قبل لجنة تابعة للوزارة،

ويتم حاليا تنفيذ كل برامج العمل وفق الاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع الجمعيات التالية:

- الجامعة الوطنية للكشفية المغربية حول مشروع تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التأطير التربوي والتنشئة الكشفية وفق ممارسات تراعي احتياجاتهم وحقوقهم بمبلغ يصل إلى 1.500.000 درهم،
- الجمعية المغربية للتضامن والتنمية حول مشروع إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في التنمية المحلية من خلال الأنشطة المدرة للدخل بمبلغ يصل2.205.889 درهم،
- الجمعية المغربية للدسليكسيا حول مشروع دعم ومواكبة الأشخاص ذوي إعاقة الديسليكسيا واضطرابات التعلم الخاصة بمبلغ يصل إلى 1.500.000 درهم،
- مؤسسة هاندي مغرب حول مشروع دعم البرنامج الوطني للسياحة الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة: 1.500.000 درهم،
- تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب حول مشروع النهوض بحقوق الشباب ذوي إعاقة التوحد وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع: 1.500.000 درهم،
- الشبكة الجامعية المغربية للتعليم الدامج حول مشروع النهوض بتعليم الاشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع: 1.490.800 درهم،
- الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين حول مشروع النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع: 500.000 درهم،
- الجمعية المغربية لدعم تنمية المقاولة الصغرى حول مشروع الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة1.000.000 درهم،
- الأولمبياد الخاص المغربي حول مشروع النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة لهم في المجتمع 500.000 درهم،

30 نونبر 2019
كأس العرش للألعاب الجماعية

LEVI'S

• لائحة الشراكات والاتفاقيات التي تم عقدها مؤخرا

المجال	الشركاء	الموضوع
الولوجيات	جماعة وزان	توفير الولوجيات بمدينة وزان
	جماعة بركان	توفير الولوجيات بمدينة بركان
	جماعة سوق أربعاء الغرب	توفير الولوجيات بمدينة سوق أربعاء الغرب
	جماعة الداخلة	توفير الولوجيات بمدينة الداخلة
	جماعة ورزازات	توفير الولوجيات بمدينة ورزازات
	جماعة تطوان	توفير الولوجيات بمدينة تطوان
	جماعة تزنيت	توفير الولوجيات بمدينة تزنيت
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين	مواكبة تنفيذ أحكام القرارين المشتركين للولوجيات المعمارية والعمرانية، تقوية قدرات الفاعلين وتنظيم حملات توعوية وتحسيسية في مجال الولوجيات.
الولوجيات وتطوير منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية	مجموعة العمران	تطوير الولوجيات، تعزيز منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، دعم القدرات و التنمية الحضرية الاجتماعية.
تحديث المرافق المستقبلة للعموم	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (صندوق تحديث الإدارة العمومية)	تسهيل الاستقبال والتوجيه والتبادل والتواصل وتحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة.
البرنامج الوطني «نسمع» لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم	وزارة الصحة مؤسسة للا أسماء للأطفال الصم مؤسسة التعاون الوطني	إجراء العملية الجراحية لزرع القوقعة وما يتبعها من علاجات تمريضية، الضبط التقني لملائمة الجهاز مع القدرات السمعية للطفل، تأمين برنامج حصص للتأهيل الوظيفي من خلال مختصين في تقويم النطق والتخاطب لمدة سنتين على الأقل.

المجال	الشركاء	الموضوع
التشغيل	وزارة الشغل والإدماج المهني، التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات، مكتب تنمية التعاون.	تحسين قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة
التربية الدامجة	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة.	تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي وتوسيع العرض المدرسي للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة
	مؤسسة تسيير المركز الوطني محمد السادس للمعاقين	دعم التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة وتطوير التكوين والبحث العلمي المرتبط بمجال الإعاقة
النهوض بتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة بالجامعة	الشبكة الجامعية المغربية للتعليم الدامج	تشخيص وضعية الولوجيات في أربع مؤسسات جامعية، والتي تعرف تواجد أكبر عدد للطلبة في وضعية إعاقة؛ تكوين أطر مصالح الشؤون الطلابية في مجال الاندماج الجامعي للطلبة في وضعية إعاقة؛ تحسيس هيئة التدريس حول الترتيبات التيسيرية للاندماج التعليمي للطلبة في وضعية إعاقة؛ إعداد وطبع دليل حقوقي وخدماتي لدعم ومواكبة الطلبة في وضعية إعاقة، ودليل لتكييف الامتحانات والمباريات لفائدة الطلبة في وضعية إعاقة؛ ...

المجال	الشركاء	الموضوع
الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة	- الجامعة الوطنية للكشفية المغربية	تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التأطير التربوي والتنشئة الكشفية وفق ممارسات تراعي احتياجاتهم وحقوقهم
	الجمعية المغربية للتضامن والتنمية	إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في التنمية المحلية من خلال الأنشطة المدرة للدخل
	الجمعية المغربية للدسليكسيا	مشروع دعم ومواكبة الأشخاص ذوي إعاقة الديسليكسيا واضطرابات التعلم الخاصة
	مؤسسة هاندي مغرب	دعم البرنامج الوطني للسياحة الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة
	تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب	النهوض بحقوق الشباب ذوي إعاقة التوحد وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع
	الشبكة الجامعية المغربية للتعليم الدامج	النهوض بتعليم الاشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع
	الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين	النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص في وضعية إعاقة
	الجمعية المغربية لدعم تنمية المقاولة الصغرى	الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة
	الأولمبياد الخاص المغربي	النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة لهم في المجتمع

مجال حماية الطفولة

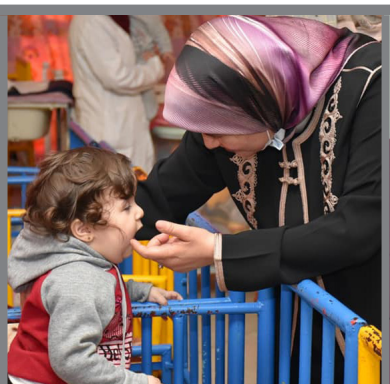

مجال حماية الطفولة

يعد الأطفال الرأسمال البشري الذي يحكم مستقبل الأمم، مما يجعل الاستثمار فيه وحمايته من الأمور الحيوية بالنسبة للدولة والمجتمع. ويشكل الأطفال ما بين 0 و18 سنة قرابة ثلث ساكنة المغرب البالغة 35 مليون نسمة، أي ما يقارب 11.5 مليون طفل. وقد حققت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يولي عناية خاصة للنهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، والانخراط الشخصي لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، مكتسبات هامة للطفولة المغربية. وتعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على وضع وتتبع تنفيذ سياسات عمومية مندمجة لحماية الأطفال تنبثق عنها برامج تنفيذية تعمل على تحقيق أهدافها.

وفي هذا الصدد، اعتمدت الوزارة منذ سنة 2015 «السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015 - 2025»، كما اعتمدت «البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015 - 2020». ولتحقيق الأهداف المسطرة قامت الوزارة بوضع وتنفيذ العديد من البرامج ذات الصلة بحماية الطفولة، إضافة إلى تتبع تنفيذ «البرنامج الوطني التنفيذي». ونقدم في ما يلي نبذة عن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وعن برنامجها التنفيذي، كما نقدم أهم المنجزات من خلال مختلف البرامج التي تم اعتمادها.

السياسةالعمومية المندمجة وبرنامجها الوطني التنفيذي

ا. السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، على تنزيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015 - 2025، التيتتضمن خمسة أهداف استراتيجية تمحور حول تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، وإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، ووضع معايير للمؤسسات والممارسات في مجال حماية الطفولة،إلى جانب النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية، ووضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم والمراقبة.

فيما يتم تنزيل هذه السياسة وفق برنامج وطني تنفيذي يحدد التدابير الضرورية لتحقيق هذهالأهداف الاستراتيجية الخمسة، ويحدد لكل تدبير القطاع المسؤول عن تنفيذه، وشركائه في التنزيل، ومؤشرات تتبع وتقييم إنجازه وفق برمجة زمنية محددة أيضا. ويتضمن مجموع البرنامج التنفيذي 25 هدفا فرعيا و115 تدبيرا.

وتشكل هذه السياسة العمومية جوابا وطنيا تجتمع حوله جهود مختلف الفاعلين في مجال حماية الطفولة والنهوض بأوضاعها وفق آليات التقائية جديدة تتضمن:

- تنسيق جهود مختلف القطاعات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي؛
- دمج حقوق الطفل في مختلف السياسات والبرامج العمومية، ورصد ميزانيات مخصصة لها؛
- إنشاء أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، ونظم معلومات لتتبعها وتقييمها؛
- توفير نظام معلوماتي موحدلقياس تطور وضعيات الأطفال، وقياس أثر الخدمات المقدمة؛
- وضع آلية لتوحيد المعطيات بين مختلف الفاعلين في مجال الطفولة وتجميعها؛
- وضع آلية لضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال حماية الطفولة على المستوى الترابي.

وتتولى اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، برئاسة السيد رئيس الحكومة، تتبع تنزيل مضامين هذه السياسة العمومية وتدابير برنامجها الوطني التنفيذي، والتي عقدت، منذ صدور المرسوم رقم 2.14.668 المتعلق بإحداثها بتاريخ 19 نونبر 2014، ثلاثة اجتماعات، كان آخرها يوم 02 يونيو 2021.

وتنبثق عن هذه اللجنة الوزارية لجنة تقنية برئاسة السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والتي عقدت سبعة اجتماعات، كان آخرها يوم 5 أكتوبر 2020.

2. البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015 - 2020

كما تعمل الوزارة في إطار التعاون والعمل المشترك مع باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والجمعيات والأطفال والشركاء الدوليين، لضمان تفعيل البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. وقد أبانت الحصيلة نصف المرحلية لتنزيل هذا البرنامج، التي تم تقديمها خلال اجتماع اللجنة الوزارية المنعقد في 30 أبريل 2019، والتي تتضمن المنجزات القطاعية في مجال حماية الطفولة، عن وجود دينامية وطنية مشجعة تتميز بتعدد وتنوع البرامج الاجتماعية، مكّنت من إحراز تقدم نوعي في تفعيل التدابير المسطرة في البرنامج الوطني التنفيذي بلغت نسبة إنجازه آنذاك 56 بالمائة.

وقد قامت الوزارة، خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2020، بإنجاز 14 تدبيرا تتحمل مباشرة مسؤولية تنفيذه في البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية، إلى جانب ما سبق تحقيقه.

برامج وبنيات مؤسساتية للاستقبال والتكفل والحماية

1. برنامج «ولادنا»لإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

يندرج هذا البرنامج في إطار تفعيل الهدف الاستراتيجي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015 - 2025 المتعلق بإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وفي إطار تفعيل منشور السيد رئيس الحكومة رقم 11/2019، بتاريخ 26 يوليوز 2019 حول موضوع التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. كما يندرج هذا البرنامج في إطار تفعيل الميثاق الوطني لفائدة الطفولة المنبثق عن أشغال الدورة 16 للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، الذي نظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل في نوفمبر 2019، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم. حيث أعطى هذا الميثاق دفعة نوعية لتسريع إطلاق هذه الأجهزة.

ويتكون هذا البرنامج من مجموعة من التدابير الهادفة إلى تعزيز منظومة حماية الطفولة ضد مختلف أشكال الإهمال والعنف والاستغلال على مستوى الأقاليم، أهمها: إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة؛ إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة؛ وضع برنامج للتكوين في مجال الطفولة؛ وضع منظومة معلوماتية إقليمية لتتبع الطفل داخل مدار الحماية؛ وضع أدوات تمكن من تحقيق الالتقائية والتكامل بين البرامج والخدمات القطاعية المتعلقة بحماية الطفولة.

فيما يخص اللجن الإقليمية لحماية الطفولة: إحداث 7 لجن إقليمية

بناء على منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2019/11 بتاريخ 26 يوليوز 2019، بشأن التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحمايةالطفولة 2015 - 2025، وعلى مراسلة في هذا الشأن للسيد وزير الداخلية، أصدر السادة الولاة والعمال قرارات عاملية بشأن إحداث اللجن الإقليمية لحماية الطفولة، شملت هذه القرارات سبعة أقاليم من مجموع ثمانية أقاليم مستهدفة. وبناء على ذلك تم إحداث هذه اللجن بكل من طنجة - أصيلة، سلا، الدار البيضاء - أنفا، مكناس، مراكش، أكادير، العيون.

فيما يخص وضع «مراكز المواكبة لحماية الطفولة»: إحداث 7 مراكز وإطلاق مسار إحداث 10 مراكز إضافية

عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، على وضع دفتر تحملات «مراكز المواكبة لحماية الطفولة»، وقامت في إطار اتفاقية شراكة مع مؤسسة التعاون الوطني، وبتعاون مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات الترابية، بإحداث هذه المراكزبسبعة أقاليم من مجموع ثمانية أقاليم مستهدفة. حيث تتوفر حاليا أقاليم وعمالات طنجة - أصيلة، سلا، الدار البيضاء - أنفا، مكناس، مراكش، أكادير، العيون، على هذه المراكز.

كما أن الوزارة أطلقت بداية سنة 2021، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، مسار إحداث

الأجهزة الترابية ب 10 أقاليم جديدة تشمل كلا من بني ملال، سيدي قاسم، فاس، الجديدة، تارودانت، تاونات، الراشدية، وجدة، القنيطرة، سطات.

بخصوص أدوات تحقيق الالتقائية بين الخدمات العمومية القطاعية: إحداث 5 أدوات كبرى

قامت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بتشاور مع الفاعلين على المستويين الوطني والترابي، وبدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، بإعداد مجموعة من الأدوات التي تمكن من تحقيق الالتقائية والتكامل بين تدخلات المصالح العمومية اللاممركزة المعنية بحماية الطفولة، حيث تم في هذا الإطار إعداد الأدوات التالية:

- آلية لتشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الإقليم؛
- دليل لإعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة؛
- وثيقة حول المدار المندمج لحماية الطفولة؛
- عناصر بروتوكول إطار لحماية الطفولة؛
- مرجع وطني موحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة.

بخصوص برنامج للتكوين عن بعد في مجال حماية الطفولة: تنظيم 13 دورة تكوينية على مدى 11 شهراوبمعدل 80 مشاركا في كل دورة

أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بتعاون مع الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، برنامج التكوين لمواكبة الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، حيث امتد هذا البرنامج على مدى 11 شهرا، خلال الفترة بين يونيو2020 وأبريل 2021، وذلك من خلال 13 دورة تكوينية، منها 10 دورات في مجال حماية الطفولة ومجال رعاية الأطفال في وضعية الشارع و 3 دورات حول أدوات قيادة الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، أشرف على تأطيرها وتنشيطها 11 خبيرا مغربيا وأجنبيا، بالإضافة إلى أطر الوزارة.

واستفاد من هذا البرنامج العاملون ب»مراكز المواكبة لحماية الطفولة» التي تم افتتاحها بكل من طنجة، سلا، مكناس، الدار البيضاء - أنفا، مراكش، أكادير والعيون، بمعدل 80 مشاركا في كل دورة، وبنسبة حضور تراوحت بين 60 و95%.

بخصوص إنشاء منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل بمدار الحماية: العمل على تعميمها على 7 أقاليم

تم الشروع في تجريب المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية ب»مركز المواكبة لحماية الطفولة» بسلا، انطلاقا من 25 مارس 2021. وقد تم إعداد هذه المنظومة المعلوماتية بدعم من الاتحاد الأوروبي، وبتنسيق وتشاور مع القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات العمومية التابعة لها، والسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

إلى جانب ذلك تعمل الوزارة على تعميم المرحلة التجريبية لهذه المنظومة على 07 أقاليم تحتضن «مراكز المواكبة لحماية الطفولة»، وذلك بناء على نتائج المرحلة التجريبية بسلا، بالإضافة إلى توفير دليل للاستعمال وقواعد ومساطر تدبير المنظومة المعلوماتية، وإطلاق برنامج للتكوين حول استعمال المنظومة المعلوماتية على غرار البرنامج التكويني، الذي تم تنظيمه بسلا بداية شهر أبريل 2021.

وضمانا لاستمرارية ورش إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، «برنامج ولادنا»، وضعت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، خطة عمل في هذا الشأن لسنة 2021، تتضمن مجموعة من الأنشطة أهمها:

1. مواكبة اللجن الإقليمية لحماية الطفولة لإعداد تشخيصات لخدمات وهياكل حماية الطفولة،
2. مواكبة الفاعلين على المستوى الترابي لإعداد خطط العمل الإقليمية،
3. صيانة المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية وتكوين الفاعلين على استعمالها وتطويرها بناء على نتائج المرحلة التجريبية،
4. إطلاق برنامج التكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين في العمالات والأقاليم المحتضنة للأجهزة الترابية الجديدة، بناء على نتائج تقييم البرنامج الأول،
5. مواصلة مسار إعداد البروتوكول الإطار لحماية الأطفال ومواكبة الفاعلين الترابيين لتفعيله.

2. خطة عمل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول

انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، وانسجاما مع مبادرة الرباط «مدينة بدون أطفال في وضعية الشارع» التي أطلقها المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي تترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرةللامريم، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ورئاسة النيابة العامة، بتنسيق مع مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمرصد الوطني لحقوق الطفل، والعصبة المغربية لحماية الطفولة، خطة عمل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، في تجربة نموذجية شملت مدن الرباط وسلا وتمارة، بتاريخ 04 دجنبر 2019.

وكان من أهم نتائج تفعيل هذه الخطة على مستوى مدن الرباط وسلا وتمارة، حماية 142 طفلا، منهم 79 إناث، وذلك إلى غاية 15 دجنبر 2020. واستفادت الأمهات المتسولات بأطفالهن اللواتي لم تتم متابعتهن من أجل استغلال الأطفال في التسول من خدمات اجتماعية شملت الدعم النفسي، والوساطة الأسرية، والتوجيه نحو البرامج الاجتماعية، والتنسيق من أجل التكوين والتشغيل.

وبناء على تأكيد جميع الشركاء على أن التجربة النموذجية تتوفر على جميع المقومات والشروط الضرورية لنجاحها في أقاليم أخرى، تم توسيع التجربة لتشمل أربعة أقاليم وعمالات جديدة وهي:طنجة ومكناس ومراكش وأكادير، في أفق تعميمها وطنيا، وذلك في إطار الالتقائية مع المدن النموذجية المحتضنة للأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة.

وفي هذا الإطار، تم وضع فرق عمل ميدانية، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية ورئاسة النيابة العامة، بكل من أقاليم وعمالات طنجة - أصيلة، مكناس، مراكش، أكادير، تتكون من 76 عضوا. وقد عقدت هذه الفرق أولى اجتماعاتها بطنجة بتاريخ 20 ماي 2021، ومكناس بتاريخ 27 ماي 2021، ومراكش بتاريخ 10 يونيو 2021، وأكادير بتاريخ 18 يونيو 2021.

وعلى مستوى التوعية والتحسيس، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوجيه عناية السادة خطباء المساجد إلى تناول موضوع حماية الأطفال من الاستغلال في التسول في الخطبة الثانية ليوم الجمعة 12 مارس 2021. كما قامت بحث الوعاظ والمرشدين على تناول موضوع «التوعية والتحسيس بحماية الأطفال من الاستغلال في التسول»، ضمن برنامج أنشطتهم الدينية.

3. برنامج وطني مندمج للنهوض بكفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري (كفالة)

يتضمن برنامج كفالة ثمانية وستون (68) تدبيرا، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بـ: الوقاية من الإهمال، وتوفير حماية ورعاية ملائمة للأطفال المحرومين من السند الأسري؛ وتطوير منظومة الكفالة والرعاية وتسريع مساطرها؛ وتعزيز التتبع والمراقبة؛ والرفع من عدد الأسر المغربية التي تتولى كفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري؛ وتوفير المعرفة حول وضعية الأطفال المحرومين من السند الأسري.

ويرتكز برنامج كفالة على سبعة رافعات، تشمل :

1. تقوية الإطار القانوني للكفالة وتحسين فعاليته؛
2. تعزيز حماية الأطفال المحرومين من السند الأسري؛
3. تعزيز الوقاية ضد إهمال الأطفال؛
4. تشجيع ودعم الأسر على الكفالة؛
5. تحسين جودة التكفل بالأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
6. توفير المعرفة حول وضعية الأطفال المهملين؛
7. آليات الحكامة وتتبع تنفيذ البرنامج.

وقد تم عرض ومدارسة واعتماد برنامج (كفالة) في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، برئاسة السيد رئيس الحكومة، المنعقد بتاريخ 2 يونيو 2021.

وتم إعداد مشروع البرنامج وفق مقاربة تشاركية واسعة، حيث أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مسار إعداده بتنسيق مع ثلاثة عشر (13) قطاعا وزاريا، وخمسة (5) مؤسسات عمومية تابعة للقطاعات الوزارية أو تحت إشرافها، والسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، والمرصد الوطني للتنمية البشرية، والمرصد الوطني لحقوق الطفل، والعصبة المغربية لحماية الطفولة، وواحد وخمسون (51) جمعية عاملة في مجال الطفولة، ومنظمة اليونيسيف. حيث تم في هذا الصدد القيام بما يلي:

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع النهوض بكفالة الأطفال، بتاريخ 25 فبراير 2021؛
- إعداد المسودة الأولى للبرنامج وإرسالها للقطاعات الوزارية المعنية من أجل إبداء آرائها وملاحظاتها، بتاريخ 02 أبريل 2021؛
- إعداد المسودة الثانية للبرنامج بناء على ملاحظات وآراء القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والمرصد الوطني لحقوق الطفل، وذلك بتاريخ 31 ماي 2021؛
- إرسال المسودة الثانية للجمعيات بهدف إبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم؛
- تنظيم لقاء تشاوري مع الجمعيات بتاريخ 25 ماي 2021.

40. برنامج «مدن بدون أطفال في وضعية الشارع»

يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة آليات رئيسية: الإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع، وشبكة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تقدم خدمات للأطفال في وضعية صعبة، والشراكة مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع.

فيما يخص الإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع: إحداث 7 إسعافات جديدة ليرتفع مجموعها إلى 9 إسعافات.

تقوم الإسعافات الاجتماعية المتنقلة بدور مهم في دعم الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة لمعالجة إشكالية الأطفال في وضعية الشارع، وذلك بتقديم خدمات للرعاية الاجتماعية، ليلا ونهارا، حسب احتياجات كل حالة.وتشمل الرعاية الاجتماعية خدمات في الشارع، بما فيها الخدمات الصحية الأولية، والإطعام وتقديم الملابس والأغطية بأماكن وجود الأطفال بدون مأوى، والوساطة الاجتماعية من أجل إعادة الإدماج داخل الأسرة أو التوجيه نحو مركز للإيواء المؤقت، وذلك وفق برنامج فردي للخروج من وضعية الشارع. كما تقدم الإسعافات الاجتماعية خدمات داخل فضاءات المؤسسة، تشمل الاستقبال، والاستماع، والإيواء المؤقت، والإطعام، والعلاجات الصحية الأولية، والدعم النفسي، والتوجيه والمواكبة بمراكز محاربة الإدمان التابعة لوزارة الصحة، وإعادة الإدماج سواء داخل الأسرة أو بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لحماية الطفولة، وتتبع مسار الطفل داخل مؤسسات التربية أو التكوين المهني.

وفي هذا الإطار، تسعى الوزارة إلى إحداث الإسعافات الاجتماعية المتنقلة للأطفال في وضعية الشارع بجميع الأقاليم المعنية بإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة والتي لا تتوفر على هذا النوع من المؤسسات.

ومن بين الثمانية أقاليم النموذجية المعنية بإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، تتوفر عمالة الدارالبيضاء - أنفا وإقليم مكناس على إسعاف اجتماعي متنقل منذ سنة 2006 و 2009 على التوالي.، حيث واصلت الوزارة دعمهما بمبلغ 4،3 مليون درهم، كما أطلقت إسعافا اجتماعيا متنقلا جديدا بمدينة طنجة في يناير 2020،بدعم مالي يقدر ب 4 مليون درهم، وتعمل، في إطار اتفاقية للشراكة مع التعاون الوطني، على إحداث ستة (6) إسعافات اجتماعية جديدة؛ حيث تم رصد 20 مليون درهم لهذا الغرض.؛ ويتم العمل حاليا على إحداث هذه

المراكز بكل من سلا، مراكش، فاس، أكادير، العيون، تارودانت، وذلك بنسبة تقدم متفاوتة بين الأقاليم، أهمها نسبة التقدم في إنجاز المشروع بتارودانت التي بلغت 80%.

فيما يخص الشراكة مع المجتمع المدني العامل في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع

ولتعزيز الوقاية من عودة الأطفال إلى الشارع،ولاسيما الأطفال الذين تم رصدهم والعمل معهم خلال فترة كورونا، قامت الوزارة بدعم 28 مشروعا للجمعيات العاملة في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع، برسم السنة المالية 2020، بمبلغ يناهز 3.261.104,00 درهم. وتشمل هذه المشاريع جهات الرباط - سلا - القنيطرة؛ فاس - مكناس؛ الدار البيضاء - سطات؛ الشرق؛ مراكش - آسفي؛ سوس - ماسة؛ الداخلة - وادي الذهب؛ العيون - الساقية الحمراء.

وفيما يخص شبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تقوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال بدور مهم في توفير الحماية والرعاية للأطفال المحرومين من السند الأسري، بما في ذلك الأطفال في وضعية الشارع. ويبلغ عدد هذه المؤسسات المرخصة والتي تتلقى دعما ماليا سنويا من مؤسسة التعاون الوطني.،86 مؤسسة موزعة على التراب الوطني، وتأوي خلال سنة 2021 ما مجموعه 7030طفل، حوالي34% منهم إناث، مسجلة تراجعا مقارنة مع السنتين السابقين، كما يبين الجدول أدناه. وتتلقى تلك المؤسسات دعما ماليا من طرف التعاون الوطني يبلغ في المعدل أكثر من 27 مليون درهم.

ويبين الجدول التالي التفاصيل العامة الخاصة بعدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المعنية، وعدد الأطفال المتكفل بهم حسب السنوات، ومبلغ الدعم المرصود لها.

السنة	عدد المؤسسات المدعومة	الذكور	الإناث	المجموع	مبلغ الدعم
2019	86	5893	2779	8672	27073000
2020	83	5807	2806	8613	27031000
2021	86	4659	2371	7030	(جاري حصره)

5. برنامج «مواكبة» الأطفال والشباب بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة

أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مشروع مواكبة مشروع مواكبة الشباب المقبلين على مغادرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد بلوغهم 18 سنة، بـ 25 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف مواكبتهم في مجالات الإدماج الاجتماعي المتعلقة بالاندماج في سوق الشغل،والسكن، والتغطية الاجتماعية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد تم في هذا الصدد القيام بما يلي:

- إطلاق برنامج لتكوين العاملين في مجال المواكبة الاجتماعية، شمل 07 دورات تكوينية لفائدة 50 من المسؤولين والعاملين الاجتماعيين ب 25 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، خلال الفترة من شتنبر 2020 إلى ماي 2021.
- إعداد مجموعة من الأدوات المتعلقة بمواكبة الأطفال والشباب المغادرين لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، أهمها: بروتوكول عملي للمواكبة، استمارة التسجيل في مشروع المواكبة، استمارة التقييم الذاتي للشباب، دليل إعداد البرامج الفردية للإدماج الاجتماعي.
- تنظيم ورشات موضوعاتية تناولت مجموعة من المواضيع المتعلقة بالمواكبة، أهمها التتبع والدعم النفسي للطفل والشاب المقبلين على مغادرة المؤسسة، المهارات الحياتية، البحث عن العمل والسكن.
- إطلاق المرحلة الثانية من المشروع خلال الفترة ما بين ماي وشتنبر 2021، والتي تتعلق بالمرافقة الميدانية للعاملين الاجتماعيين في مواكبة 666 شابا ب 25 مؤسسة تم تسجيلهم خلال المرحلة الأولى من البرنامج للاستفادة من المشروع.

آليات تواصلية وتحسيسية

1. الحملة الوطنية التواصلية لحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال والإهمال

في إطار تفعيل الهدف الاستراتيجي الرابع للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة المتعلق بالنهوض بالمعايير الاجتماعية الحامية للأطفال،أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،الحملة الوطنية التواصلية لحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال والإهمال، ما بين أكتوبر 2020 ومارس 2021، وذلك بهدف التعريف بقيم وعادات المجتمع المغربي التي تعزز حماية الأطفال، ونشر المعارف والقيم التي تتطور بتطور العلوم الطبية والنفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة التبليغ والتعريف بالقوانين والمؤسسات المتعلقة بمختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

وتعتمد هذه الحملة التواصلية على بث أشرطة فيديو في مختلف وسائل الإعلام بغية المساهمة في إثارة نقاش عمومي حول حماية الأطفال من مختلف أشكال العنف، يؤطره خبراء في العلوم الطبية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والدينية.

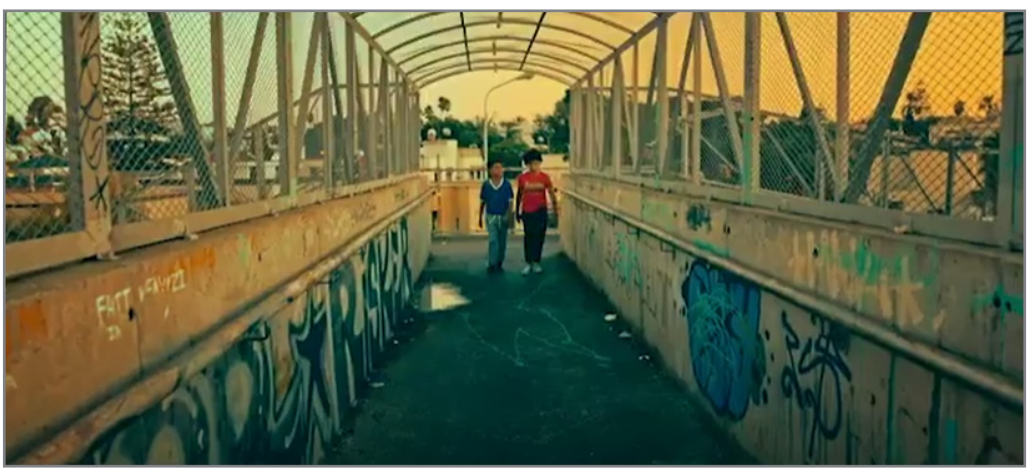

وقد تم في هذا الإطار إنجاز مايلي:

- إعداد ونشر شريط تحسيسي حول حماية الأطفال من العنف الجنسي؛
- إعداد ونشر شريط تحسيسي للنهوض بمعايير حماية الطفولة؛
- إعداد مرجع وطني ودليل عملي في مجال مشاركة الأطفال؛

2. دليل للأسر لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت

لتعزيز الوقاية من مخاطر الأنترنيت، أطلقت الوزارة «دليل للأسر لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت» يقدم أجوبة على أكثر الأسئلة تداولا في هذا الشأن، وذلك من أجل تعزيز معارف وكفاءات الأسر لمواكبة أنشطة أطفالهم على الأنترنيت، وسبل الوقاية، وكذا التعريف بمحركات البحث وتطبيقات الحماية المتوفرة.

وفي إطار تخليد اليوم العالمي للطفل، نظمت الوزارة لقاء دراسيا تم فيه تقديم الدليل والتعريف به بهدف إغناء وتطوير النقاش العمومي حول دور الأسر في حماية الأطفال من أخطار الأنترنيت بتاريخ 24 نونبر 2020.

إعداد «حصيلة منجزات المملكة المغربية : 30 سنة من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل»

تم إعداد التقرير حول حصيلة منجزات المملكة المغربية بعد مضي 30 سنة من اتفاقية حقوق الطفل بهدف تقديم أهم المنجزات التي حققها المغرب منذ مصادقته عليها سنة 1993، والإصلاحات والبرامج التي عرفها مجال الطفولة، وفق تقسيم يعتمد المبادئ والحقوق التي دعت إليها الاتفاقية، لاسيما حق الطفل في الاسم والهوية والأسرة، وحقه في الصحة والتربية والحماية والمشاركة. وتم نشر التقرير في شتنبر من سنة 2019.

وتأخذ هذه الحصيلة بعين الاعتبار ما تم تحقيقه من مكتسبات في سياق التزام المغرب بتحقيق أهداف الألفية للتنمية 2000 - 2015 ذات الصلة بالطفولة، وسعيه لرفع التحديات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وما تقدمه من فرص لإدراج الحقوق الأساسية للطفل في مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

تشهد البنية السكانية في المغرب تحولات عميقة في العقود الأخيرة حيث أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، أن ظاهرة التشيخ في ارتفاع مستمر، إذ يمثل الأشخاص البالغين من العمر 60سنة أو أكثر 9,4% من مجموع السكان، مقابل 8,1% سنة 2004. ومن حيث الحجم انتقل عدد المسنين من 2,376 مليون شخص سنة 2004 إلى حوالي 3,209 مليون شخص سنة 2014، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 35% في الفترة ما بين (2004 - 2014).

وحول التوجهات المستقبلية لظاهرة التشيخ، أبانت إسقاطات السكان والأسر للمندوبية السامية للتخطيطسنة 2015؛ أن المغرب سيعرف تزايدا مطردا في عدد الأشخاص البالغين 60 سنة فأكثر، ما بين 2014 و2050، وذلك بوتيرة تقدر ب 3,3% كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الساكنة بأكثر من ثلاث مرات لتنتقل من 3,2 مليون إلى 10.1 مليون، وستمثل 23.3% من مجموع السكان ببلادنا.

ومن المعلوم أن ظاهرة الشيخوخة تلازمها صعوبات في أبعاد مختلفة، صحية واجتماعية واقتصادية،الأمر الذي يدعو إلى التدخل على نحو استباقي لمواجهة انعكاسات هذا التغير الديموغرافي السريع.وفي هذا الإطار، وإضافة إلى مختلف البرامج الموجهة للمسنين، تم إعدادوصياغة «برنامج وطني مندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020 - 2030»، غايته المثلى تثمين الرأسمال البشري الذي يمثله الأشخاص المسنون وإدماج حاجياتهم وأولوياتهم في مسار التنمية المستدامة.

البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين: 4 محاور استراتيجية و15 هدفا و98 تدبيرا

يأتي وضع»البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020 - 2030»، «في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المنصوص عليها في الفصلين 31 و 34 من دستور المملكة لسنة 2011،والتي تؤكد على مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية،والجماعات الترابية لتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحث السلطات العمومية على وضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيهم الأشخاص المسنين. وكذا في

إطار تنفيذ مضامين البرنامج الحكومي 2017 - 2021 ، الذي نص في محوره الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي على وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين، واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم، والملاءمة مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية خصوصا فيما يتعلق بأهداف التنمية 2030، وخطة عمل مدريد للشيخوخة لسنة 2002.

وقد تم عرض ومدارسة مشروع «البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020 - 2030 » في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 17 دجنبر 2020، والتي تتضمن الرؤية الاستراتيجية، والمنهجية، والمقاربات المعتمدة، والمحاور والأهداف الاستراتيجية المقترحة. وذلك بعد مسار تشاوري عرف إشراك جميع الأطراف المعنية.

واعتمدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في إعداد هذا البرنامج المندمج مقاربة تشاركية واسعة عقدت خلالها سلسلة من اللقاءات التشاورية مع مختلف الفاعلين والمتدخلين، من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجمعيات المسيرة لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، والجمعيات العاملة في مجال حماية الأشخاص المسنين، وصناديق التقاعد، والخبراء والباحثين، وهذه أهم مراحلها:

- تنظيم ورشة عمل، بتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حول «إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين بالمغرب»، يومي 21 و22 فبراير 2017، خلصت إلى إنجاز تشخيص أولي لأوضاع الأشخاص المسنين بالمغرب، وتقاسم الإطار المفاهيمي ومنهجية العمل التي يمكن اعتمادها لبلورة إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، مع رصد مقترحات الأولويات الكبرى في مجال النهوض بكبار السن بالمغرب، انطلاقا من التشخيص الوطني وأخذاً بعين الاعتبار الالتزامات الدولية في المجال؛
- إعداد وثيقة تشمل التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية الأشخاص المسنين والأولويات التي ينبغي أن يرتكز عليها البرنامج الوطني للأشخاص المسنين؛
- تنظيم لقاء تشاوري مع ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وصناديق التقاعد والتأمين الصحي وأعضاء المرصد الوطني للأشخاص المسنين، يوم 16 يوليوز 2019، خصص لعرض وتقاسم مضامين المسودة الأولية للبرنامج الوطني المندمج للأشخاص المسنين؛
- تنظيم لقاء تشاوري مع جمعيات المجتمع المدني العاملة والمسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، في 5 فبراير2020، خصص لعرض وتقاسم مضامين المسودة الأوليةللبرنامج المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020 - 2030.

وقد أسفرت هذه اللقاءات التشاورية عن إعداد الصيغة النهائية لمشروع البرنامج المندمج، الذي تمت إعادة تقاسمه مع القطاعات الحكومية المعنية من أجل إبداء الملاحظات النهائية والمصادقة. كما تم إعداد المخطط التنفيذي لهذه البرنامج المندمج، وتم عرضها ومدارستها في مجلس الحكومة ليوم 17 دجنبر 2020.

ويتضمن البرنامج المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020 - 2030 أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول: تعميم التغطية الاجتماعية الوقاية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة
- المحور الثاني: توفير بيئة تمكينية داعمة؛
- المحور الثالث: المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المسنين
- المحور الرابع: تعزيز وتطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي.

برنامج «أمان » لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

1. فضاءات التكفل بالأشخاص المسنين بدون عائل أو مورد:

تقوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنينبدور مهم في توفيرخدمات الاستقبال، والإيواء، والإطعام، والتطبيب، والتنشيط، والدعم النفسي والصحي والاجتماعي. وإلى جانب ذلك، تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لمجموعة من الأشخاص المسنين بدون عائل أو مورد.

ويبلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين برسم سنة 2021 ما مجموعه 70 مؤسسة، منها 59 مؤسسة مرخصة موزعة على مختلف تراب المملكة. كما يبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من خدمات هذه المؤسسات حوالي 5794 شخص مسن، منهم 2610 نساء، وذلك حسب التشخيص الذي أنجزته الوزارة سنة 2019.

وتخصّص مؤسسة التعاون الوطني دعما سنويا للجمعيات التي تشرف على تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين تجاوز 7 ملايين درهم، خلال سنة 2019 وسنة 2020.

2. برنامج «أمان « لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

يسعى برنامج «أمان لترصيد مكتسبات البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين 2017 - 2021»، وإعطائها دفعة نوعية في مجال تحسين جودة التكفل داخل المؤسسات وتطوير خدمات التكفل عن بعد، وإدراج بعد الترفيه وتثمين خبرات المسنين.

ويتضمن برنامج «أمان» ستة محاور، وذلك كما يلي:

1. التأهيل المادي لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
2. تقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
3. معيرة الخدمات والنهوض بالجودة؛
4. مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية المحدثة وغير المرخصة للحصول على الترخيص؛
5. تنويع الخدمات عن طريق التكفل عن بعد؛
6. التنشيط والترفيه وتثمين خبرات الأشخاص المسنين.

وفي هذا الإطار، كثفت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية جهودها لتنزيل برنامج «أمان»، على مجموعة من المستويات، نوجزها فيما يلي:

على مستوى التأهيل المادي لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، تم القيام بتشخيص حاجيات 39 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين. وبناء على مخرجات التشخيص قامت الوزارة بدعم 8 مؤسسات،بمبلغ إجمالي قدر 476.400,00 درهم، وذلك في إطار اتفاقيات شراكة مع الجمعيات التي تدبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث تم توقيع هذه الاتفاقيات في 01 أكتوبر 2020، بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين.ويبين الجدول التالي التوزيع المالي للمشاريع حسب الأقاليم والجهات برسم السنة المالية 2020:

الجهة	العمالة/الإقليم	اسم الجمعية	مبلغ الدعم
الشرق	تاوريرت	الجمعية الخيرية لرعاية المسنين تاوريرت	325.000,00
فاس - مكناس	مولاي يعقوب	الجمعية الخيرية الإسلامية الحاج عبد الهادي تاجموعتي	290.000,00
درعة - تافلالت	أرفود	الجمعية الخيرية الإسلامية بأرفود	212.000,00
مراكش - آسفي	مراكش	المركب الاجتماعي دار البروالإحسان	1.300.000,00
الشرق	جرسيف	الجمعية الخيرية لرعاية المسنين بجرسيف	307.000,00
سوس ماسة	اكادير	دار الراحة	1.000.000,00
فاس مكناس	مكناس	الجمعية الخيرية الاسلامية بمكناس	1.000.000,00
طنجة تطوان الحسيمة	وزان	جمعية العطف	400.000,00
			4.834.000,00

على مستوى تقوية القدرات، ركزت الوزارة جهودها على تعزيز التكوين والتدريب في مهن الشيخوخة،سواء لفائدة مسؤولي الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والمديرين والعاملين الاجتماعيين، أو الأطباء والممرضين العاملين والمتعاملين مع هذه المؤسسات في مجال طب الشيخوخة، وذلك في إطار اتفاقية شراكة مع جمعية علوم الشيخوخة. وقد تم في هذا الإطار أيضا تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطباء والممرضين العاملين والمتعاملين مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين بكل جهات المملكة.

على مستوى معيرة الخدمات والنهوض بالجودة، قامت الوزارةبوضع دفتر تحملات خاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، واعتماد مشروع «المؤسسة» بخمس مؤسسات نموذجية بكل من الرباط، وجدة، تطوان، الدار البيضاء،سلا. كما تعمل على مواكبة خمسة مؤسسات جديدة انطلاقا من سنة 2020.

على مستوى مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية المحدثة وغير المرخصة للحصول على الترخيص، قامت الوزارة بإبرام اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني، بقيمة مالية تبلغ 6 مليون درهم، برسم السنة المالية 2019، وذلك بهدف توفير التجهيزات الضرورية لفائدة 10 مؤسسات محدثة لاستقبال ومساعدة الأشخاص المسنين بدون عائل.

على مستوى تنويع الخدمات عن طريق التكفل عن بعد، عملت الوزارة على تنظيم حملات طبية مجانية لفائدة الأشخاص المسنين سواء منهم المقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية أو المستفيدين من الخدمات عن بعد خارج المؤسسة. وقد قامت الوزارة في هذا الإطار بتوقيع اتفاقية شراكة مع «مؤسسة البصر الخيرية والعالمية»، بمبلغ 3 مليون درهم برسم سنة 2019، وذلك من أجل دعم مشروع إنجاز حملات طبية مجانية في طب العيون لفائدة الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة، والأشخاص المسنين المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وقد بلغ عدد المستفيدين من العمليات الجراحية 2424 مستفيد ومستفيدة، وعدد الفحوصات الطبية 12575، وعدد النظارات الموزعة 4049 نظارة، وعدد المستفيدين من الأدوية 9050، وذلك بكل من أقاليم وعمالات: الحوز، تارودانت، أزيلال، شيشاوة، وميدلت. كما تم تنفيذ 450 عملية جراحية لفائدة المسنين في وضعية هشاشة بإقليم سطات خلال شهر أكتوبر 2020.

وتعزيزا لخدمات التكفل عن بعد وتجويد وتطوير التكفل داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، قامت الوزارة في إطار طلب عروض مشاريع الجمعيات برسم السنة المالية 2020، بدعم 11 مشروعا للجمعيات التي تسير مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، بمبلغ إجمالي بلغ 1 484 391,00.وتشمل هذه المشاريع خدمات التكفل والإدماج الاجتماعي للأشخاص المسنين بوسطهم الأسري وكذا المواكبة والتحسيس والتوعيةوكذا الرفع من مستوى الخدمات بالمؤسسات.

الجدول التالي يبين التوزيع المالي للمشاريع حسب الأقاليم والجهات برسم السنة المالية 2020:

الجهة	الاقليم	إسم الجمعية	إسم المركز	نوع المشروع	مبلغ الدعم بالدرهم
الشرق	تاوريرت	الجمعية الخيرية الاسلامية لرعاية المسنين	المركب الاجتماعي لرعاية المسنين	دعم وتأهيل وتجهيز نادي كبار السن بالمركب	107.894,00
	جرسيف	الجمعية الخيرية الاسلامية لرعاية المسنين	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	تأهيل فضاء المسنين داخل المركز	150.000,00
الدار البيضاء سطات	المحمدية	الجمعية الخيرية الاسلامية المحمدية	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	التنشيط والترفيه وتثمين خبرات المسنين	133.570,00
	الدار البيضاء انفاالحي الحسني	الجمعية المغربية لحماية الطفولة والعائلة	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	تأهيل المؤسسة من خلال شراء معدات لمؤسسة الرعاية الاجتماعية النسيم	100.000,00
	عين السبع	مؤسسة أمل لمساعدة مرضى القصور الكلوي المزمن والاعمال الاجتماعية	مركز أمل عين السبع لرعاية المسنين في وضعية هشة	التكفل بالمسنين في وضعية هشة ومعوزة	150.000,00
فاس مكناس	مكناس	جمعية دعم الأشخاص في وضعية تأخر ذهني والمرضى النفسانيين	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	تحسين الوضعية الصحية البدنية والنفسية للمسنين في وضعية إعاقة ذهنية والمرضى النفسانيين	150.000,00
الرباط سلا القنيطرة	سيدي قاسم	الجمعية الخيرية لدار المسنين	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	تجويد وتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص المسنينمن إعادة ترصيص المؤسسة	149.920,00
سوس ماسة	تارودانت	الجمعية الخيرية الاسلامية أيتايعزة	المركب الاجتماعي ايت ا يعزة	إعادة تأهيل المرافق الصحية وبناء حمام بلدي	149.007,60
الداخلة واد الذهب	الداخلة	جمعية الداخلة للأعمال الاجتماعية	مركز الاستقبال حي القسم الداخلة	تحسين تقديم خدمات للمسنين داخل مركز الاستقبال	150.000,00
	الداخلة	جمعية الجواد للتنمية المستدامة	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	تجويد وتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص المسنين	144.000,00
	الداخلة	جمعية ممرضين ومسعفين الداخلة	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين	مشروع خدمة المسنين	100.000,00
المجموع					1.484.391,00

على مستوى التنشيط والترفيه وتثمين خبرات الأشخاص المسنين، تعمل الوزارة على إعداد ودعم مشاريع خاصة بمساعدةالمسنينعلىاستثمارأوقات فراغهم وتثمين خبراتهم، من خلال تنظيم أنشطة فنية وترفيهية وجلسات للحكي، سواء بمؤسسات الرعاية الاجتماعية أو بالأحياء المجاورة، وعرض منتوجاتهم بالمعارض والمهرجانات الوطنية والجهوية، وتخصيص جوائز تحفيزية لفائدة المتفوقين، إلى جانب تنظيم رحلات وخرجات سياحية وطنية لفائدة الأشخاص المسنين، ومسابقات فنية ورياضية وإبداعية وفكرية لتثمين الرصيد الثقافي للأشخاص المسنين.

آليات تواصلية وتحسيسية وبحثية

1. تنظيم الحملة الوطنية التحسيسية السنوية لرعاية المسنين

تقوم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة سنويا بتنظيم حملة وطنية للأشخاص المسنين، يوم فاتح أكتوبر من كل سنة احتفاء باليوم العالمي للأشخاص المسنين، تحت شعار «الناس لكبار، كنز في كل دار». وتهدف الحملات الوطنية التحسيسية، التي بلغ عدد نسخها ست حملات، إلى تعزيز مكانة المسن داخل محيطه الأسري والمجتمعي، وتعبئة جميع مكونات المجتمع لحماية حقوقه. ويتم في إطار هذه الحملات التحسيسية إعداد ونشر وصلات تلفزية وإذاعية، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات جهوية ومحلية بمختلف جهات المملكة بشراكة مع مختلف الفاعلين في هذا المجال.

وقد أعطيت انطلاقة فعاليات الحملة الوطنية السادسة من العاصمة الرباط يوم فاتح أكتوبر 2020، خلال لقاء وطني ترأسه السيد رئيس الحكومة في ظل جائحة كوفيد 19 وتداعياتها الصحية والنفسية والاجتماعية على مختلف الفئات، وفي مقدمتهم كبار السن، تحت شعار « الناس لكبار كنز في كل دار»، وقد اختير لها كموضوع هذه السنة: «بيئة آمنة للأشخاص المسنين: مسؤوليتنا جميعا»؛ وفي هذا الإطار تم إنجاز ما يلي:

- إعداد وبث وصلة تلفزية تحسيسية؛
- توزيع النشرات والملصقات الخاصة بالحملة؛
- إنارة برج المقر الاجتماعي لشركة اتصالات المغرب بالرباط بالملصق الخاص بالحملة، وذلك يوم الخميس فاتح أكتوبر2020؛
- تخصيص بعض اللوحات الإشهارية، التي تستغلها اتصالات المغرب لوضع ملصقات الحملة الوطنية التحسيسية السادسة للأشخاص المسنين؛
- برمجة ما يناهز أربعين نشاطا جهويا ومحليا مع احترام تدابير وشروط السلامية الصحية.؛
- تنظيم ندوة علمية عن بعد بشراكة مع المعهد الوطني للعمل الاجتماعي يوم 28 أكتوبر 2020، حول موضوع: "التدخل الاجتماعي لفائدة الأشخاص المسنين: آلياته ومجالاته"؛.

2. إعداد وتفعيل برنامج عمل المرصد الوطني للأشخاص المسنين برسم 2020, من خلال:

- تنظيم ندوة علمية عن بعد حول موضوع: رهانات الرعاية الاجتماعية والصحية للأشخاص المسنين خلال جائحة كوفيد19" يوم الأربعاء 27 أكتوبر 2020 شارك فيها ممثلو القطاعات الحكومية، وبعض المؤسسات الوطنية، وأعضاء المرصد الوطني للأشخاص المسنين، وجامعيين، وأطباء، وممثلي المجتمع المدني؛
- تنظيم ندوة علمية حول موضوع المشاركة الاجتماعية للأشخاص المسنين على هامش الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب وذلك يوم 15 فبراير 2020 بالدار البيضاء؛
- - تنظيم اجتماع برئاسة السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يوم 09 يونيو 2020، تم من خلاله عرض مخطط عمل المرصد وآفاق العمل؛

وتجدر الإشارة، أن المرصد الوطني للأشخاص المسنين، كان قد أصدر تقريره الوطني الأول لسنة 2018 حول الأشخاص المسنين بالمغرب، فيما يتم العمل على إعداد التقرير الوطني الثاني.

3. مشروع إحداث الكرسي الأكاديمي للأشخاص المسنين

تبعا لتوصية التقرير السنوي الأول،الذي أعده المرصد الوطني للأشخاص المسنين، حول وضعية الأشخاص المسنين لسنة 2018، والمتعلقة بتطوير المعرفة عبر تشجيع الدراسات العلمية والجامعية في مجالات الشيخوخة والأشخاص المسنين، تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على تشجيع إحداث كرسي أكاديمي للأشخاص المسنين، بتنسيق مع جامعة محمد الخامس بالرباط ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة – الإيسيسكو.

وسيمكن إحداث هذا الكرسي الأكاديمي من المساهمة في تطوير البحث العلمي ببلادنا وترسيخ المقاربة المتعددة الأبعاد والتخصصات وتأهيل خبرات تخدم حياة المسنين الصحية والنفسية والاجتماعية، وذلك من خلال تعزيز التخصص والتكامل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبية. كما سيمكن إحداث كرسي أكاديمي متخصص في

قضايا الأشخاص المسنين من تقوية جسور التواصل بين الجامعات والقطاعات الوزارية والهيئات والمنظمات على المستويات الوطني والإقليمية والعالمية.

كما سيساهم إحداث هذا الكرسي الأكاديمي في توفير محيط ملائم للمرصد الوطني للأشخاص المسنين يساعده على القيام بمهامه المتعلقة بالرصد والمواكبة العلمية والنهوض بالبحث العلمي في مجالات الشيخوخة والأشخاص المسنين ببلادنا.

وفي هذا الإطار، يتم العمل على إعداد اتفاقية إطار لشراكة ثلاثية بين كل من وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية وجامعة محمد الخامس بالرباط ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة -الإيسيسكو.

4. .تعزيز آليات الاتصال خلال فترة جائحة كوفيد في مجال حماية الأشخاص المسنين

في إطار مواكبة الأشخاص المسنين، والأسر الحاضنة لهم، وكذا توجيه المواطنين والمواطنات للتبليغ عن مسنين ومسنات في حالة تشرد، أوفي وضعية صعبة خلال فترة الحجر الصحي لمواجهة تبعات فيروس كوفيد19، قامت الوزارة بوضع رهن إشارة المواطنين والمواطنات لائحة تضم بيانات مسؤولي وأطر الوزارة وكذا لائحة منسقيات مؤسسة التعاون الوطني، من أجل الإرشاد والتوجيه والمواكبة عن بعد.

مجال حماية الأسرة والنهوض بها

مجال حماية الأسرة والنهوض بها

يعرف المغرب، منذ بداية العشرية الثالثة من القرن الواحد والعشرين، تحولات عميقة تهم أساسا بنيته الاجتماعية، تعكسها مختلف المؤشرات، وخاصة المتعلقة بالأسرة. فمن حيث عددها، تسجل المعطيات الرسمية حوالي 8438212مليون أسرة سنة 2020. فيما يتوقع أن يصل هذا العدد إلى 13,7 مليون أسرة سنة 2050، مسجلا بذلك تزايدا متوسطا يقدر ب 177 ألف أسرة إضافية كل سنة، ما بين 2017 و 2050.

و في الوقت الذي يتنامى فيه عدد الأسر، نجد أن حجم الأسرة يتجه نحو الانكماش، وفي هذا الاطار أكدت الاسقاطات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط أن متوسط حجم الأسر سيعرف تراجعا ملحوظا، منتقلا من 4,6 شخص سنة 2014 إلى 3,2 شخص سنة 2050.

وانطلاقا من الأهمية التي تكتسيها الأسرة في المجتمع، سواء على مستوى التنشئة الاجتماعية، أو على مستوى التماسك الاجتماعي، وما يرتبط بهما من قضايا حيوية ترهن صحة المجتمع ومستقبله، أولى دستور المملكة أهمية خاصة بالأسرة، حيث تم إحداث المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة بموجب الفصل 32 من الدستور وحددت مهامه و صلاحياته طبقا للفصل 169 منه،وكذا حالات التنافي عند الاقتضاء بموجب الفصل 171 من الدستور.

ومن جهتها، أولت الحكومة للأسرة أهمية كبيرة، وأناطت بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مسؤولية وضع السياسات العمومية والبرامج الكفيلة بالنهوض بالأسرة وحمايتها. وتفعيلا للمقتضيات الدستورية صدر القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بتاريخ 15 غشت 2016، ويحتوي على 21 مادة تتضمن مهام وصلاحيات المجلس وتأليفه وأجهزته وتنظيمه الإداري والمالي؛ كما أعدت وزارة التضامن مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها.

سياسة عمومية وبرامج تنفيذية

يأتي تخصيص الأسرة بسياسة عمومية لترجمة الأهمية الحيوية التي للأسرة في المجتمع بصفتها خلية التنشئة الاجتماعية الأولى والأساسية. مما يجعل لها وظائف حيوية مختلفة في سياقات سوسيو اقتصادية متحولة، تحتاج معها إلى التنمية والحماية والدعم. وفي هذا السياق تم إعداد مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها. وهو مشروع جاهز على طاولة المجلس الحكومي قصد المدارسة.

1. مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها

بهدف إعداد مشروع هذه السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مسلسلا تشاوريا مع كل الفاعلين في المجال،حيث عرف مشاركة وانخراط مختلف القطاعات الحكومية، والجامعات والمراكز البحثية، والجمعيات العاملة في مجال حماية والنهوض بأوضاع الأسرة.

وفي هذا الإطار تم:

- إطلاق خبرة خلال سنة 2020، كان من أهم مخرجاتها إعداد وثيقة تشمل تشخيصا لأوضاع الأسرة المغربية، وقراءة في التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية الأسرة، وكذا أهم الانتظارات والأوليات، التي ينبغي أن يرتكز عليها مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها،
- تنظيم لقاءات تشاورية من أجل تقاسم وتبادل الرؤى بخصوص مخرجات هذه الوثيقة، وتقديم مقترحات الأولويات الكبرى في مجال النهوض بالأسرة، ومنهجية العمل التي ينبغي اعتمادها لبلورة سياسة عمومية ترقى إلى مستوى انتظارات الأسرة المغربية.
- تنظيم أول لقاء تشاوري مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال، بتاريخ 21 شتنبر 2020.
- تنظيم اللقاء التشاوري الثاني بتاريخ 22 شتنبر 2020 مع خبراء وأساتذة جامعيين وممثلي المراكز البحثية.
- وفي 29 شتنبر 2020، تم عقد لقاء تشاوري مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.
- كما تم إحداث منصة رقمية على البوابة الالكترونية للوزارة "رأيك لحماية الأسرة"، وفتحها في وجه عموم المواطنين والمواطنات من أجل إبداء آرائهم واقتراحاتهم بخصوص هذا الورش الوطني، وذلك تفعيلا للمقتضيات الدستورية بشأن التشاور العمومي.

ويضم مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بأوضاعها، إضافة إلى الرؤية، أربعة محاور استراتيجية و 12 هدفا استراتيجيا. ويمكن تقديم الهيكل العام لمشروع هذه الاستراتيجية كما يلي:

2. برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية

تواصل الوزارة تنزيل برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية، كآلية بديلة لحل النزاعات الأسرية بعيدا عن القضاء باعتماد مبدأ الحوار والتفاوض لبناء وإعادة بناء الروابط الأسرية، مما يساهم في الحفاظ على تماسك الأسر وحمايتها من التفكك، ونشر الثقافة الأسرية البناءة والسليمة، مع مواكبة الوسطاء والوسيطات الأسريين العاملين بالمراكز المدعمة بالتكوين المستمر لتمكينها من الأساليب والتقنيات المهنية في مجال الوساطة الأسرية، في أفق التوفر على قطب خبرة في مجال الوساطة الأسرية ببلادنا، ليكون في مستوى مواكبة الأسر عن بعد لتفادي وقوع النزاعات وتدبير القائم منها.

واعتبارا للدور الذي تقوم بها الجمعيات باعتبارها شريك أساسي للوزارة في مجال توفير خدمات الوساطة الأسرية من خلال مراكز الوساطة الأسرية التي تتوفر عليها، قامت الوزارة بدعم 24 مشروعا للجمعيات في مجال الوساطة الأسرية برسم سنة 2017 و16 مشروعا برسم سنة 2018.

3. برنامج التربية الوالدية

تواصل الوزارة تنزيل برنامج التربية الوالدية، باعتباره آلية لتقوية قدرات الآباء في مجال التواصل الإيجابي والتنشئة السليمة لأبنائهم في مختلف المواقف اليومية، وتمكين المتدخلين من المعارف والمهارات العلمية في هذا المجال، وذلك بهدف توطيد جسر التواصل داخل الأسرة والتعامل الإيجابي بين أفرادها، وتخفيف الضغط والعبء النفسي على الأسر، ومواكبتها خلال الحجر الصحي من جهة، ودعم قدرات الفاعلين العاملين بالجمعيات لامتلاك

مهارات التربية الوالدية لتقديم الدعم النفسي للآباء خلال الحجر الصحي، وتقديم الاستشارة التربوية للوالدين لمواكبة أطفالهم أثناء الدراسة عن بعد.

وقد أعدت الوزارة: «الإطار المرجعي للوالدية الإيجابية»، و»دليل تحسيسي لإدماج بُعد الوالدية الإيجابية في المخططات والبرامج والاستراتيجيات القطاعية»، بالإضافة إلى دليل المنشط للعاملين بهذا المجال، وخطة للتكوين.

و قد استفاد من خطة التكوين لحد الآن 98 مستفيدا ومستفيدة، من القطاعات الحكومية المعنية، والجمعيات الشريكة للوزارة، وكذا المربون العاملون بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفولة.

وتجدر الإشارة إلى الوزارة قد قامت بدعم 35 مشروعا للجمعيات في مجال التربية الوالدية برسم سنة 2017، و20 مشروعا برسم سنة 2018.

4. برنامج الإرشاد الأسري

تواصل الوزارة تنفيذ برنامج الإرشاد الأسري، باعتباره آلية إرشادية ناجعة وتوجيهية للمقبلين على الزواج تمكنهم من المعارف الضرورية لفهم الحياة الأسرية ومسؤولياتها، وتحفيزهم على التواصل والحوار وفق مبادئ وقيم التربية والقوانين الجاري بها العمل، وكأهم الحلول الوقائية للحفاظ على تماسك واستقرار الأسرة. وتواصل الوزارة دعم مشاريع الجمعيات المواكبة للأسر، سواء برامج تحسيس المقبلين على الزواج بالمشاكل التي يمكن أن تعترض الأزواج وكيفية التعامل معها وتحفيزهم على التواصل والحوار داخل الأسرة، أو برامج إرشادية وتوعوية تواكب الأسر بجميع أفرادها في مختلف المراحل والمجالات.علما أن الوزارة قد دعمت 43 مشروعا للجمعيات في هذا الشأن سنة 2017 و20 مشروعا سنة 2018. كما تستفيد أطر هذه الجمعيات من جميع التكوينات التي تنظمها الوزارة في مجال حماية الأسرة.

الإنتاج التشريعي والتنظيمي

الإنتاج التشريعي والتنظيمي

عرفت السياسات الاجتماعية بالمغرب منذ تربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله على العرش طفرة نوعية، جسدتها مباشرة الدولة للعديد من أوراش الإصلاح التشريعي والمؤسساتي، واعتماد استراتيجيات وسياسات عمومية وخطط وبرامج وفق مقاربات ومداخل متعددة، أبرزها مقاربة التنمية المبنية على الحقوق ومقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة المجالية والتدبير المرتكز على النتائج والحكامة الجيدة. وقد رسخت هذا النهج الوثيقة الدستورية (دستور 29 يوليوز 2011) من خلال التصدير الذي أكد عزم المملكة على«توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، و إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم»، وكذا حظر كل أشكال التمييز أيا كان سببه، مع تكليف السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى فئات بعينها (النساء في وضعية هشة، الأطفال، الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة)، وذلك بغرض معالجة أوضاعها الهشة وتأهيلها وتيسير تمتعها بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وقد عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على مواكبة هذه الدينامية عبر إطلاق أوراش إصلاح كبرى سمتها البارزة إعداد سياسات عمومية مندمجة واستراتيجيات وطنية، حيث شكل ورش الإنتاج التشريعي والتنظيمي الذي باشرته خلال الولاية الحكومية 2017/2021، أحد أهم رافعاتها ودعامة أساسية لاستراتيجيتها؛ إذ مكنت الوزارة من استمرار الوفاء بالتزاماتها الحكومية وذلك من خلال السهر على التطبيق الأمثل لمقتضيات الوثيقة الدستورية من خلال إصدار القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، وكذا التماهي مع الممارسة الدولية المعززة للحماية القانونية للنساء ضحايا العنف عبر إصدار القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ومرسومه التطبيقي، ومن ناحية أخرى وانسجاما مع إرادتها في تأهيل منظومة الرعاية الاجتماعية تم إصدار القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ومرسوم بتطبيق بعض أحكامه، وتعمل الوزارة على إنتاج باقي النصوص التي ستتخذ لتطبيقه، كما تم إعداد مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين وإحالته على البرلمان الذي صادقت غرفته الثانية عليه بالإجماع وأحالته على الغرفة الأولى لاستكمال مسطرة المصادقة عليه.

وهكذا، تميز الانتاج التشريعي والتنظيمي للوزارة خلال الفترة المشار إليها أعلاه بالغنى إن على المستوى الكمي أو الكيفي، حيث تمكن من خلاله القطاع من الوفاء بالتزاماته التشريعية، كما عمل على انتاج نصوص أخرى في المجال التنظيمي ، وذلك إما تطبيقا للقوانين السالفة الذكر أو استجابة لحاجة القطاع في تنزيل السياسات العمومية و البرامج الوطنية ذات الصلة؛ ونستعرض حصيلة أهم النصوص التشريعية المعدة من قبل الوزارة كالآتي:

1. لقانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (نشر بالجريدة الرسمية عدد 6612 بتاريخ 12 أكتوبر 2017) :

تعد هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز مؤسسة وطنية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أحدثت بموجب الفصل 19 من الدستور، تمارس اختصاصاتها في القضايا المتعلقة بالمناصفة بين النساء والرجال، ومكافحة كل أشكال التمييز. وقد اعتمدت الوزارة في إعداد هذا النص مقاربة تشاركية موسعة، حيث عملت على تشكيل لجنة علمية خاصة باستقبال ومدارسة المذكرات الاقتراحية للهيآت، من جمعيات مدنية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية ومجالس وهيآت وطنية واستشارية وأخرى أجنبية. وقد أسند لهذه الهيئة جملة من الاختصاصات تتمحور حول:

- إبداء الرأي بمبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان؛
- تقديم كل اقتراح أو توصية إلى الحكومة أو إلى أحد مجلسي البرلمان؛
- تلقي الشكايات والنظر فيها والعمل على تتبع مآلها بتنسيق مع الجهات المذكورة؛
- التشجيع على إعمال مبادئ الإنصاف والمساواة وعدم التمييز؛
- التشجيع على إدماج ثقافة المساواة والمناصفة وعدم التمييز في برامج التربية والتعليم والبرامج الإعلامية والثقافية؛
- تقديم كل توصية تراها مناسبة إلى الحكومة من أجل ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛
- العمل على نشر و إشاعة الممارسات الفضلى؛
- تقديم مختلف أشكال المساعدة التقنية اللازمة؛
- المساهمة في تنمية قدرات مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص؛
- إعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة باختصاصات الهيئة وإقامة علاقة التعاون والشراكة الممكنة؛
- تقييم المجهودات التي تبذلها الدولة ومختلف الهيئات والمؤسسات بالقطاعين العام والخاص.

كما تناول النص تأليف الهيئة ومدة انتداب أعضائها وتنظيمها وقواعد سيرها.

2. القانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء (نشر بالجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ12 مارس 2018):

لكون ظاهرة العنف الممارس ضد النساء تشكل أحد المظاهر الأكثر مساسا بحقوق المرأة وكرامتها، وباعتبار تعدد تمظهراتها وأشكالها، وما تطرحه من إشكاليات مرتبطة بقضايا التنمية الشاملة ومسلسل البناء الديمقراطي للدولة لا سيما ما يتعلق منه بقضايا المساواة بين الجنسيين، فقد جعلت الوزارة من أمر إصدار قانون لحماية المرأة من هذا الفعل المشين وإنصافها ضرورة ملحة، وقد اعتمدت في هذا الإطار نهجا تم المزاوجة فيه بين تحيين الترسانة القانونية ذات الصلة، لا سيما المقتضيات ذات الطبيعة الجنائية واعتماد تدابير الوقائية وحمائية جديدة، مع وضع آليات لرصد والتتبع والتكفل المندمج بالنساء الضحايا.

وقد جاء هذا القانون تتويجا للمجهودات التي بذلتها بلادنا على درب تمكين المرأة والنهوض بحقوقها وتحقيق نهضتها المرجوة، ومن تم كانت الغايات الأساسية من إعداد هذا النص تمكين بلادنا من:

- نص قانوني معياري متماسك وواضح ؛
- نص كفيل بضمان الحدود الدنيا من شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف؛
- آليات مؤسساتية ومندمجة للتكفل، تعمل وفق قواعد محددة من شأنها ضمان المواكبة ضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح والسليم نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها، مع الحرص على ضمان سرعة التدخلات ونجاعتها لمختلف الجهات المعنية بتطبيق القانون وإعماله.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد تناول نص القانون جملة من الأحكام المتمثلة في تجريم العنف ضد النساء وضمان وقاية وحماية النساء من جميع أشكاله، عبر تطوير الإطار المفاهيمي المرتبط بالظاهرة، وتوسيع الوعاء القانوني للتجريم ليشمل مظاهر جديدة للعنف ضد النساء مع تشديد العقوبات في حالة العنف الموجهة ضد «نساء في وضعية خاصة»، كالعنف ضد امرأة حامل، أو ضد الزوجة أو الطليقة بحضور الأبناء أو الوالدين أو ضد الخطيبة...، كما نص القانون على تدابير حمائية جديدة كإبعاد الزوج المعتدي ومنع الاقتراب من الضحية أو سكنها...، مع إضفاء طابع الفورية على هذه التدابير حرصا على مصلحة المرأة.

3. القانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية (نشر بالجريدة الرسمية عدد 6667 بتاريخ 23 أبريل 2018):

لقد شكل التقرير العام والشامل حول وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية المعد من قبل هذه الوزارة سنة 2013، وما أفرزته التشخيصات واللقاءات التشاورية التي نظمتها الوزارة مع كل الفاعلين في مجال الرعاية الاجتماعية، بوصلة حقيقية نحو مكامن القصور والإشكاليات التي تعرفها منظومة التكفل بالغير، كما كانت هذه الأعمال الأساس الموضوعي الذي تم اعتماده في مباشرة إصلاح هذه المنظومة، والتي يعتبر الورش التشريعي إحدى حلقاته الرئيسية؛ حيث باشرت الوزارة ورش إصلاح شامل ومندمج لتأهيل منظومة الرعاية الاجتماعية، يتجاوز منطق تعديل القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها فقط. وهو ما تم من خلال اعتماد القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، بل ويمتد إلى ملامسة مجالات أخرى ذات الصلة بتأطير العمل الاجتماعي وتطويره؛ بدءا بمنظومة تكوين وتأهيل العاملين الاجتماعيين، وصولا إلى إحداث إطار قانوني ناظم لهذه الفئة، بما سيشكله من أرضية لتطوير الممارسات والمعايير مستقبلا.

وهكذا، قامت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بإعداد هذا القانون الذي تكمن مقاصده الأساسية في تمكين بلادنا من نص معياري، كفيل بضمان الشروط والضوابط اللازمة للتكفل بالغير، بما يستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المستفيدين من جهة، وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يضمن استمرار خدماتها وتأمين ديمومتها، من جهة ثانية، وذلك من خلال:

- تطوير التكفل بالغير مع تأصيل مفهومه، من خلال استحضار الحاجة المجتمعية لأنماط أخرى للتكفل، كالتكفل خارج فضاء المؤسسة أو عن بعد والتكفل بعوض، واعتماد المقاربة الحقوقية في تقديم الخدمة بالتركيز على حقوق المستفيد بالإضافة إلى الحرص على ضمان جودة هذه الخدمات؛

- توسيع سلة الخدمات لتشمل وضعيات قانونية أخرى، إما كخدمات تقوم بها هذه المؤسسات بحكم الواقع أو يمكن أن تقوم بها، في إطار الأدوار التي تراهن الدولة على قيام هذه المؤسسات بها في مجال العمل الاجتماعي (الاسعاف الاجتماعي، الوساطة الاجتماعية، الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل ....)؛
- تمتيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالشخصية الاعتبارية، لتمكينها من الشخصية القانونية اللازمة لإنجاز مهامها وتحقيق استقلاليتها عن المؤسس، تحديدا للمسؤوليات؛
- استحضار البعد المجالي ومبدأ التخصص، مع تخصيص كل صنف من أصناف المؤسسات بدفاتر تحملات خاصة؛
- التحديد الدقيق لاختصاصات المتدخلين في مجال التدبير (المؤسس، المدير، لجنة التتبع والرقابة)؛
- اعتماد تدابير جديدة فيما يخص معالجة صعوبات المؤسسة، صيانة لحقوق المستفيدين وضمانا لاستمرارية وديمومة المؤسسة؛
- دعم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال المراقبة والتفتيش؛
- اعتماد نظام التدرج في توقيع الجزاءات على المخالفين، بما في ذلك استحضار إمكانية سحب الترخيص، مع تحديد الجهات المختصة بالمعاينة.

4. مشروع القانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين:

رغم مأسسة العمل الاجتماعي بالمغرب منذ الاستقلال، والتطور الإيجابي الذي يشهده باطراد، فإن مباشرة الدولة لأوراش إصلاحية كبرى، خلال العشرية الأخيرة، أبان عن مجموعة من التحديات التي تستدعي تعبئة كل الإمكانات لتوحيد مجالات هذا العمل وإنجاح أوراش التنمية الاجتماعية والبشرية عموما وورش إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية على وجه الخصوص، لا سيما في جانبه المتعلق بتطوير المساعدة الاجتماعية عبر تحسين عرض وجودة الخدمات الاجتماعية، وتطوير برامج الدعم الاجتماعي وتحسين الاستهداف.

وهكذا، وانطلاقا من الاختصاصات المنوطة بها في هذا المجال، ودورها الأساسي في النهوض بالعمل الاجتماعي، أعدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مشروع هذا القانون، و الذي يهدف إلى تنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين ، وتحديد شروط ممارستها، والصلاحيات الموكولة للعاملين الاجتماعيين، والالتزامات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، فضلا عن الضمانات الأساسية الممنوحة لهم لأداء مهامهم على الوجه المطلوب. وهو ما سيمكّن العاملين الاجتماعيين من معرفة حقوقهم وواجباتهم، وشروط ممارستهم لهذه المهنة، وعلاقتهم مع الهيئات التي يشتغلون فيها من جهة، ومع مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال من جهة ثانية

حصيلة جهود الوزارة للحد من تداعيات انتشار جائحة كوفيد - 19

حصيلة جهود الوزارة للحد من تداعيات انتشار جائحة كوفيد - 19

مكنت التدابير الاحترازية المتخذة على المستوى الوطني لمواجهة الوضع الاستثنائي المتعلق بتفشي جائحة كوفيد 19، بلدنا من تحقيق نتائج مهمة جعلته في مصاف الدول التي واجهت انتشار الجائحة بفعالية ونجاح، سواء من حيث المقاربات الشمولية والفعالة في مواجهة تداعيات انتشار الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أو على مستوى التدابير الصحية، وخاصة المتعلقة بتوفير الكمامات ومواد التطهير واللقاح، وغير ذلك.

وقد كشفت أزمة كوفيد عن أصالة قيم التضامن في الشعب المغربي، سواء في تدبير التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة على الفئات الهشة، أو في صمود الأسر المغربية أمام الضغوطات التي أفرزتها الأزمة. وفي هذا الصدد كشفت معطيات البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول « تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر» وفي محور «أثر الحجر الصحي على العلاقات الأسرية»، على أن (72%) من الأسر عبرت عن عدم تأثر العلاقات داخل الأسرة بظروف الحجر الصحي، فيما عبر (10%) من الأسر أن علاقاتها الأسرية سليمة وأكثر متانة، أي أن (82%) من الأسر لم تتأثر العلاقات داخلها بالجائحة. وفي المقابل عبرت 18% من الأسر (20% في الوسط الحضري و12% في الوسط القروي) عن شعورها بتدهور العلاقات الأسرية.

لقد أكدت أزمة جائحة كوفيد أهمية تقوية المؤسسات الاجتماعية في مواجهة مثل تلك الأزمات التي تكون لها تداعيات شاملة، وهو ما يتطلب مزيدا من دعم وتقوية مؤسسة الأسرة و المجتمع المدني.

إنه مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية، قامت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وفي إطار الاختصاصات الموكولة إليها، باتخاذ التدابير اللازمة، وذلك بتعبئة جميع مكونات القطب الاجتماعي، وجميع مواردها البشرية، وتكييف مختلف برامجها مع الظرفية الجديدة، والتتبع المستمر لوضعية المواطنات والمواطنين من الفئات المعنية ببرامجها، المعرضين أكثر لخطر الجائحة، وتتبع المبادرات المحلية للمصالح الخارجية للتعاون الوطني من أجل حماية الفئات الهشة من الإصابة بالفيروس.

وفي هذا السياق، أطلقت الوزارة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني وكذا وكالة التنمية الاجتماعية، وبتعاون مع السلطات المحلية والجماعات الترابية والجمعيات وغيرهم من المتدخلين، مبادرات متعددة وكذا إجراءات لحماية فئات عريضة من الأشخاص في وضعية هشة، وصلت في مجموعها 60 إجراء ومبادرة من بين 400 إجراء اتخذته الحكومة للتصدي لوباء كورونا. ويواصل القطب الاجتماعي، الذي يضم الوزارة ومؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، تنفيذ هذه المبادرات والإجراءات وتعزيزها.

ونجمل الجهود المبذولة لمواجهة الجائحة من خلال محاور موضوعاتية، كالتالي:

أولا، على مستوى حماية الفئات الهشة

في إطار التعبئة الوطنية الشاملة، سجل مستخدمو مؤسسة التعاون الوطني، بحكم مهامهم، حضورهم الميداني المستمر والمتميز والفاعل في الصفوف الأمامية إلى جانب الأطر الطبية والأمنية، في مختلف الأقاليم، وقاموا بتنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بحماية الفئات الهشة من الإصابة بفيروس كورونا المستجد. كما أبانت مؤسسات الرعاية الاجتماعية عن فعالية كبيرة في تنفيذ الإجراءات الاحترازية وفق البروتوكول الذي وضعته مؤسسة التعاون الوطني.

وفي هذا الإطار تم تسجيل نجاحات استثنائية انضافت إلى النجاحات المميزة التي حققتها بلادنا في مواجهة الجائحة. نذكر منها إنجازين هامين:

- **الإنجـاز الأول** يتعلق بنجاح الإجراءات الاحترازية التي تم اعتمادها في حماية المتكفل بهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية والذين يبلغ عددهم 34 ألف و240 مستفيد (مسنون، أطفال، نساء في وضعية صعبة، أشخاص في وضعية إعاقة) (دون دور الطالب والطالبة).

ففي الوقت الذي اعتبر نزلاء دور الرعاية الاجتماعية أكثر ضحايا انتشار الجائحة في الدول الأوروبية وفي أمريكا، تمكنت بلادنا من حماية هذه الفئات بنجاح.

ويمكن التوقف عند بعض المؤشرات الدالة على ذلك فيما يلي:

حصيلة فترة الحجر الصحي:

لم يتجاوز عدد الإصابات بفيروس كورونا بين المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية 18 حالة خلال فترة الحجر الصحي همت المسنين فقط، ولم تسجل أية حالة وفاة. وفي الوقت الذي يعتبر نزلاء دور الرعاية الاجتماعية في الدول الغربية أكثر ضحايا الجائحة، فإن حصة المسنين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الوطنية مقارنة بالحصيلة الوطنية حينها ضعيفة جدا ولا تمثل سوى 0.2%. (عدد الإصابات في المغرب نهاية شهر ماي 2020 بلغت 7807 إصابة)

وفي أوساط المستخدمين في تلك المؤسسات لم يتجاوز عدد المصابين 18 حالة مؤكدة فيما لم تسجل أية حالة وفاة.

الحصيلة العامة (إلى حدود نهاية يونيو 2021):

بلغ مجموع الإصابات بفيروس كورونا بين المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية 181 حالة إصابة مؤكدة: 120 حالة وسط المسنين، و7 حالات وسط الأطفال، و54 حالة وسط باقي الكبار. وإذا استحضرنا أن عدد الإصابات المؤكدة في المغرب في تلك الفترة، سندرك أيضا أن حصة المتكفل بهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغربي ضعيفة جدا في حدود 0.03%.

وبالنسبة للوفيات فقد سجلت 7 حالات مرتبطة بالإصابة بفيروس كوفيد 19 وهي كلها في صفوف المسنين، ومقارنة مع عدد الوفيات المسجلة في المغرب إلى حدود التاريخ المشار إليه أعلاه، سنجد أن وفيات كوفيد في مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب تمثل أقل من 0.08% من الحصيلة الوطنية.

وبالنسبة للمستخدمين تم تسجيل ما مجموعه 159 إصابة مؤكدة و3 وفيات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى جميع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين قد استفادت من البرنامج الوطني للتلقيح.

ولإدراك أهمية هذا الانجاز الوطني ينبغي استحضار الأرقام المهولة للإصابات بفيروس كورونا وللوفيات بسببها في صفوف نزلاء دور الرعاية الاجتماعية في الدول الأوروبية وفي أمريكا.

- **الإنجـاز الثانـي**، يتعلق بتنظيم أول أكبر عملية جمع وإيواء الأشخاص في وضعية الشارع بصفتهم من الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى، وهي العملية التي تمت بتعاون مع مختلف المتدخلين، وتمكنت بلادنا في ظرف استثنائي من وضع هؤلاء في فضاءات استقبال مهيأة لهم وتمت حمايتهم من الإصابة بالوباء. وفي الحصيلة لم تسجل وسط الأشخاص في وضعية الشارع سوى حالات محدودة في بداية الجائحة همت بالخصوص المهاجرين، ولم تسجل أية وفاة في صفوفهم.

وفي هذا الصدد نشير إلى أنه تم إلى حدود نهاية شهر يونيو 2021:

التكفل بما مجموعه 7523 شخصا في فضاءات الاستقبال المخصصة لهم (163 فضاء)، منهم 902 إناث (11.98%)، و 6621 ذكور (88.02%)، وتم إدماج ما مجموعه 6906 شخص في أسرهم، منهم 1566 تم إدماجهم مباشرة دون الاستفادة من التكفل داخل فضاءات الاستقبال.
ويوجد في فضاءات التكفل إلى حدود 7 ماي 2021 ما مجموعه 1202 شخصا.

ثانيا، على مستوى مؤسسة التعاون الوطني

- مواصلة عمل لجان اليقظة الإقليمية ولجنة اليقظة المركزية، المحدثة منذ بداية الحجر الصحي بتنسيق مع السلطات العمومية المختصة، لتنفيذ الإجراءات والتدابير الحكومية المقررة لمواجهة تداعيات انتشار هذه الجائحة، ومراقبة تطبيقها بكل المؤسسات والمراكز الاجتماعية والوحدات الإدارية التابعة لها؛
- السهر على تنفيذ وتقييم التدابير والإجراءات القطاعية المتّخذة سلفا لاستئناف أنشطة المؤسسة، واتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير الاستباقية بتوفير بيئة سليمة وآمنة من خطر العدوى؛
- الحرص على تدابير السلامة الصحية لفائدة كافة مستخدمي المؤسسة والمستفيدين من خدماتها، وتحديد آليات العمل المناسبة لكل مستخدم ولكل برنامج، والتعقيم المنتظم لجميع فضاءات العمل.

ثالثا، على مستوى برامج وخدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية

- مضاعفة جهود حماية مؤسسات الرعاية الاجتماعية من تبعات هذه الجائحة، كدور رعاية الأطفال المهملين، والأطفال والنساء في وضعية صعبة، والأشخاص المسنين وغيرها، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحفاظ على سلامة وصحة مستفيدي ومستخدمي هذه المؤسسات، وفق مضامين الدليل العملي الذي أعدته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة؛

- العمل التشاركي مع مختلف الفاعلين لتوفير الدعم الضروري لاستمرار عمل هذه المؤسسات، كاقتناء المواد الغذائية ومواد التعقيم، وصرف منح الدعم الموجّهة للجمعيات المشرفة على تسيير مؤسسات الرعاية الاجتماعية برسم سنتي 2019 و2020، وكذا منح الدعم برسم سنة 2021؛
- الاستمرار في اعتماد عدة برامج للتحسيس بخطورة هذا الوباء، في إطار تنزيل «خطة عمل وقاية وحماية الأطفال في وضعية هشّة من عدوى فيروس كورونا المستجد»، التي أعدتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، واتخاذ كل الاحتياطات الوقائية اللازمة في هذا الصدد.
- إطلاق العملية الثالثة لتوزيع عدة النظافة على الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتتضمن توزيع 77 ألف مادة (تمثل 15 منتوج متنوع)، لفائدة 26 ألف 625 طفل وشاب، منهم 12 ألف و718 إناث، ب 300 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأطفال المهملين والأطفال في وضعية صعبة ودور الطالب ودور الطالبة، موزعة على 50 إقليما أو عمالة و10 جهات، وذلك بتعاون بين الوزارة واليونيسيف.

• وقد عرفت العملية الأولى والثانية توزيع عدة النظافة لفائدة 25828 طفلا. همت العملية الأولى 4 آلاف 299 طفلا، منهم 1.196 إناث، ب 123 مؤسسة، موزعة على 44 إقليما وعمالة، و10 جهات. في حين همت العملية الثانية 21 ألف 529 طفلا، منهم 10 آلاف و711 إناث، ب 200 دار الطالب ودار الطالبة، موزعة على 50 إقليما وعمالة و10 جهات.

أهم التدابير المتخذة لحماية المتكفل بهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

يمكن إجمال الإجراءات الاحترازية التي همت مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والتي تسهر مؤسسة التعاون الوطني على تنفيذها، في التالي:

• أولا: إحداث لجنة مركزية ولجان إقليمية لليقظة من مهامها تتبع وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومواكبتها وكذا تتبع أحوال الأشخاص المتكفل بهم داخلها؛

• ثانيا: إرجاع الأشخاص المتكفل بهم ممن يتوفرون على أسر أو عائلات ترعاهم إلى ذويهم؛

• ثالثا: تعبئة أطر مؤسسة التعاون الوطني وتجندهم وطنيا وجهويا وإقليميا، للقيام بواجب اليقظة في هذا الظرف الاستثنائي، وخاصة تتبع ومراقبة التزام مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بالتوجيهات الخاصة بها؛

• رابعا: إصدار توجيه لمؤسسات الرعاية الاجتماعية يوضح الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية الواجب اتخاذها، ومن أهم تلك التدابير :

•• منع خروج نزلاء تلك المؤسسات إلا للضرورة القصوى ووفق ما تسمح به الإجراءات المتعلقة بالطوارئ الصحية؛

•• تعليق الزيارات والأنشطة الإنسانية والتضامنية و الإحسانية التي تؤدي إلى الاحتكاك بهؤلاء النزلاء حماية لهم من أية عدوى محتملة من الخارج؛

•• تشديد شروط الولوج إلى تلك المؤسسات مع إخضاع الوافدين الجدد إليها للعزل الصحي الاحتياطي لمدة لا تقل عن 14 يوما؛

•• عزل كل من تظهر عليه أعراض تنفسية من بين النزلاء، كإجراء احترازي؛

•• السماح بتغيب من تظهر عليه أعراض تنفسية من المستخدمين والمشرفين على تلك المؤسسات؛

•• العمل على طمأنة النزلاء عبر اطلاعهم على المستجدات المتعلقة بالوضعية الوبائية

•• التشديد على الالتزام بقواعد النظافة الاعتيادية من قبيل غسل اليدين، وتهوية مرافق المؤسسات بشكل منتظم، وتهوية الأفرشة وتعريضها لأشعة الشمس باستمرار، وتنظيف الأرضيات، إلى غير ذلك؛

•• تقديم الوجبات للنزلاء بشكل انفرادي كلما أمكن ذلك؛

• خامسا: حصر الحاجيات الضرورية والمستعجلة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية قصد تلبيتها؛

• سادسا: تسريع صرف المنحة بالنسبة للمؤسسات التي لم تتوصل بها تفاديا لأي صعوبات في سيرها العادي؛

• سابعا: التعقيم المستمر لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بتنسيق مع السلطات والمصالح المعنية؛

إن الالتزام الفعال بهذه الإجراءات، وتظافر جهود مختلف الفاعلين والمتدخلين، كانت لهما نتائج مهمة مكنت من حماية المتكفل بهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستخدمين بها من الإصابة بفيروس كورونا.

رابعا، على مستوى حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

تم اتخاذ مجموعة من التدابير، منها:

- إعداد وبث وصلات تحسيسية رقمية حول فيروس كوفيد 19 بلغة الإشارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛
- مواصلة دعم الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة الذي يتم تفعيله في إطار تفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي(13.591 مستفيد)؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد «رفيق»؛
- إطلاق برنامج حلقات تعليمية تربوية عن بعد موجهة للأسر والمهنيين المعنيين بأساليب مبسطة وولوجة باللغة العربية والأمازيغية ولغة الإشارة؛
- رقمنة تسليم شهادة الإعاقة، بهدف حماية هؤلاء الأشخاص من الإصابة بعدوى كورونا خلال التنقل عبر المدن، وذلك بتيسير وتقريب مسطرة الحصول على شهادة الإعاقة من الأشخاص المعنيين وأسرهم دون الحاجة إلى التنقل إلى الرباط، حيث أحدثت الوزارة منصة رقمية: «منصة خدماتي» khadamaty.social.gov.ma للحصول على هذه الشهادة. وتم إلى حدود 21 يونيو 2021 تقديم ما مجموعه 31 ألف و576 شهادة مند إطلاق الخدمة بتاريخ 6 يوليوز 2020، (خلال 11 شهرا) وهو ما يمثل أزيد من 8 أضعاف ما كانت تسلمه الوزارة سنويا من تلك الشواهد قبل اعتماد «منصة خدماتي» الرقمية، وقد تمت تعبئة 46 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني، موزعة على كل جهات المملكة، لتفعيل خدمات المنصة في أفق تعميمها على باقي المراكز عبر مجموع التراب الوطني.
- تنظيم النسخة الثالثة من المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، تهم 400 منصب شغل: اعتبارا لتطور الوضعية الوبائية بمختلف مناطق المملكة، وللتخفيف من معاناة وتكاليف التنقل، تم اعتماد الترشيح الالكتروني للمباراة، كما تم تنظيمها عن بعد، باستعمال الوسائل التكنولوجية الملائمة، وذلك ابتداء من 22 فبراير 2021 ، على مدى 6 أيام . وفي هذا الإطار تم تحديد 30 مركزا من مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني. كما تمت تعبئة ما مجموعه 239 إطارا للسهر على تنظيم المباريات. وبتنظيم هذه المباريات يصل عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم في الوظيفة العمومية مند سنة 2018 ما مجموعه 650 شخصا. (50 شخصا برسم سنة 2018، و150 شخصا برسم سنة 2019، و400 شخصا برسم سنتي 2020 و 2021).

- مواصلة تقديم خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي الموجّهة للأشخاص في وضعية إعاقة:
- التنسيق مع السلطات المختصة بشأن مواصلة الخدمات الموجّهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، في شقّها المتعلق بالمعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبديلة، حيث استفاد منها 41.500 شخص في وضعية إعاقة؛
- الاستمرار في معالجة وتسوية الملفات الخاصة بتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل الموجّهة للأشخاص في وضعية إعاقة، والتي لم تتوقّف خلال الحجر الصحي، والنتيجة: 1.730 مشروع مقبول للتمويل؛ وتم توزيع 269 شيكا لإحداث مقاولات صغرى خلال فترة الحجر الصحي، بمبلغ إجمالي قدره 11.455.093,60 درهما؛
- تعزيز شبكة مراكز الاستقبال والتوجيه لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة (78 مركز عبر التراب الوطني و248 ألف مستفيد).

- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة:

في إطار مواكبة وتسهيل الاندماج المهني وتشجيع مبادرات التشغيل الذاتي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، أبرمت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يوم 03 دجنبر 2020 بالرباط، اتفاقية إطار للشراكة مع وزارة الشغل والإدماج المهني، والتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومكتب تنمية التعاون. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، ومواكبتهم من أجل خلق مقاولات صغيرة وأنشطة مدرة للدخل، ودعم قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الادماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة، وتعبئة موارد إضافية لدعم إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، والانفتاح على مختلف البرامج والمبادرات العمومية التي توفر الدعم والمواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل.

- تطوير خدمات قطاعية موجّهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة:

- إنجاز المداومة التربوية والتأهيلية عن بعد لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، بانخراط 297 جمعية شريكة ومشاركة 3462 إطارا متخصّصا، حيث أسفرت هذه العملية عن استفادة 14.352 طفلا وطفلة من هذه الخدمة من أصل 14.900 طفلة وطفلا مسجلين ببرنامج دعم التمدرس؛

- تعزيز إرساء خلايا التواصل والاستماع والتوجيه والإرشاد بالمندوبيات الإقليمية والمنسقيات الجهوية للتعاون الوطني الخاصة بالأشخاص ذوي التوحّد، يشرف عليها أطر مكونة في أساليب التربية والتأهيل من خريجي وخريجات برنامج «رفيق» لسنة 2019، من أجل تقديم تفسيرات وتقنيات علمية تمكّن الآباء والأمهات من ضمان استمرارية العمل مع أبنائهم داخل المنازل؛
- اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لتوزيع المساعدات الغذائية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، إذ يتم استدعاء كافة المستفيدين المعنيين، عبر أفواج بأعداد محدّدة، مع تعقيم مستودعات ومراكز تخزين وتوزيع المواد الغذائية، وتعقيم الطرود قبل انطلاق عمليات التوزيع.

• البرنامج الوطني «نسمع»:

لم تمنع ظروف الجائحة من إطلاق مبادرات وبرامج هامة، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل المقاربة الاستباقية في الحماية من الإعاقة، وفي هذا الصدد أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بشراكة مع مؤسسة للا أسماء للأطفال الصم، «البرنامج الوطني «نسمع» لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم» وذلك يوم الجمعة 12 فبراير 2021 بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بمراكش. ويستهدف برنامج «نسمع» في مرحلته الأولى أزيد من 800 طفل في وضعية إعاقة سمعية، البالغين من العمر 5 سنوات أو أقل، المنحدرون من الأسر الفقيرة، ساهمت فيه الوزارة بغلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم. فيما يتم دعمه أيضا، في هذه المرحلة، من طرف مؤسسات عمومية من بينها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ووكالة المغرب العربي للأنباء والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

خامسا، على مستوى حماية الأشخاص في وضعية الشارع أو بدون مأوى

مع استحضار الأرقام المسجلة في إطار العملية الوطنية لإيواء الأشخاص في وضعية الشارع (6673 شخصا)، تم :

- تسطير مسار التكفّل بالأطفال في وضعية الشارع، وتحديد الفاعلين الذين من شأنهم المساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الكفيلة بإدماج هؤلاء الأطفال؛
- تفعيل وتعزيز دور الوساطة الأسرية من طرف الأطر المرجعية في مجال حماية الطفولة لإدماج الأطفال في وضعية الشارع داخل وسطهم الأسري؛
- التكفل الدائم بمجموعة من الأشخاص المسنين بدون عائل أو مورد داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختصة، مع توفير شروط الدعم النفسي والرعاية الطبية والتنشيط الاجتماعي لها.

سادسا، على مستوى حماية النساء والفتيات في وضعية صعبة

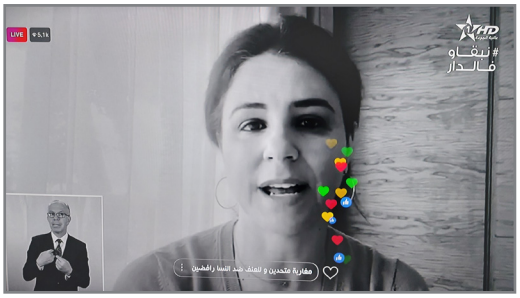

تم إطلاق مجموعة من الإجراءات الاستعجالية لحماية ودعم النساء في وضعية صعبة وتوفير الحماية اللازمة لهن، وقد تم إنجاز الإجراءات التالية:

- تعزيز الخدمات الأساسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، بما في ذلك خدمة الإيواء عبر توفير 63 مركزا خلال فترة الحجر الصحي والتتبع المباشر لحالات العنف المبلغ عنها والمتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، ومد الفاعلين المؤسساتيين بلائحة هذه المراكز، والتنسيق والمواكبة مع الفاعلين المحليين لحماية النساء والتبليغ خاصة «منصة

كلنا معك»، و مندوبيات التعاون الوطني الموجودة في جميع ربوع المملكة قصد التدخل لتوفير الحماية اللازمة، سواء بتوفير خدمة الإيواء للحالات المستعجلة، أو باقي إجراءات الحماية بتنسيق مع مصالح الشرطة والدرك الملكي والنيابات العامة وكذا السلطات المحلية.

إطلاق حملة رقمية للتوعية والتحسيس ومنع العنف ضد المرأة والفتيات في سياق أزمة كوفيد، استمرت طيلة فترة الحجر الصحي. وتضمنت وصلة تحسيسية وكبسولة تحسيسية تضم رسائل توعوية لمؤثرين وفنانين وإعلاميين وشخصيات عامة وجمعويين (24 مشاركة ومشارك) لنشر مجموعة من الرسائل الإيجابية، التي تجمع بين احترام قواعد الحجر المنزلي واحترام الحقوق الإنسانية للمرأة وإبراز فوائد التسامح والتعايش بين الجنسين ونبذ العنف، تم بثها في القنوات والإذاعات الوطنية في صيغها العربية والأمازيغية والفرنسية كما تمت ترجمتها للغة الإشارة. مع هاشتاج «#مغاربة_متحدين_وللعنف_ضد_النسا_رافضين» وشعار: «العنف داء...مانزيدوهش على الوباء !».

- تقديم الدعم لمبادرات وجهود الجمعيات وشبكات مراكز الاستماع من أجل مواكبة النساء في وضعية صعبة خلال هذه المرحلة الحرجة، وتطوير خدمات التكفل عن بعد، ومواكبة النساء ضحايا العنف في جميع أنحاء التراب الوطني، عن طريق مدها بلائحة 63 مركزا لإيواء النساء ضحايا العنف والتنسيق مع المصالح المختصة لحماية الضحايا، والإرشاد نحو الخدمات. كما أولت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة أهمية كبرى للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، في مجال تعزيز وتحسين خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف.

وفي هذا السياق تم يوم الثلاثاء 9 مارس 2021، إطلاق «مركز الاستقبال والاستماع والتوجيه لفائدة الطالبات ضحايا العنف» بجامعة الحسن الأول بسطات وتم يوم الاثنين 15 مارس 2021، إحداث مركز الاستماع والتوجيه بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة.

- مواصلة جهود تطوير شبكة مراكز الإيواء المؤسساتية عبر إطلاق وتنفيذ برنامج شامل «برنامج إيواء وتكفل»، والذي ينفذ في إطار شراكة مع مؤسسة التعاون الوطني، ويعنى بتطوير منظومة المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة عموما والنساء ضحايا العنف بالخصوص. وذلك عبر إحداث وتهيئة وتجهيز 65 فضاء متعدد الوظائف للتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي وإحداث 20 فضاء إضافيا، ليصل المجموع عند نهاية سنة 2021، إلى 85 فضاء متعدد الوظائف للنساء، بمبلغ إجمالي تدعم فيه الوزارة هذه الفضاءات بما يناهز 86 مليون درهم. وتعد هذه المراكز آلية مؤسساتية للتكفل متعددة الخدمات ومدمجة للنساء في وضعية صعبة، وهي تشكل كذلك فضاء للتنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين المحليين المتدخلين في هذا المجال.
- واستحضارا لأهمية معيرة الخدمات داخل المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء، وتفعيلا لمقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، عملت الوزارة على إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بدفاتر الشروط الخاصة لتحديد شروط وكيفيات تقديم خدماتها وكذا المعايير والمبادئ والمؤهلات المطلوب توفرها في المستخدمين بهذه الفضاءات. وسيمكن دخول هذا القانون حيز التطبيق من التحديد الدقيق لاختصاصات المتدخلين في مجال التدبير، ودعم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال المراقبة والتفتيش، وغيرها، مع استحضار البعد المجالي ومبدأ التخصص وغيرها.
- كما عملت الوزارة على مواكبة عشر فضاءات (10) لإعداد مشروع المؤسسة، كتجربة نموذجية، تم إنجازها في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، قصد تجويد الخدمات التي تقدمها هذه الفضاءات للنساء ضحايا العنف. ومن جهة أخرى، تنكب الوزارة على إعداد بروتوكول لمواكبة النساء داخل مراكز الإيواء، وإعدادهن للخروج وفتح آفاق لتمكينهن، بالتنسيق مع المتدخلين المعنيين بالتكفل بالنساء ضحايا العنف.

• ولتحقيق عنصر الفعالية، تم وضع خارطة مجالية للفضاءات المتعددة الوظائف همت كل جهات المملكة بما فيها المناطق القروية، بهدف توفير خدمات الاستقبال والإنصات والإيواء المؤقت والإرشاد القانوني وضمان المواكبة الصحية والنفسية والاجتماعية لهذه الفئة، كما تم إصدار دفتر تحملات جديد خاص بالفضاءات، وذلك في إطار تفعيل القانون 65.15 وانسجاما مع المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص إحداث مؤسسات التكفل بالغير.

• الإدماج الأسري للنساء في وضعية الشارع بتنسيق مع السلطات المحلية؛

• إطلاق موقع إلكتروني خاص بجائحة «كوفيد - 19» يهدف بالأساس إلى الاستجابة للحاجات والتساؤلات التي تفرضها وضعية الطوارئ الصحية. وذلك بتوفير ما أمكن من خدمات عن بعد خاصة بهذه الفئات، وبجعلها سهلة التصفح ومتاحة للجميع، سواء من المرتفقين أو أسرهم، من معلومات ومعطيات وخدمات موثوقة. ولقد تم تخصيص صفحة «لحماية النساء من العنف» تقدم عدة خدمات ومعلومات (تطوير خدمات الحماية والتكفل بالنساء ضحايا العنف، لائحة لـ 65 مركزا يمكنه استقبال النساء في وضعية عنف، نقط الاتصال في حالة التعرض للعنف، وسائط الحملة التحسيسية الرقمية....) ؛

كما باشرت الوزارة إعداد برامج هيكلية لحماية النساء ودعمهن من أجل الحد من تداعيات آثار الجائحة على وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية.

• إطلاق إعداد السياسة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في أفق2030، تفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي لا سيما الإجراء المتعلق بـ «إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء»، عملت الوزارة على إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء في أفق - 2030 «،وفق رؤية جديدة لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء ولتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والدولية المترتبة عن هذه الإصلاحات.

• إعداد وإطلاق برنامج مغرب التمكين: «البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 «، والذي يأتي تنزيلا لمضامين البرنامج الحكومي ولأهداف المحور الأول من الخطة الحكومية الثانية للمساواة. ومباشرة بعد اعتماد البرنامج تم إطلاق ديناميكية تنزيله الترابي بشراكة مع عدد من الجماعات الترابية ومع جمعيات المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، تشرف الوزارة على إطلاق مشاريع جهوية ذات قيمة اجتماعية مضافة لفائدة النساء في وضعية صعبة بهدف الارتقاء بأوضاعهن وانتشالهن من براثين الفقر والهشاشة. وقد بلورت الوزارة في هذا الصدد مشاريع برامج مجالية مع مجالس الجهات ومجالس الأقاليم تهدف إلى تكوين وتأهيل وتمكين النساء في مختلف الوضعيات وحسب خصوصيات كل جهة أو إقليم، وخلال الأربعة أشهر الأولى من عمر البرنامج، لحد الآن تم توقيع 9 اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية (شملت 8 جهات و2 مجالس إقليمية) وبرمجة جهتين (الدار البيضاء سطات/ بني ملال خنيفرة)، وتعمل الوزارة على توسيع شراكات التنزيل الترابي للبرنامج ليشمل باقي الجماعات الترابية. و تم الأخذ بالاعتبار في تحديد النساء المستهدفات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد19 من خلال تمويل واعتماد برامج تهم دعم المقاولات والتعاونيات النسائية، وبرنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات المنحدرات من أوساط هشة، والتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات ودعم التعاونيات الحرفية، ودعم النساء في وضعية صعبة الممتهنات السابقات للتهريب المعيشي، والنساء المعيلات للأسر، بميزانية إجمالية تناهز 188 مليون درهما تساهم فيها الوزارة ب 65.2 مليون درهم (35 بالمائة من الميزانية).

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية شراكة لتفعيل برنامج التمكين الاقتصادي للنساء بجهة الداخلة وادي الذهب، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 12 مليون درهم (2019)؛
- اتفاقية إطار للشراكة لإنجاز برنامج يروم دعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة بجهة الشرق - إقليم جرادة، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 02 مليون درهم (2020)؛
- اتفاقية شراكة لإحداث صندوق لدعم النساء في وضعية صعبة الممتهنات سابقا للتهريب المعيشي بجهة الشرق - إقليم الناظور، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 03 مليون درهم (2020)؛
- اتفاقية شراكة لتفعيل برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة بجهة سوس ماسة، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 06 مليون درهم (2020)؛
- اتفاقية شراكة لتفعيل برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة ودعم التعاونيات النسائية بجهة فاس - مكناس، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 04 مليون درهم (2020)؛
- اتفاقية شراكة لإعداد وتفعيل برنامج التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بجهة طنجة تطوان الحسيمة «جهات ناهضة»، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 06 مليون درهم (2020)؛
- اتفاقية شراكة لإعداد وإنجاز برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات ودعم التعاونيات النسوية بجهة كلميم واد نون، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 04 مليون درهم (2020)؛
- برمجة اتفاقية شراكة لتفعيل برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة ودعم التعاونيات النسائية بجهة مراكش آسفي، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 04 مليون درهم (2021)؛
- برمجة اتفاقية شراكة لتفعيل برنامج «بجنبك» للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات عبر التكوين والإدماج في سوق الشغل، بجهة الدار البيضاء –سطات، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 18 مليون درهم (2021) ؛
- برمجة اتفاقية شراكة لإنجاز مشروع «ضمان التشغيل» لفائدة النساء ربات الأسر بجهة بني ملال خنيفرة، تساهم فيها الوزارة بمبلغ 12 مليون درهم (2021)؛

ومن أجل توفير الدعامة العلمية للتمكين الاقتصادي للنساء وتشجيع ودعم البحث العلمي في مجال المرأة، ونشر ثقافة المساواة والنهوض بحقوق النساء والفتيات، تم بتاريخ 7 ماي 2021 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، لإحداث الكرسي الأكاديمي «مغرب التمكين لتعزيز المساواة بين الجنسين» بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق.

- بلورة وإطلاق برنامج «تكفل» لفائدة العاملين في مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف خلال شهر دجنبر 2020 تزامنا مع الحملة الوطنية الثامنة عشر لوقف العنف ضد النساء، وهو برنامج تكويني وطني شامل لفائدة الموارد البشرية العاملة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، وسيمتد تفعيله على مدى ثلاث سنوات، يتضمن 134 وحدة للتكوين (Modules). واستهدفت الدورة الأولى تيسير فهم وتفسير الإطار المعياري والقانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف وحمايتهن ونقل التقنيات المتعلقة بالمهن والمهام الأساسية في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، والمواكبة والدعم والمساعدة الاجتماعية.

- إعداد الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف في الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء والفتيات، في إطار تفعيل التزامات القطب الاجتماعي في «إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء»، عملت الوزارة على إنجاز بروتوكول «حماية» للخدمات الأساسية الخاصة بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف وخدمات الدعم الاجتماعي وكذا إعداد رؤية مندمجة لتنسيق تدخلات الفاعلين في مجال العنف ضد المرأة. ولقد تم تقديم البروتوكول بمناسبة تدشين المؤسسة المتعددة الوظائف للنساء بتامسنا يوم 4 ماي 2021.

سابعا، على مستوى حماية الأطفال

- مع بداية الحجر الصحي، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، خطة عمل حماية الأطفال في وضعية هشة من عدوى «كوفيد19»، حيث تم التكفل ب 986 طفلا، منهم 347 إناث. كما تم إدماج 224 طفلا داخل أسرهم، وإيداع 360 طفلا ب 66 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، و354 ب 51 فضاء للإيواء الاستعجالي المؤقت.
- وفي نفس الإطار، تم تقديم الدعم النفسي عن بعد لفائدة 252 طفل منهم 163 ذكور و89 إناث.
- ولتعزيز الوقاية من عودة الأطفال إلى الشارع وتعزيز خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي لفائدتهم، قدمت الوزارة الدعم لإنجاز 28 مشروع، وذلك في إطار اتفاقيات شراكة مع الجمعيات، بمبلغ يناهز 3 مليون درهم (2.810.000 درهم).
- وفي إطار دعم الإسعافات الاجتماعية المتنقلة للأطفال في وضعية الشارع، استفاد 632 طفلا، منهم 166 من الإناث، من خدمات الإسعافات الاجتماعية المتنقلة بالدار البيضاء، ومكناس، وطنجة، حيث تم تقديم ما مجموعه 20.564 خدمة تتوزع بين خدمات بالشارع والمبيت بمراكز الإيواء، وخدمات طبية ونفسية، وخدمات اجتماعية كالوساطة الأسرية، والإدماج العائلي، وذلك إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2020. وتعمل الوزارة، في إطار اتفاقية للشراكة مع التعاون الوطني، على إحداث ستة (6) إسعافات اجتماعية جديدة؛ حيث تم رصد 20 مليون درهم لهذا الغرض.
- أما بخصوص التعبئة والتحسيس، وتفاعلا مع التزايد المقلق لحالات العنف الممارس اتجاه الأطفال في الشارع والمنزل والمدرسة والفضاءات الرقمية، أطلقت الوزارة حملة وطنية تواصلية لحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال والإهمال بما فيه العنف الجنسي والعنف عبر الأنترنيت، امتدت على مدى 6 أشهر، وذلك ابتداء من أكتوبر 2020. وقد تم في هذا الإطار إعداد وبث عبر وسائل الإعلام شريط تحسيسي حول حماية الأطفال ضد العنف الجنسي. وتتضمن هذه الحملة أيضا إعداد وصلات وكبسولات تلفزية وإذاعية رقمية تبث عبر الإذاعة والتلفزة ومختلف الوسائط الرقمية، بالإضافة إلى إعداد برامج تلفزية وإذاعية، وبرنامج تواصلي ميداني طويل الأمد.
- إلى جانب ذلك عملت الوزارة على إعداد ونشر دليل عملي موجه للأسر حول حماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت، يتضمن توفير الإجابة على أكثر الأسئلة تداولاً في هذا الشأن.
- دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية: التوعية والتحسيس لفائدة الأطفال والعاملين الاجتماعيين حول الوقاية من العدوى، التمدرس عن بعد، تقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال من طرف فريق من الأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين.

ثامنا، على مستوى تفعيل البعد الترابي من خلال الشراكات مع الجماعات الترابية

بالموازاة مع تنزيل السياسات والبرامج في إطار المهام المنوطة بها، عملت وزارة التضامن على تفعيل البعد الترابي في تنزيل تلك السياسات والبرامج التي تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والمساهمة في توفير شروط الحماية من انتشار الجائحة. وفي هذا الإطار تم توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة مع الولاة والعمال ومع الجماعات الترابية، نجمل أهمها في الآتي:

- توقيع 09 اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية (شملت سبع (07) جهات ومجلسين إقليمين) وبرمجة جهتين (02) الدار - البيضاء - سطات وبني ملال - خنيفرة) تهم التنزيل الترابي لبرنامج «مغرب التمكين»، (كما أشير إليها سابقا).

- توقيع خمس اتفاقيات شراكة بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وعمالة مكناس، بتاريخ 31 مارس 2021 تهـــم:
  - اتفاقية شراكة لإنجاز مشروع يتعلق بإحداث مركب طبي واجتماعي ورياضي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد عمالة مكناس.
  - اتفاقية شراكة لتوسعة مركز الفتح «بناء جناح خاص بالتعليم والتأهيل المهني للأطفال الصم».
  - اتفاقية شراكة لإحداث مركز للتأهيل والإدماج الاجتماعي لأطفال الشارع.
  - اتفاقية شراكة لتوسعة مركز استقبال الأشخاص المسنين «دار المحسنين».
  - اتفاقية شراكة لتجهيز مركز استقبال الأطفال التوحديين.
- توقيع ثلاث اتفاقيات شراكة في مجال الحماية الاجتماعية بتاريخ (12 أبريل 2021) بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وإقليم وزان والتعاون الوطني ورؤساء جمعيات محلية وشركاء آخرون.

ويتعلق الأمر بـ :

- اتفاقية شراكة لتحسين جودة الخدمات بدار المسنين بوزان
- اتفاقية شراكة لدعم مركز التضامن والإسعاف الاجتماعي بوزان
- اتفاقية شراكة لدعم مشروع إحداث وحدة للغسل والغزل التقليدي للصوف بالفضاء متعدد الوظائف بحي القشريين بهدف التمكين الاقتصادي للنساء في وضعية هشاشة

تاسعا، على مستوى دعم مبادرات المجتمع المدني المتعلقة بتطوير خدمات المساعدة الاجتماعية

تفعيل برنامج الشراكة مع الجمعيات من أجل مساعدة الفئات الهشة على تخطي وضعياتها، حيث خصصت الوزارة نسختي 2019 و2020 لهذا البرنامج لدعم المبادرات المحلية في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة، خاصة منهم النساء والأطفال والمسنين ومن هم في وضعية الشارع. وهكذا تم تمويل 157 مشروعا محمولا من طرف الجمعيات، موزعا على مجموع التراب الوطني، بمبلغ إجمالي يقرب 18.5 مليون درهم.

عاشرا، على مستوى البرامج التكوينية بمراكز التربية والتكوين ومراكز التدرج المهني:

مواصلة تقديم الخدمات بمراكز التربية والتكوين ومراكز التدرج المهني، حسب جاهزية حالة كل عمالة أو إقليم والوضعية الوبائية بها، وفق نمط الخدمات الحضورية الكلية أو نمط الخدمات عن بعد عند توفّر شروطها أو نمط الخدمات الحضورية الجزئية عبر التفويج أو الجمع بين النمطين أو نمط المواكبة التربوية عند غياب بيئة آمنة للعمل.